وزارة التعلم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت

كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص اقتصاد التنمية

بعنوان

الجودة وأثرها في التنمية الاقتصادية

إعداد الطالب:

بوطباق لخضر

الأستاذ المشرف:

صافة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2017/2016

كلمة شكر

مصداقا لقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم قال" أو لا أكون عبدا شكورا"، ففي المقام الأول أشكر الله عز وجل الذي غمرني بنعمه وفضله و أحمده ،ثم مدير جامعة إبن خلدون السيد خلادي مدربل الذي سهل لنا طريق العلم والمعرفة، ولا أنسى الأستاذ المؤطر محمد صافة الذي له من الخصال مالا يسعني أن أذكرها في هذا المقام، ولا أنسى الأستاذ حساين دواجي طاهر الذي ساندني لإكمال دراستي وإتمام مذكرتي، وكذا عميد كلية العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية الأستاذ مدني بن شهرة، كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع من أساتذة الذين درسوني في السنة الأولى و الثانية ماستر وكل أساتذة الكلية، كما لا أنسى زملائي وزملاتي.

أعتذر من كل شخص يستحق أن
أذكره ولم أذكره

إهـــــــــداء

مـــن قـــول رســـولنا الكـــريم صـــلى الله عليـــه وســـلم " تهـــادوا تحـــابوا" لا يســـعني أن أذكـــر كـــل الأحبـــة لأهـــدي لهـــم هـــذا العمـــل المتواضـــع، فلـــي مـــن الأحبـــاب والأصـــحاب مـــا لا يعـــد ولا يحصـــى، ولكـــن أخـــص بالـــذكر أقـــرب النـــاس إلى قلـــبي الـــذين بهـــم إكتملـــت حيـــاتي وأولهـــم أمـــي الـــتي أضـــحت الأب والأم بعـــد وفـــاة أبي رحمـــه الله، ولا أنســـى زوجـــتي الـــتي أنعـــم الله عليـــا بهـــا فهـــي ركيـــزة بنيـــاني وأم أولادي، وأخـــي خالـــد الـــذي قـــل نظـــيره مـــن الأخـــوة فهـــو ســـند العائلـــة ومحورهـــا، ولا أنســـى إخـــوتي عبـــد القـــادر، طـــاهر، زوبـــير، عبـــد الســـلام وأخـــتي بختـــة، وأخـــتي فاطمـــة رحمهـــا الله وإلى أبنائهـــا وبناتهـــا وأبنـــاء عمـــومتي وأخـــص بالـــذكر لخضـــر، وجميـــع الأصـــدقاء. وفي الأخـــير أذكـــر أصـــدق الأصـــدقاء فهـــو صـــاحبي ومـــن أهلـــي السيد مثناني طاهر.

أعتذر من كل شخص يستحق أن
أذكره ولم أذكره

تشكرات

اهداءات

فهرس المحتويات.....IV

قائمة الجداول و الأشكال.....VII

مقدمة.....أ-ح

الفصل الأول: مجالات الجودة.....02

تمهيد.....02

المبحث الأول: المفهوم المتداول للجودة.....03

المطلب الأول: ماهية الجودة.....03

المطلب الثاني: مصطلحات حول الجودة.....11

المطلب الثالث: الجودة الشاملة 14

المبحث الثاني: الجودة والحوكمة.....23

المطلب الأول: الحكم الراشد ودولة المؤسسات.....23

المطلب الثاني: العلاقة بين الحكم والجودة.....25

المطلب الثالث: الجودة والإتقان في الإسلام.....27

المبحث الثالث: جودة التعليم والتكنولوجيا.....30

المطلب الأول: التكنولوجيا وفوائد التطبيق.....30

المطلب الثاني: جودة التعليم.....34

المطلب الثالث: قيمة الرأسمال البشري.....37

خلاصة الفصل:.....40

الفصل الثاني: التنمية الإقتصادية مفاهيم ونظريات.....42

تمهيد.....42

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....43

المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التنمية والتمويل.....43

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والإجراءات المطلوبة وصولا إلى التنمية الشاملة..45

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.....47

المبحث الثاني: التخلف الاقتصادي ومحاور اقتصاديات التنمية.....50

المطلب الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية.....50

المطلب الثاني : محاور اقتصاديات التنمية.....53

المطلب الثالث: التخلف الاقتصادي 55

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية نظريات ومقاييس.....58

المطلب الأول: نظريات التنمية وعناصر النمو.....58

المطلب الثاني: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية.....62

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية ومحدداتها والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي..... 66

خلاصة الفصل:.....68

الفصل الثالث: دور الجودة في تنمية إقتصاديات الدول.....70

تمهيد.....70

المبحث الأول: الدول المتقدمة والدول النامية.....71

المطلب الأول: العالم والتنمية.....71

المطلب الثاني: مفهوم دول الجنوب وخصائصها.....73

المطلب الثالث: مفهوم عالم الشمال وخصائصه.....75

المبحث الثاني: دراسة نموذجية.....77

المطلب الأول: تقدم اليابان وتأخرمصر.....77

المطلب الثاني: نجاح سنغافورة و النموذج السوفييتي للتنمية 81

المطلب الثالث: سبب عدم تحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا..... 85

المبحث الثالث: تحديات تطبيق الجودة في الدول النامية.....87

المطلب الأول: العرب و التأخر عن الركب.....87

المطلب الثاني: هجرة الكفاءات.....89

المطلب الثالث: سبل الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية.....93

خلاصة الفصل:.....98

خاتمة:.....99

قائمة المصادر والمراجع.....103

قائمة الجداول والأشكال

- **قائمة الجداول:**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تأثير إدارة الجودة الشاملة على المبيعات والتكلفة	09
02	الفرق بين عالم الشمال وعالم الجنوب	77
03	متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في للتنمية في مختلف المناطق (1980-1997)	77
04	معدل نمو التنانين الآسيوية	84

- **قائمة الأشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	دائرة ديمينغ	16
02	إستراتيجية تحقيق عالي من الجدودة	18
03	الضوء في كوريا الجنوبية والظلام في كوريا الشمالية	73

مقدمة:

إن الفروقات الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد تسارعا واتساعا في فجوتها، رغم التواصل الاجتماعي والتقني والاحتكاك اليومي بين مكونات هذه الشعوب، وتواصلها اليومي بواسطة تكنولوجيا المعلومات، ففي الوقت الذي نرى فيه الدول المتقدمة قد أضحت في قمة رفاهيتها الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجيا وحرصها على مصالح شعوبها بالخصوص، بتطبيقها للمفهوم الجودة في جميع مناحي الحياة، نجد أن معظم الدول النامية أضحت في الحضيض الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي وحرصها الوحيد هو الصراع من أجل النفوذ والسلطة، على حساب المجالات الأخرى وتصل إلى حد الحروب الداخلية لهذه الدول، مما يؤدي إلى زيادة تشتتها وتشرذمها.

ولكن هذا الصراع الذي يحدث في الدول النامية ليست الدول المتطورة بريئة منه، وفي إذكاء نار التفرقة والفتن، خاصة إذا ما رأينا ما حدث للعراق، الذي شهد نهضة فكرية وتعليمية وتكنولوجية نوعا ما متطورة مقارنة مع الدول المتقدمة، فما كان على هذه الدول سوى احتلاله وإعادته إلى ما يصبون إليه، وهي جعل الدول النامية حديقة خلفية لأطماعهم الاستعمارية، وعليه ومما سبق فقد أدركنا جيدا أن الدول المتقدمة طبقت الجودة كمفهوم عام في إنجاح اقتصاداتها، وهذا المفهوم هو أن أي عملية تهدف إلى رفاهية شعوبها يجب أن تكون بجودة عالية نتاجها مخرج نهائي سليم من العيوب وبأقل التكاليف، سواء كان هذا المنتج خدمة أو سلعة أو مورد بشري أو حتى قرار سياسي، بما في ذلك قرار اتخاذ الحروب إذا ما كان يهدف إلى زيادة ثروات ورفاهية شعوبها. إذن الجودة لدى هذه الدول هو الحصول على المنتج النهائي بأقل تكلفة مع سلامته من العيوب، وفق نظرتهم ولكن على حساب الشعوب النامية خاصة إذا ما رأينا أن سبب تخلف هذه الدول يعود بالأساس إليها. حيث تشدها دوما نحو الأسفل مدعية تقديم النصح، في حين أنه وإذا ما حدث أي تقدم لهذه الدول تساهم في إحداث القلاقل داخلها، وهذا ما أريد أن يحصل في بعض الدول مؤخرا، من خلال تشجيع الانقلابات العسكرية رغم النهضة التي تعيشها هذه البلدان في جميع المجالات ، إذن فحديثنا عن الجودة هو الجودة بالمفهوم الشامل الذي يشمل جميع مناحي الحياة كجودة الثقافة، جودة التعليم، جودة الحياة، جودة العمل، جودة الرأسمال البشري، جودة الفكر، جودة الخدمة، جودة المنتوج، جودة السلطة، أي الحديث عن الإتقان في اي مجال فالطالب الجامعي مثلا يعتبر منتج بحاجة إلى أن يكون مخرجا ذو جودة عالية وبأقل التكاليف وهذا ما عملت عليه الدول المتقدمة فأرست معاني الإتقان في جميع مجالات وأسس الدولة.

أما الجودة في الدول المتخلفة فهي بالكاد تكون موجودة في جميع مناحي وأقطاب وأسس الدولة، بدءا من الحكم السياسي والمجال الإداري وثقافة الشعوب، وندرة الرأسمال البشري وهجرته إن وجد، مما ادى بهذه الشعوب إلى السقوط المتسارع نحو الهاوية، ونحن لا نتحدث هنا على فقدان الجودة في المنتج أو السلع

الإنتاجية الصناعية أو الاستهلاكية، فهذا بالأساس مفقودة قواعده ولكن نحن نتحدث عن فقدان ما يعرف بالإتقان في جميع مناحي الحياة اليومية، بما في ذلك سوء إدارة الدول من قبل النظم السياسية لدى كثير من الدول النامية والتي تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، الاجتماعي ، الثقافي ...للدول فلا يمكن بأي حال من الأحوال توقع نشأ الأطفال في غياب الأب أو الراعي، سواء كان غيابه ماديا أو معنويا ففي كلتا الحالتين سيصبح النشأ بدون إدارة سوية، وعليه فإذا ما رجعنا إلى مفهوم الجودة تاريخيا فإننا سنجد أن أحرص الناس على تطبيق مفهومها هي الدولة الإسلامية في العصور الوسطى، من خلال أفكار كثيرة تطالب بإتقان العمل والحفاظ على الوقت وإعطاء مفهوم للمسؤولية والإدارة السياسية ،وأسس بناء الدولة والعدالة الاجتماعية وحقوق المرأة والهدف الإنساني في الحفاظ على السلم والحياة البشرية، مما يدل على جودة عالية في هذا الفكر الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال إذا ما طبق، أن لا يكون نتاجه منتج سليم بأقل التكاليف.

هذا في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوربية تعيش في ظلمة التخلف والصراعات التوسعية، والاستعباد البشري من جنسهم وثقافتهم وحتى المرأة لديهم كانت في مجال الدراسة في علم الأجناس، ولكن ما نلاحظه اليوم أن الدول الأوربية ومن خلال تعلمها من دروس الصراع والفتن كان لزاما عليها أن تبحث عن مخرج مما هي فيه، و قد ساهم ظهور الثورة الصناعية إلى نمو متسارع لهذه الدول، وقد عملت جاهدة في تحقيق معاني الجودة من خلال هذه الصناعات ولكن على حساب دول نامية التي تأن الآن تحت وطأة الصراعات الداخلية، و الاحتلال الأجنبي المباشر أو غير المباشر فكثير من الدول النامية لها تبعية استعمارية وضعف في شخصية الدولة بسبب ترهل القيم الذاتية والثقافية لهذه الدول، وعدم إحساسها بوجودها وثباتها فهي تعاني من الخوف الدائم لضعف جميع مناحي وأسس التسيير المتعلقة بالتنمية لهذه الدول، رغم الثروات الهائلة والقدرات البشرية السليمة التي تزخر بها إلا أنها لا تزال تأن تحت وطأة الجوع والعطش، وتحت رحمة المصدر للمواد الغذائية فكيف يهنأ البال إلى تحكيم قيم الجودة في ظل اللا أمن غذائي، حيث ومن أجل تحقيق سبل الجودة في التنمية الاقتصادية، على هذه الدول تبني أفكار مسؤولة يتخللها التضحية بالمناصب والجهد والمال من أجل الوصول إلى هدف التقدم والازدهار، فليس من المعقول التحدث عن التنمية الاقتصادية بجودة عالية عند ما يكون العنصر الأساسي والمهم وهو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب غير مفعل، فلربما تجد مسؤولا وضع على رأس المسؤولية استنادا إلى عملية تعيين وفق الحزبية والجهوية دون مراعاة المؤهلات العلمية، فكيف يمكن لهذا المسؤول أن يقيم تخطيطا استراتيجيا بجودة عالية لمهمات هو أبعد ما يكون أن يفهم ماهيتها ونتائجها، و عليه فالجودة والتنمية الاقتصادية هما مفهومان مترابطان أساسهما الوصول إلى رفاهية الأفراد وتسخير القدرات المادية والبشرية وعدم هدر الطاقات، فالجودة قيمة راسخة في التاريخ فلا يمكن أن تقام حضارة دون هذا المفهوم الذي سعى إلى تطبيقه

الفيلسوف أفلاطون في فلسفته الجمهورية الفاضلة، والتي تهدف إلى دراسة المجتمعات دراسة كاملة للوصول إلى العدالة والرقي حسب نظرته، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن التنمية الاقتصادية مع تطبيقات الجودة، دون الجوانب الأخرى المتعلقة بالسياسة، الثقافة، والبيئة والتاريخ , ورغم معرفتنا بالعلاقة التي تربط بين الجودة والتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا، إلا أننا في حيرة عن سبب عدم تطبيق هذه المفاهيم على مناحي حياة الدول المتخلفة، التي أضحت مثالا للعشوائية والبدائية والتخلف عن ركب الأمم، ففي الوقت الذي تجد فيه أن الشاب من هذه الدول النامية حلمه الوحيد هو الوصول إلى ضفة دول الشمال كي يشعر أنه إنسان، فجوانب الشعور بالانتماء لدى كثير من المثقفين معدومة إلا ما قل، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول عن الكفاءة المثقفة أنها وطنية وفي نفس الوقت تجدها مترهلة وغير مسؤولة في آداء مهماها، إلا عن طريق الرقابة ومن عدم مسؤولياتها أيضا عدم مكافحتها لاتخاذ قرارات مصيرية تخص التنمية لهذه الدول، فتجدها ترزح تحت وطأة الخوف وتتمتع بسياسة قول نعم لكل الأفكار المتداولة والآتية من السلطة العليا وربما مباركتها. إذن فالجودة هي فن تسييري يهدف إلى تطبيق معاني الإتقان في جميع المجالات، فكما لا يمكن لأي شخص تسليمه قيادة طائرة إلا إذا درس وتعلم وجرب، حتى يأمن الناس من الحوادث، فما بالك بقيادة الدول والمناصب والمؤسسات، وخلال هذا البحث حاولنا أن نعرف العلاقة بين الجودة والتنمية الاقتصادية، فالحديث عن الجودة يعود بالأساس إلى الدول المتقدمة لأنها الرائدة في تطبيق هذا المفهوم والحديث عن التنمية الاقتصادية يعود بنا بالأساس إلى الدول التي تسعى إلى تنمية اقتصاداتها وهي الدول المتخلفة، ومن خلال هذين المفهومين الخاص بالجود وبالتنمية الاقتصادية سنحاول الربط بين هذين العنصرين من خلال هذا الموضوع تحت عنوان الجودة وأثرها في التنمية الاقتصادية.

إنطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر الجودة على التنمية الاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة:

- ماهي الجودة؟ وماهي التنمية الاقتصادية؟
- ما هو تأثير الجودة على إقتصاديات الدول المتطورة والدول المتخلفة؟
- لماذا فقد تطبيق الجودة لدى كثير من الدول النامية إلا ما قل في بعض الجوانب ؟
- لماذا الكفاءات البشرية النازفة إلى دول الشمال تقدم وتترك آثارا في التطور لهذه الدول في حين لا تقدم قيد أنملة حين وجودها في دول الأصل؟

- **الفرضيات:**

رغم تشعب هذا الموضوع وجدلية الحديث عنه وعن تاريخه وعدم الاتفاق على تحديد مفاهيم واضحة حول العلاقة بين الجودة والتنمية الاقتصادية، إلا أننا قمنا بدراسته على نحو يسمح بإيجاد روابط وثيقة بين الموضوعين للإجابة على الأسئلة الموضحة أعلاه وعليه نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

الجودة هي محاولة لتحقيق رضا الزبائن مهما كان نوع هذا الزبون ، فالزبون بالنسبة للمؤسسة التجارية هو المشتري، والزبون بالنسبة للمؤسسات الخدمية هو طالب الخدمة، والزبون بالنسبة للمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هو طالب العلم، والزبون بالنسبة للحكومة هم المواطنون.....

الفرضية الثانية:

الجودة هي مفهوم تم العمل به في الدول المتقدمة في جميع مناحي الحياة وكان تأثيره كبيرا في رقي الإنسان وازدهاره، حيث أضحى الفرد هناك ضمن منظومة آلية مؤسساتية تدفعه إلى الرقي والتقدم، ويمكن لأي لاجئ لهذه الدول أن يسير في ركب التطور والمساهمة فيه، حيث لا يمكن لأي شخص أن يعرقل التنمية، فوجوده في طريق النمو والازدهار حتى ولو كان كعاصفة في وجه طائرة إلا أنها تتخطاها وتجعلها وراءها، إذن فقاطرة النمو لديهم مبنية على قاطرة المؤسسات والقيم المتوارثة التي تم التضحية للوصول إليها.

الفرضية الثالثة:

التنمية الاقتصادية من المفاهيم التي تدرس إمكانية تطوير الدول المتخلفة ، ومحاولة نقلها من حالة الخمول والتخلف إلى حالة يمكنها أن تصير قابلة للنمو والازدهار.

الفرضية الرابعة:

السبب في التخلف ليس سببا مستعصيا ولكن يوجد حلول إذا توفرت الإرادة والتضحية.

أسباب اختيار الموضوع: يعود سبب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية

الأسباب الذاتية:

نحن كطلبة في السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد والتنمية، وكوننا منتميين كأفرد إلى دولة نامية ومعنيين بهذا العلم خاصة، ورغم امتلاك الدول النامية إلى مقومات النجاح والرقي، و أردنا أن نعرف سبب غياب تطبيق الجودة في الدول النامية ،ولماذا بقيت نامية رغم أن هذا العلم راسخ في التاريخ، محاولين إيجاد الأسباب بصفة عامة لجميع الدول النامية، وإعطاء الحلول التي يمكن أن تسهم بوعي لدى الأطر الحاكمة.

الأسباب الموضوعية: هناك عدد من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع:

- ليس من المعقول ونحن في القرن الواحد والعشرون ونحن لا زلنا متأخرين عن ركب الأمم.

– ليس من المقبول الحديث عن الجودة في مؤسسات فرعية وترك الأصل، الذي إذا صلح صلح المجتمع كله وهي مؤسسة الحكم ودولة المؤسسات.

_ تطبيق الجودة في المؤسسات العادية مع فقدانه في مؤسسات الدولة يؤدي إلى تزاوج المال بالسياسة والتفاوت الطبقي.

– الدولة سفينة ركابها من القبطان إلى المنظف كلهم مسؤولون عن قاطرة الإبحار، وتختلف المسؤولية باختلاف المنصب والمهام، فالجودة لدى القبطان أن يسهر على توجيه السفينة على أحسن حال، والجودة لدى المنظف أن يحرص على نظافة المكان وتنبيه القبطان على أي خلل أو تسرب وجده أثناء آداء عمله في السفينة."تقسيم العمل سبب للنجاح"

أهمية الموضوع:

هذا الموضوع له أهمية بالغة في حياة الدول النامية، فهو يطرح الإشكالية التي تعيشها جميع هذه الدول، وهي أنها لا زالت ترزح تحت خط الفقر وعرضة لجميع العواصف والأخطار الخارجية، فهي رهينة التبعية الغذائية والتكنولوجية والعسكرية وحتى الثقافية.....، إذن ليس لها شخصية مستقلة تعرف نفسها بنفسها، وليست قادرة على أن تلبي حاجات الأجيال الحالية فما بال الأجيال المستقبلية، خاصة إذا علمنا أن العالم أصبح قرية صغيرة في جهاز كمبيوتر، فكيف سيتقبل الأجيال القادمة التفاوت بينهم وبين من يعيشون معهم في بيوتهم (وسائل التواصل الاجتماعي) ،لذا فالمشكلة أعمق مما نتصور ، فقد ينشأ جيل لا يبالي بالقيم الرنانة والمنمقة عندما يجد نفسه فاقدا لكل أسس الحياة ،وهمه الوحيد هو الأكل والشرب ، فعندما نجد أن من أولويات الشعوب فقط أنه فرح لأنه يستطيع أن يشتري لأهله ما يتوفر في السوق، في حدود إمكانيته، فهذا يعني أن الأجيال المستقبلية ستكون أجيال بلا إرادة ولا إبداع ولا ابتكار، كون أن الحياة عندهم كيف أستطيع تحصيل معيشتي، بدون الحديث عن السكن والرفاهية...

الأهداف:

الهدف الرئيسي لهذا الموضوع هو أنه وبناءا على مجموعة من الدراسات التي تثبت أن حالة الدول النامية ليست حالات فيزيولوجية وراثية، تجعلها تقبع في قعر الدنيا تتسول وإنما أسباب عدم تطبيق الجودة أسباب موضوعية بحتة، يمكن تفاديها إذا توفرت الإرادة لجميع فئات المجتمع النامي، فلو خطو الخطى التي خطاها الذين سبقوهم سيكونون أحسن مما سبقهم، فلهم من الفرص والمقومات ما تجعلهم أحسن ممن سبقهم.

المنهج المتبع:

رغم أن هذا الموضوع الذي أسال الكثير من الحبر على الورق ولا يمكن حصره في مذكرة تخرج ماستر، إلا أننا حاولنا من خلال جهدنا المتواضع إتباع المنهجية النظرية والتحليلية لهذا الموضوع، كون أن دراسة

حالة تتطلب دراسات إحصائية ووصفية صعب الحصول عليها، لأسباب مختلفة ولقد اشتملت مراجعنا على بعض الكتب الجامعية ومذكرات التخرج وبعض المواقع الإلكترونية، والمجلات العلمية.

الدراسات السابقة:

هناك كثير من الدراسات التي تناولت موضوع الجودة، وتناولت موضوع التنمية الإقتصادية، ولكن المواضيع التي جمعت بين هذين العنصرين قليلة جدا، ولكن الموضوع الذي إطلعنا عليه لم يركز على الجودة في مؤسسات الدولة كون هذه المؤسسات هي اللبنة الأساسية لنجاح أو فشل المنظومة الإقتصادية ككل فجودة التخطيط الحكومي أساس نجاح إقتصاديات الدول وهذا ما غفل عليه الباحث ولم يعطه حقه. والأمر يتعلق ببحث شامية عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة– كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. الجزائر 2014-2015

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها:

البحث لم يتناول الجودة بالمفهوم المتداول فقط وإنما تحدث عن الجودة كمفهوم شامل ومتعدد الأطراف بحيث أن الجودة تتحدث عن المؤسسات بالمفهوم العادي، وهي المؤسسات الخدمية والربحية والتعليمية، لكن بحثنا هذا تعدى إلى أهم مؤسسة تساهم في قاطرة التنمية الاقتصادية إذا طبقت مفهوم الجودة الشاملة وهي المؤسسات الحكومية: الرئاسة، الحكومة، الوزارة، القضاء، الوظيف العمومي.....

هيكل الدراسة:

فقد قمنا بدراسة الجودة كعلم له عدة جوانب ولا يخلو أي قطاع من هذا المفهوم الذي يعرف أساسا بالإتقان العمل، وأتبعناه بدراسة التنمية اللإقتصادية الذي يحلل اقتصاديات الدول النامية، وفي الأخير تحدثنا عن نماذج التطور والتخلف على حد سواء شارحين الأسباب للتخلف وسبل تفاديها. في محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المشتقة منها ،فصلنا الموضوع وفقا للمناهج المتبعة إلى مقدمة عامة تتبعها الفصول الثلاثة لكل فصل تمهيد وخاتمة حيث سوف نتطرق في الفصل الأول عن مجالات الجودة من حيث الماهية والمصطلحات، وكذا الحوكمة وجودة التعليم والتكنولوجيا. أما الفصل الثاني سنتناول فيه التنمية الإقتصادية مفاهيم ونظريات والذي سيتطرق إلى ماهية التنمية، أهداف التنمية، أهميتها، التخلف الإقتصادي والفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية وصولا إلى نظريات ومقاييس التنمية.
أما في الفصل الثالث سنترطق إلى دورر الجودة في تنمية إقتصاديات الدول، والذي سيتناول دراسة الدول المتقدمة والدول النامية، دراسة نموذجية وتحديات تطبيق الجودة في الدول النامية.

الفصل الأول
مجالات الجودة

تمهيد: للجودة مجلات عدة يتم الاهتمام بتطبيقها، وهي ضاربة في جذور التاريخ وقد كان أول من عمل هذا التطبيق في إنجاز أعظم سفينة في تاريخ البشرية، هو النبي نوح عليه الصلاة والسلام الذي جد واجتهد حتى وصل إلى إنجاز سفينته، بدءا من توفير المواد الأولية إلى صنعها بإتقان، إذن الجودة ليست وليدة الساعة وهي تتماشى مع فكر الإنسان للتطور والرقي، فالجودة تعني عمل الشيء بإتقان وكذا التخصص فلا يمكن أن نعطي سيارة لشخص لا يعرف القيادة وكل عارف في مجال تخصصه، ولأن الجودة لها اهمية كبيرة في حياة الشعوب خاصة وأنها استطاعت أن تجعل فروقات شاسعة بين من طبقها وبين من تركها، وقد حاولنا في هذا الفصل التحدث عن جميع مجالات الجودة وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول**: المفهوم المتداول للجودة
- **المبحث الثاني**: الجودة والحوكمة
- **المبحث الثالث**: جودة التعليم والتكنولوجيا

المبحث الأول: المفهوم المتداول للجودة

إن المفهوم المتداول للجودة هو المفهوم المتعلق بالمنتوج وكيفية إرضاء الزبون، وصولا إلى الجودة الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الجودة في جميع جوانب المؤسسة، مهما كان نوع هذه المؤسسة كما أسلفنا في مقدمتنا، حيث أن المفهوم المتداول يسوغ بعض المصطلحات المعتمدة لتعريف الجودة والجوانب المتعلقة بها وتحديد تطورها، وعناصرها وتطبيقاتها.

المطلب الأول: ماهية الجودة

لتحديد ماهية الجودة يجب التطرق إلى كل ما يتعلق بها:

1- **مراحل تطور مفهوم الجودة:**

لقد مرت الجودة بعدة مراحل كمايلي:[1]

- **مرحلة ما قبل الثورة الصناعية: مرحلة ضبط العامل المنفذ للجودة:** تتلخص بأن عاملا أو مجموعة من العمال مسؤولون عن تصنيع المنتج بالكامل بوحدات تصنيعية مصغرة، وفي هذه الرحلة كان الإحساس بالإنجاز والفخر موجودا لدى العامل الذي يخلق حافزا للعمل لديه.
- **مرحلة ما بعد الثورة الصناعية :** ضبط رئيس العمال الجودة للعمال من بداية القرن العشرين حتى أواخر العقد الثاني منه، نتيجة لتوسع المصانع والتخصص في العمل وظهور صناعات الحديثة وتوسعها، فقد أدى إلى أن يتوزع العمل على أكثر من عامل، وتطلب ذلك إلى أن يكلف رئيس العمال بمسؤولية الجودة في الإنتاج.
- **مرحلة الإدارة العملية: مرحلة ضبط الجودة والتفتيش:**

ظهرت مطلع القرن العشرين بريادة فريدريك ونسلو تايلور، إذ تم فيها بالوقت والحركة وسبل تخفيض الإنتاج، من خلال حد الهدر والضياع. وقد دفعت الحرب العالمية الأولى 1914 بظلالها على الصناعة، فتعددت أنظمتها وتنوعت أساليب الإنتاج، و أصبح رئيس العمال مسؤولا عن أعداد كبيرة من العمال، فأدى ذلك إلى ظهور المفتش، وتطلب ذلك تكليف مفتيشين في ورش الإنتاج، متخصصين لإنجاز مهمة التفتيش وقد وضعت مواصفات قاسية في التصنيع و مورست عملية التفتيش الصارمة وسمية بالرقابة البوليسية.

---

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، ***الجودة والإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي***، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، 2006، ص 14.

- **مرحلة ضبط الجودة إحصائيا:**

إن زيادة الإنتاج بشكل كبير زاد من تعقيد التفتيش الكلي، بنسبة مائة بالمائة مما أدى إلى ضرورة إتباع أسلوب فحص العينات، مع الإعتماد على لوحات الضبط. ويعد العالم والتر شيورات من مؤسسي ومطوري نظرية ضبط الجودة إحصائيا. إن نمطية المنتج وفق قياسات موحدة مكنت من إستخدام الأساليب والأدوات الإحصائية في مجال الرقابة. وأبرز من إستخدم الرقابة الإحصائية على الجودة العالم إدورد ديمنيج.

- **مرحلة ضمان الجودة:**

نتيجة لما حققه اليابانيون من إيجابيات ملموسة بتطبيقهم فكرة حلقات الجودة، والتي حققوا من خلالها الإنتاج الخالي من العيوب وهذا بتطلب رقابة شاملة على العمليات كافة، وجهود مشتركة من الإدارة المعنية بتنفيذ مراحل العمل. وقد تم إعتماد ثلاثة أنواع من الرقابة (الوقائية، المرحلية، البعدية) وقد أصبح ضمان الجودة إحدى الإستراتيجيات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الجودة الشاملة في الإنتاج من دون أخطاء يعني إنتاج عالي الجودة هو الجسر الذي تعبر المؤسسة من خلاله إلى تحقيق الرضا لدى المستفيدين

- **مرحلة إدارة الجودة الإستراتيجية:**

دخلت التجارة العالمية في حالة منافسة شديدة بين الشركات لكسب حصص أكبر من السوق ولا سيما للشركات اليابانية وقد إعتمدت شركة IBM إدارة الجودة الإستراتيجية لمواجهة التقدم والزحف الياباني ونفذت المعايير التالية:

- إرضاء المستفيدين وتلبية ما يريدون
- الجودة مسؤولية الجميع من قمة الهرم التنظيمي حتى قاعدته
- المطلوب تحقيق الجودة في كل شيء (الأنظمة، الثقافة التنظيمية، الهيكل التنظيمي، أساليب وإجراءات العمل)[1]

إن إدارة الجودة الإستراتيجية تركز على جودة وإرضاء المستهلك هي الأساس الذي تقوم عليه إستراتيجيات المؤسسات العالمية في الوقت الحاضر.

- **مرحلة ادارة الجودة الشاملة:**

إن زيادة شدة المنافسة العالمية وإكتساح الصناعة اليابانية للأسواق العالمية، دفع بالمؤسسات الأمريكية الى تطوير و توسيع مفهوم إدارة الجودة الإستراتيجية، بإظافة جوانب أكثر شمولا وعمقا، إستخدمت أساليب

[1] سوسن شاكر مجيد، مرجع سبق ذكره ،ص ص 14-15

متطورة لتحسين الجودة، والتعامل مع المستفيدين والموردين وتفصيل أساليب تأكيد الجودة ليصبح أسلوبا رقابيا إستراتيجيا على الجودة[1].

يتضح من هذا الإجراء أن إدارة الجودة الشاملة أكثر عمقا وشمولا من إدارة الجودة الإستراتيجية.

2- مفهوم الجودة:

للجودة عدة مفاهيم منها:[2]

- **الجودة لغة:** أصلها من الجود والجيد والنقيض الرديء أما في اللغة اليونانية فإن مصطلح QUALITE من الكلمة اليونانيةQUALITES وتعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيئ ودرجة الصلابة.

- **الجودة إصطلاحا:** يعرفها"بستر فيلد" على أنها السلعة أو الخدمة الممتازة التي تلبي توقعات المستهلك أو تزيد، فالجودة لديه هي سمات وخواص المنتج أو الخدمة، التي تحقق إحتياجات مشمولة أومحددة مثل: الأمن، الإتاحة، القابلية للصيانة، الإستخدام، السعر والبيئة.

1- **التطور التاريخي للجودة:** يعود الاهتمام بالجودة مع ظهور الثورة الصناعية وتزايد الاعتماد على الآلة، والتوسع الهائل في حجم المصانع، ومع الطلب المتزايد على حجم الإنتاج، كان الاهتمام منصب على تحسين مستوى الإنتاجية وحجم الإنتاج وقد مرت بمراحل أساسية هي:

- **مرحلة المعاينة:(الفحص أو التفتيش)**:Inspection تتضمن مجموعة نشاطات كالقياس والفحص والاختبار، يتم مقارنة نتائجها مع المتطلبات المحددة للتحقق
- من المطابقة لهذه النتائج وهي مرحلة الاهتمام بفحص المنتجات، والتفتيش عليها باستخدام الوسائل الفنية.
- **مرحلة مراقبة الجودة(ضبط الجودة)**:qualité control وهي مرحلة إستخدام الأساليب الإحصائية، في ضبط الجودة التي بدأ إستخدامها مع بداية القرن

[1] المرجع نفسه، ص 16 .

[2] عمران حميدة، سعداني فطيمة ، **أثر إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية**، حالة مؤسسة المطاحن الكبرى دحماني بأولاد موسى بومرداس ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، التخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية ،معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلو التسيير المركز الجامعي العقيد أوكلي محند الحاج البويرة ،الجزائر، 2011-2012 ،ص12.

العشرين، وقد عرفها "جونسون وكاست" في كتابه حول التنظيم والإدارة الصادر سنة 1970 بأنها وظيفة التأكد من مواصفات المنتج تطابق المواصفات الموضوعة في البداية

- **مرحلة توكيد (ضمان) الجودة**:qualité assurance هي مجموعة الأفعال والنشاطات المنتظمة، والمخططة الضرورية لتقديم الثقة الكافية بأن السلعة أو الخدمة سترضي جميع المتطلبات المحددة للجودة.
- **مرحلة إدارة الجودة الشاملة**: تمثل مجموعة مبادئ إرشادية والتي تعني بمثابة دعائم التحسين المستمر للمؤسسة، هي تطبيق للأساليب الكمية وأساليب الموارد البشرية لتحسين الخامات والخدمات الموردة للمؤسسة، وكل العمليات داخل المؤسسة، ودرجة الوفاء لإحتياجات المستهلك حاليا ومستقبليا.

2- المداخل الأساسية للجودة: هناك عدة مداخل للجودة هي[1]:

- **مدخل التفوق**: ويقصد بالجودة وفق هذا المدخل بانها ملائمة المنتج، أي قدرة أداء المنتوج للاستخدام وفقا للمواصفات التي تحقق رضا المستهلك من خلال تقديم أداء أفضل وأدق صفات تشبع رغبات المستهلك.
- **مدخل المنتج**: ضمن هذا المدخل ينظر للجودة على أنها الدقة والقدرة في القياس المفردات والخصائص المطلوبة في المنتج، والتي هي قادرة على تحقيق رغبات المستهلك، ومن هنا فإن الجودة عبارة عن المتغير الخاضع للقياس أو الجودة هي قياس لإشباع العميل.

مدخل المستخدم: تتمثل الجودة ضمن هذ المدخل في قدرة المنتوج على إرضاء توقعات العميل، لذلك فهي عبارة عن مفهوم شخصي ذاتي تتغير فيه ردود الفعل تبعا للعديد من العوامل كالمستوى الاجتماعي والثقافي ومستوى الإشباع.

- **مدخل التصنيع**: تعني الجودة وفق هذا المدخل صنع منتجات خالية من النسب المعيبة من خلال مطابقتها لمواصفات التصميم المطلوبة.

[1] بوعنان نور الدين، **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء** –دراسة ميدانية في المؤسسات المينائية السكيكدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير فرع التسويق جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ، 2007/2006 ،ص 04

- **مدخل القيمة:** يهدف هذا المدخل إلى تحديد عناصر السعر، أي مدى إدراك العميل لقيمة المنتوج الذي يرغب في الحصول عليه من خلال مقارنة خصائص المنتج ومدى ملائمتها لحاجاته مع سعر شرائه، ومتى تحقق ذلك للعميل فإن المنتج يصبح بنظره ذا قيمة عالية، فالجودة يعبر عنها بدرجة التمايز بالسعر المقبول وتحقق السيطرة على متغيراتها بالتكلفة المقبولة.

3- أهمية الجودة وأهدافها وتكلفتها:

3-1- أهمية الجودة: للجودة أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات أو للمستهلكين، إذ تعتبر الجودة أحد العوامل التي تحدد حجم الطلب، على المنتجات وتكون الأهمية كما يلي[1]:

بالنسبة للمؤسسة: تستمد المؤسسة شهرتها من مستوى جودة منتجاتها، ويتضح ذلك من خلال العلاقات التي تربط المؤسسة مع الموردين وخبرة العاملين ومهاراتهم، ومحاولة تقديم منتجات تلبي رغبات و حاجات عملاء المؤسسة، فإذا كانت منتجاتها ذات جودة منخفضة فيمكن تحسينها لكي تحقق الشهرة والسمعة الواسعة، والتي تمكنها من التنافس مع المؤسسات المماثلة في نفس النشاط.

- **المسؤولية القانونية للجودة:** تزايد و بإستمرار عدد المحاكم التي تتولى النظر في قضايا مؤسسات تقوم بتصميم منتجات، أو تقديم خدمات غير جيدة أو توزيعها، لذا فإن كل مؤسسة إنتاجية أو خدمية تكون مسؤولة قانونا عن كل ضرر يصيب العميل من جراء استخدامه لهذه المنتجات.
- **المنافسة العالمية:** إن التغيرات السياسية والإقتصادية ستؤثر في كيفية وتوقيت تبادل المنتجات، إلى درجة كبيرة في سوق دولي تنافسي، وفي عصر المعلومات والعولمة، تكتسب الجودة أهمية متميزة، إذ تسعى كل من المؤسسة والمجتمع إلى تحقيقها بهدف التمكن من تحقيق المنافسة العالمية، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، والتوغل في الأسواق العالمية، فكلما انخفض مستوى الجودة في منتجات المؤسسة أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بأرباحها.
- **حماية المستهلك:** تطبق الجودة في أنشطة المؤسسة ووضع مواصفات قياسية محددة، تساهم في حماية المستهلك من الغش التجاري، وتعزيز الثقة في منتجات المؤسسة، عندما يكون مستوى الجودة منخفضا يؤدي ذلك إلى إحجام المستهلك عن شراء

[1] بوعنان نور الدين ،مرجع سبق ذكره، ص 7

منتجات المؤسسة، وعدم رضا المستهلك هو فشل المنتوج الذي يقوم بشرائه من القيام بالوظيفة التي يتوقعها المستهلك منه.

- **التكاليف وحصة السوق:** تنفيذ الجودة المطلوبة لجميع عمليات الإنتاج من شأنه أن يتيح الفرص لاكتشاف الأخطاء وتلافيها، لتجنب تحمل تكلفة إضافية إلى الاستفادة القصوى من زمن المكائن والآلات، عن طريق تقليل الزمن العاطل عن الإنتاج وبالتالي الكلفة وزيادة ربح الشركة.

3-2- أهداف الجودة: بشكل عام هناك نوعان من أهداف الجودة وهما[1]:

- **أهداف تخدم ضبط الجودة:** وهي التي تتعلق بالمعايير التي ترغب المؤسسة في المحافظة عليها، حيث تصاغ هذه المعايير على مستوى المؤسسة ككل، وذلك باستخدام متطلبات ذات مستوى أدنى، تتعلق بصفات مميزة مثل الأمان وإرضاء العملاء....الخ
- **أهداف تحسين الجودة:** وهي غالبا ما تنحصر في الحد من الأخطاء وتطوير منتجات وخدمات جديدة ترضي العملاء بفعالية أكبر.

ومن هنا يمكن تصنيف أهداف الجودة بنوعيها إلى خمس فئات:

- أهداف الأداء الخارجي للمؤسسة ويتضمن الأسواق والبيئة والمجتمع.
- أهداف الأداء للمنتوج أو الخدمة وتناول حاجات العملاء والمنافسة.
- أهداف العمليات وتناول مقدرة العمليات وفاعليتها وقابليتها للضبط.
- أهداف الأداء الداخلي، وتتناول مقدرة المؤسسة وفاعليتها ومدى استجابتها للتغيرات ومحيط العمل.
- أهداف الأداء للعاملين وتتناول المهارات والقدرات والتحفيز وتطوير العاملين.

[1] بوعنان نور الدين ،مرجع سبق ذكره ،ص 7

الجدول رقم(1): تأثير إدارة الجودة الشاملة على المبيعات والتكلفة:

زيادة العائد على المبيعات	خفض التكلفة
–تحقيق خصائص تفي بإحتياجات العميل – زيادة الرضا – إنتاج منتجات وخدمات مباعة – زيادة الحصة السوقية – زيادة المبيعات	– التخلص من العيوب – خفض التكلفة – خفض الفحوص والإختبارات – زيادة الإنتاج

المصدر: شامية عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة- كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. الجزائر 2014-2015، ص 11

يوضح الجدول تأثير إدارة الجودة الشاملة على المبيعات والتكلفة.

3-3- تكلفة الجودة: عندما تود المؤسسة ما التعامل مع مسألة الجودة وتحسينها، عليها أن تأخذ في الحسبان التكلفة المصاحبة لهذه المسالة ويمكن تقسيم تكلفة الجودة إلى[1]:

- **تكلفة الإخفاق**: وتشمل تكاليف وأخطاء الإنتاج الموجودة سواء في أجزاء المنتج تحت التصنيع والمونتاج كله بعد الانتهاء من تصنيعه (أو الأخطاء الموجودة في تقديم الخدمة)، فباستبعاد أجزاء من المنتج التي يوجد بها عيوب، أو إعادة تصنيع السلعة من جديد من أجل تحسين الجودة، له تكلفة تتمثل في خسارة الوقت ، المواد الاولية، استهلاك الآلات، التجهيزات والجهد البشري....الخ
- **تكلفة القياس**: وتتمثل في تكاليف التفتيش والفحص والاختبار، ونفقات أخرى تتفق في سبيل وصول السلعة أو الخدمة إلى العميل بدون عيوب مثل: الأجور، الوقت، ألات الفحص، المخابر.....الخ
- **تكاليف الوقاية**: وتشمل التكاليف التي تنفق في سبيل كشف الأخطاء قبل حدوثها مثل: نفقات أنظمة التخطيط، الرقابة، التدريب، ومراجعة تصميم السلعة بشكل مستمر للقضاء على احتمالات حدوثه وذلك لتفادي ما يلي:

-عدم رضا العميل

- خسارة العملاء

[1] المرجع نفسه ،ص ص 9- 10

- نشر معلومات سلبية عن المؤسسة
- فقدان جزء من حصة السوق
- أرباح أقل

4-متطلبات الجودة:

إن جودة المنتوج أو الخدمة تتوقف على احتوائهما على جملة من الخصائص، يتم التعبير عنها في شكل مواصفات، إذ تم احترامها يتحقق التطابق مع متطلبات العميل المعلنة والضمنية، وتمكن تصنيف هذه المواصفات إلى خمس متطلبات أساسية للجودة تتمثل في[1]:

4-1- احترام معايير الأداء: ويعبر الأداء عن الجوانب التقنية للمنتوج والتي تظهر من خلال الكفاءات التقنية المستخدمة فيه، ويتحقق الأداء في المنتوج من خلال توفره على العديد من الصفات العامة أو الرئيسية مثل السرعة، القوة، الصلابة....الخ

وعموما فإن العميل ينتظر الحصول على منتوج يتوافق مع الخصائص التقنية المعلن عنها، إضافة إلى الحصول على الثقة في قدرة المؤسسة على تقديم الآداء المطلوب من المنتوج، والحفاظ على هذا الأداء واستمراره لمدة طويلة من الزمن، وبالتالي تتحقق ما تعرف بالاعتمادية المعبر عنها بالفترة الزمنية، التي يمكن أن يستمر فيها المنتوج دون الحاجة إلى أي إصلاح أو تحمل تكاليف إضافية تؤثر على جودته.

4-2- تشير التكلفة إلى الجوانب الاقتصادية للمنتوج والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية: سعر التكلفة، تكلفة الإنتاج، وقد أخذ بعين الاعتبار التكاليف كمطلب أساسي لتحقيق الجودة عند الانتقال من اقتصاد التوزيع إلى اقتصاد السوق، و من ثم لم يعد العميل يهتم فقط بتوفير المنتوج في الآجال المحددة، وإنما يهتم بالتكاليف أيضا، فعندما يقوم بالشراء فإنه يقوم بالمفاضلة بين مختلف العروض المقدمة له معتمدا في ذلك على معيار السعر، هذا الأخير الذي تطور ليعبر عن التكاليف الكلية، فعند تحديد هذه التكاليف فالعميل يأخذ بعين الاعتبار كلا من تكاليف الحصول على المنتوج ، تكاليف الصيانة، تكاليف التوقف عن التشغيل، الإصلاح، إضافة، إلى تكاليف محتملة لتوقف المنتوج عن الخدمة.

4-3- فترة التسليم: تعبر فترة التسليم عن البعد الزمني المتعلق بمدى الوفاء والالتزام بتسليم المنتوج في الوقت المحدد، والكمية والنوعية المطلوبة من قبل العميل الذي أصبحت له الإمكانية في الاختيار، ليس فقط فيما يتعلق بالأداء والتكلفة، وإنما يأخذ بعين الاعتبار الوفرة، فبالنسبة لآداءات مماثلة (منتجات لها نفس الخصائص التقنية)، العميل اليوم له القدرة على اتخاذ القرار المتعلق بشراء منتوج متوفر في الوقت الذي هو في حاجة إليه، ولا يفضل الانتظار.

[1] بوعنان نور الدين مرجع سبق ذكره ص 10

4-4- الخدمات: تم إضافة الخدمات كمطلب أساسي يسام في تنمية وتطوير مفهوم الجودة، وخاصة الخدمات التكميلية أو ما يعرف بخدمات ما بعد البيع، وتشير هذه الخدمات إلى مستوى الجودة والسرعة في التعامل مع شكاوى العملاء بعد حصولهم على السلعة أو الخدمة، و قد أصبحت الخدمات التكميلية اليوم تشكل المعيار الأكثر أهمية في التأثير على جودة المنتجات .

4-5- الأمن: أصبح توفير الأمن عند استخدام السلعة مطلوبا من قبل العملاء اليوم، حيث يعتبر معيارا في حد ذاته فلا يمكن أن يكون نظام ذو جودة عالية، إلا إذا كان قادرا على ضمان عدم حدوث أخطار وحوادث تؤدي إلى الموت، أو تسبب أضرارا أو خسائر في البضائع.

في الواقع تحقيق الأمن المطلق يعتبر أمرا يستحيل الوصول إليه، لذلك يجب توفر أدنى مستوى متعلق باحتمال وقوع حوادث ناتجة عن عمليات الإنتاج أو المنتوج، فالنسبة للعميل يعتبر الأمن مطلبا ضمنيا ، لا يرتبط فقط بالمنتجات، و إنما يرتبط أيضا بضرورة احترام البيئة أو المحيط الذي يعيش فيه، لذلك فأغلب المؤسسات تسعى للحصول على أحسن التجهيزات والموار،د التي تمكنها من إنتاج منتجات لا تخلف آثارا سلبية على البيئة التي يتواجد فيها جميع الأطراف التي يتعامل معها.

المطلب الثاني: مصطلحات حول الجودة

هناك عدة مصطلحات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجودة يمكن سرد بعضها في ما يلي:

1- **ما المقصود بواصفات الإيزو 9000**: يقصد بها ما يلي[1]

إن ISO9000 ، BN 29000، BN 5750 هي مسميات مختلفة تعبر عن مضمون واحد هو معايير نمطية لنظام الجودة في المؤسسة، وقد تم سنة 1987 التوفيق بين مختلف هذه المعايير وتوحيد مواصفاتها وأصبحت بالتالي متشابهة، بحيث أنه يمكن لأي مؤسسة ملتزمة بشرط ال BS7750 مثلا الحصول على إفادة تؤكد التزامها بالمعيارين الآخرين الدولي ISO 9000 والأوربي EN 29000

وعليه فإن مواصفات الإيزو 9000 هي مواصفات عالمية تتناول كل ما يخص جودة المنشأة ككل، فهي ليست مواصفات للمنتج سواء كان سلعة أو خدمة – لكنها تقيس درجة وجود الإدارة ومدى تحقيقها لرغبات العاملين والمتعاملين على حد سواء، وبشكل يكفل استمرارية المنشأة في الأداء المتميز بالمستوى الرفيع من الجودة، أما شهادة الإيزو 9000 فهي شهادة يصدرها طرف ثالث Certyfying body معتمدة من هيئة إعتمادAccreditation ، وهذه الهيئات منتشرة في جميع دول العالم

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في الجودة والقياس ستة سيجما بطاقة القياس المتوازن2000: ISO 9001** ، دار الفكر العربي، مصر 2007_2008 ص 105

المتقدمة، وتمنح عادة شهادة الإيزو 9000 لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها متابعة تنفيذ النظام بواسطة الجهة المانحة عن طريق زيار ات كل ستة أشهر.

وتتكون مواصفات الإيز و 9000 من خمسة مواصفات هي:

ISO 900: مواصفة توكيد وإدارة الجودة، وهي توضح الخطوط العريضة لكيفية اختيار المواصفات لكي تناسب طبيعة المنشأة ، والأساليب اللازمة للتنفيذ كما تشرح كيفية إعداد العقود بين الأطراف المختلفة .

ISO 9001 : مواصفة تمثل نموذج متكامل لتنفيذ متطلبات الجودة للمنشأة فهي تشمل قواعد تصميم وتطوير المنتج وقواعد التركيبات والصيانة وخدمات ما بعد البيع.

ISO9002: مواصفة تمثل نموذج لتوكيد متطلبات الجودة أثناء مراحل الإنتاج والتركيبات، وتحتوي على متطلبات يسترشد بها في إنتاج وتركيب المنتجات وخدمة ما بعد البيع.

ISO 9003: مواصفة تمثل نموذج لتوكيد الجودة بالفحص والاختيار للمنتج النهائي.

ISO9004: دليل استرشادي للمساعدة في وضع نظام فعال لإدارة الجودة، وتحديد الجوانب الفنية والإدارية المؤثرة في جودة المنتج، في كل مراحل الإنتاج وعلى المنشأة أن تختار ما يتفق مع طبيعة نشاطها وإعداد دليل الجودة الخاصة بها، الذي يضمن مستوى الجودة، وفي نفس الوقت يؤهل المنشأة للتوافق مع مجموعات المواصفات السابقة.

إضافة إلى ما سبق هناك عدة مصطلحات مرتبطة مع الجودة من أهمها ما يلي:[1]

- **مراقبة الجودة:** هي التقنيات والأنشطة العملية التي تستخدم لعمل الفحص الدائم لكل مقومات النشاط.
- **توكيد الجودة:** هو نشاط و وسيلة للتأكد من استيفاء المتطلبات والمعايير القياسية المطلوبة للمؤسسة لانجاز هدف المؤسسة للوصول إلى مخرجات ترضى سوق العمل واحتياجات المجتمع.
- **النظام القياسي العالمي إيزو:** هو نظام توحيد القياس العالمي الذي تقوم به مؤسسة الـ ISO هذه المؤسسة أصدرت معايير قياسية لكل الأعمال والأنشطة و المنتجات...الخ، فأصبحت هذه المعايير الدولية هي الأكثر شيوعا في الاستخدام، و أي مؤسسة تريد الحصول على شهادة موثقة بأنها تتبع المعايير القياسية العالمية تحصل عليها من مؤسسة الISO .

---

[1] كلية التجارة جامعة المنصورة، **ماهي الجودة**، تاريخ الاطلاع 16-02-2017 http://comfac.mans.edu.eg/units-centers/quality-ar/way-to-gawda/what-is-the-quality

- **إدارة الجودة الشاملة:** هو فكر فلسفي يهدف إلى تطوير نشاط المؤسسة باستخدام أساليب تحليلية و إحصائية متطورة و متنوعة، للحصول على أفضل النتائج، وإشراك جميع عناصر المنظومة وإدارتها بما يحقق الجودة المطلوبة.
- **المطابقة والاقتباس:** قياس أداء المؤسسة في مجال معين بالمقارنة مع هيئة أخرى معروفة بتفوقها في نفس المجال، وبهذا تتمكن الهيئة من تحديد مستوى إنجازها والعمل على تحسين أدائها.
- **العصف الذهني:** عملية لخلق أفكار كثيرة باستخدام المواهب و القدرات و الخبرات، لمجموعة معينة في جلسة اجتماع مفتوحة.
- **منح السلطات:** القوة التي تولد الطاقة في الأفراد لإحداث تغير، و التي تسمح للعاملين بالمشاركة بفعالية للتحسين المستمر المنظم.
- **الثقافة:** الثقافة وهي حصيلة السلوك والمعتقدات والعادات والممارسات والتقاليد في جماعة من الأفراد.
- **التوعية:** الفهم أو المعرفة الشخصية بمدى أهمية موضوع ما و كيفية تداخل علاقته بمواضيع أخرى.
- **التقييم:** عملية قياس جودة الأداء في كل الأنشطة بهدف التحسين المستمر للأداء المستقبلي.
- **التقييم الذاتي:** قياس شخصي لما أحرزه الفرد من تقدم في عمله، عن طريق التفكير فيما تعلمه و مدى استفادته الشخصية منه و نتيجة ذلك.
- **حل المشكلات:** عملية تفكير لإيجاد طريقة لمعالجة معوقات نجاح العمل، الناتجة من أسباب معينة باستخدام طرق منظمة في التفكير، مما يزيد من احتمالية إيجاد حل مناسب و سريع.
- **مؤشرات جودة الأداء:** مجموعة المعايير التي تصف جودة العمل و التي يتم على أساسها التقييم.
- **فعالية إدارة الجودة و التحسين:** كفاءة نظام الجودة المستخدم داخل المؤسسة و قدرته تحقيق انجازات و نيل رضاء كل المستفيدون.
- **الخطط التنفيذية:** مجموعة الأنشطة المختلفة التي يتم تنفيذها في تسلسل للوصول إلى هدف محدد.
- **إجراء تصحيحي:** الفعل الذي يتخذ ليصحح الخطأ الواقع في العمل و المكتشف أثناء الفحص و المراجعة.
- **إجراء وقائي:** الفعل الذي يتخذ ليمنع وقوع أخطاء في العمل و بالتالي يقي المؤسسة عواقب حدوثه.

- **رضاء المستهلك**: شعور المستهلك بالسعادة و الرضاء عن الخدمة التي حصل عليها أو المنتج، و يعتبر هذا الرضاء هو هدف الجودة الأساسي في كل مبادئها، حيث أنه لا يمكن اعتبار المؤسسة جيدة إلا إذا حظيت برضاء المستهلكين عن منتجاتها و خدماتها.
- **التدريب**: التمرين على إجراءات و معلومات جديدة تكسب الفرد مهارات تؤدي إلى تحسين جودة أداءه في العمل.
- **المواصفات القياسية**: هي التحديد المعتمد للخواص والشكل الخارجي والأبعاد، وطرق الاختبار وأغراض الاستخدام ووحدات القياس التي تحقق استعمال السلع أو الخامات لأغراض محدودة.
- **جودة الحياة** :مدى قناعة الشخص بأسلوب حياته و عمله و اهتمامه بصحته و حرصه على النجاح في كل جانب من جوانب الحياة و قدرته على إسعاد الآخرين من حوله.

المطلب الثالث: الجودة الشاملة

إن الجودة الشاملة ماهي إلى مرحلة أخيرة من التطور للجودة، إلا أنها ذات فلسفة معمقة تهدف إلى مس جميع مناحي الحياة داخل المؤسسة، الصغيرة منها والكبيرة و للفهم أكثر آثرنا التطرق للمواضيع التالية[1]:

1- من الجودة إلى الجودة الشاملة من ناحية المفهوم :

لقد انتقل اهتمام الباحثين الاقتصاديين خاصة في ظل المنافسة العالمية إلى الاهتمام الأكبر بالجودة الشاملة، نظرا لكونها تشمل كافة الوظائف ومهام المؤسسة، ويعود الفضل في الحديث عن فكرة الشمولية في الجودة إلى مساهمات العديد من العلماء الأمريكيون واليابانيون، الذين أجروا دراسات مطولة وضمنية في قضية الجودة وهم : إدوارد ديمينغ، جوزيف جوران، فيليب كروسي وأرماند فيجينيوم

نلاحظ أن أول استخدام لمصطلح الشمولية/"الرقابة على الجودة الشاملة" كان في إحدى المقالات التي قدمها فيجينبون .

تركز الرقابة الشاملة على الجودة بهدف تلبية الطلبات الخاصة بالعملاء، بحيث هي نظام فعال لتحقيق التكامل بين جهود كافة الاطراف والمجموعات داخل المنظمات، الجودة أصبحت شاملة لجميع وظائف المؤسسة، فبالنسبة لوظيفة التسويق لها تقييم أعلى لمستوى الجودة الذي يريده العملاء، أما فيما يخص مصلحة الإنتاج فأصبحت تهتم بجودة اختيار الخصائص المناسبة، والتي يجب توفرها في المنتج حتى يلبي حاجة المستهلك.

---

[1] إلهام شيلي، **دور الاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة** ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ،**كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف 1 2013_2014 ص16

انتقل مفهوم الجودة إلى الاهتمام بكل كبيرة وصغيرة، بل شملت مصالح ووظائف المؤسسة والاهتمام بكل مستويات الهيكل التنظيمي، كذلك بكل مكونات المنتوج من حيث السعر والنوعية والمدة، ووصل توسيع الاهتمام بالجودة إلى أن شمل كل الاعوان الاقتصاديين الذين يتعاملون مع ومن خلال المؤسسة والذين يمكن تصنيفهم إلى زبائن تجاريين زبائن اجتماعيين زبائن حكوميين.

2- **عناصر الجودة الشاملة:** يوجد العديد من الطرق المختلفة للجودة الشاملة، إلا أن معظمها تشترك في بعض العناصر الأساسية، التركيز على العميل، توجه العملية، التحسين المستمر، التفويض وفرق العمل، الإدارة بالحقيقة والقيادة والتخطيط الاستراتيجي وتشمل[1]:

التركيز على العميل: يمثل العميل العنصر الأساسي في الحكم على جودة المنتج أو الخدمة المقدمة من المؤسسة، لذلك يتطلب فهم لاحتياجات العميل والحفاظ على سرعة متطلبات الأسواق المتغيرة، يجب أن ترتبط احتياجات العميل ارتباطا وثيقا بأنشطة التخطيط الاستراتيجي وتصميم المنتج وتحسين العملية، تقوم بعض الشركات التي يقودها العميل بالقياس العوامل التي تؤدي إلى إرضائه، حيث تبحث الشركة من خلال تقربها من عملائها على ما يريده العميل، وعن كيفية وعن طريقة استخدامه للمنتج ، وتتوقع الاحتياجات التي لا يستطيع العميل أن يعبر عنها ، إن هذا العنصر الهام للجودة الشاملة يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة كما يزيد من قدرتها التنافسية.

- **توجيه العملية:** العمل على أن تكون العملية تابعا لمختلف الأنشطة التي تستهدف تحقق نتيجة معينة، بحيث تكون العملية إجابة للتساؤل التالي: كيف ينتج العمل فيه قيمة للعملاء؟ تشمل العملية مختلف العمليات المكونة لعملية الإنتاج: مجموعة أنشطة ، العمليات المشمولة على تحويل المدخلات ، الموارد ، رأس المال، المعدات ، الطاقة والمخرجات منتجات أو خدمات) تدخل ضمن العملية كافة عمليات التشغيل والتجميع والموافقة على القروض.

- **التحسين المستمر والتعليم:** يطلق على التحسين المستمر بـ: kaizen وهي كلمة من أصل ياباني من قسمين : kai يعني التحسين zen يعني الجيد، وبذلك تعني كلمة كايزن إحداث تغيرات للأفضل ، وقد تم اعتماد هذا المفهوم من طرف الياباني massaki imai سنة 1986 في كتابه "الكايزن مفتاح نجاح المنضمات اليابانية " حيث اعتبره مفهوما إداريا شاملا كأساس للتحسين المستمر.

كما يعرف بأنه:" فلسفة تسعى إلى تحسين كل العوامل المتعلقة بالعمليات والأنشطة التي تحول المدخلات إلى مخرجات على أساس مستمر، يطلق عليه التحسين المستمر وتشمل هذه العملية على المعدات، الطرق، الخدمات والأفراد، وهذا يستدعي إلى تغيير النظرة التقليدية التي كانت تقصد الصيانة

[1] المرجع نفسه ص16

والإصلاح للحالات التي يصل فيها البعض إلى التعطل والتوقف إلى ضرورة إجراء التحسين والصيانة بشكل دوري ومستمر قبل الوصول إلى حالات التوقف.

يكون التحسين من خلال إدارة النظم والعمليات ، ويتطلب تحقيق مستويات الأداء بطريقة جيدة. يعمل التحسين على تحسين المنتجات وعمليات العمل بالإضافة إلى التعليم.

أما بالنسبة لتحسين عمليات العمل، يتطلب امتياز الجودة في عمليات العمل، فالتحسينات في العمليات تؤدي إلى التقليل من المبيعات وبالتالي تكاليف أقل.

فبالنسبة للتعليم يشير إلى فهم لماذا لم تنجح التغيرات؟ وهو يشمل على أربعة مراحل أساسية: التخطيط، تنفيذ الخطط، تقويم التقدم ومراجعة الخطط بناءا على نتائج التقويم. إن التدريب والتعليم نقطة أساسية في الجودة الشاملة بحيث التدريب يعتبر وسيلة لتنمية إمكانات العاملين ضمن وظائفهم بما يحقق الإنجاز الأمثل فهو يحتل أهمية متميزة، لأنه سلسلة من الانشطة المنظمة لتعزيز معرفة العاملين، حيث يؤدي التدريب والتعليم إلى تأهيل الأداء الفعال وحل مشاكل متعلقة بالجودة الشاملة[1].

الشكل رقم(1): دائرة ديمينغ

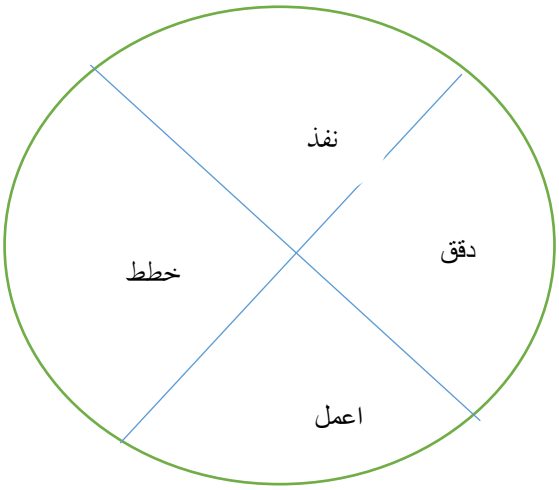

المصدر: بوخلوة باديس، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على المنتوجات النفطية، دراسة ميدانية مؤسسة سونطراك، قسم التكرير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2016 ص

توضح دائرة ديمينغ التحسين المستمر للتخطيط الإستراتجي وفق منهجية معتمد تبحث عن النقائص في دورة التي تعتمدها عمليات التخطيط مهما كان نوعها.

[1] إلهام شيلي المرجع سبق ذكره ص 16

- **التفويض وعمل الفريق**: يعتمد نجاح المؤسسة بصورة دائمة على معرفة قوة العمل وتحفيزها، ويتواجد هذا من خلال التفويض وعمل الفريق. فالتفويض ببساطة إعطاء الناس السلطة لإتخاذ القرارات بناءا على ما يشعروا ويتحكموا في عملهم. يمكن النظر إلى عمل الفريق بثلاث طرق:
  - رأسي: بين الإدارة العليا والعاملين في المستوى الأقل.
  - أفقي: عمل الفريق في مجموعات عمل وعبر خطوط ويفية.
  - بين التنظيمات: الشراكة مع الموردين
- **الإدارة بالحقيقة**: يجب على التنظيمات أن تقيس الآداء لأن ذلك يدعم البيانات والمعلومات والتحليل على كافة مستوى المؤسسات، وأن توفر الإدارة مجموعة من المقاييس والمحددات الشاملة المرتبطة بمتطلبات أداء العميل، وهذا لضبط كل أنشطة الشركة مع أهدافها.

فالإدارة بالحقيقة تعتمد على القرارات الناجمة على خلفية قوية من المعلومات والحقائق والدراسات الواقعية ، والتخطيط السليم وتحديد الأهداف الواقعية وسبل تحقيقها، وحل المشكلات من خلال تحديد الأسباب الجذرية وإقتراح أنظمة جديدة لتفادي الأخطاء نفسها بالمستقبل.

- **القيادة والتخطيط الإستراتيجي**: تكون القيادة للجودة من مسؤولية الإدارة العليا، لهذه الأخيرة دور كبير في تحقيق الجودة ،الشاملة من خلال عملية التخطيط والمراجعة لأداء المؤسسة. تكون الجودة الشاملة عاملا رئيسيا في عمليات التخطيط الإستراتيجي وتحليل المنافسة، بحيث لا بد أن يكون التخطيط الإستراتيجي دافع لإمتياز الجودة.[1]

[1] المرجع نفسه

الشكل رقم (2): إستراتيجية تحقيق عالي من الجودة

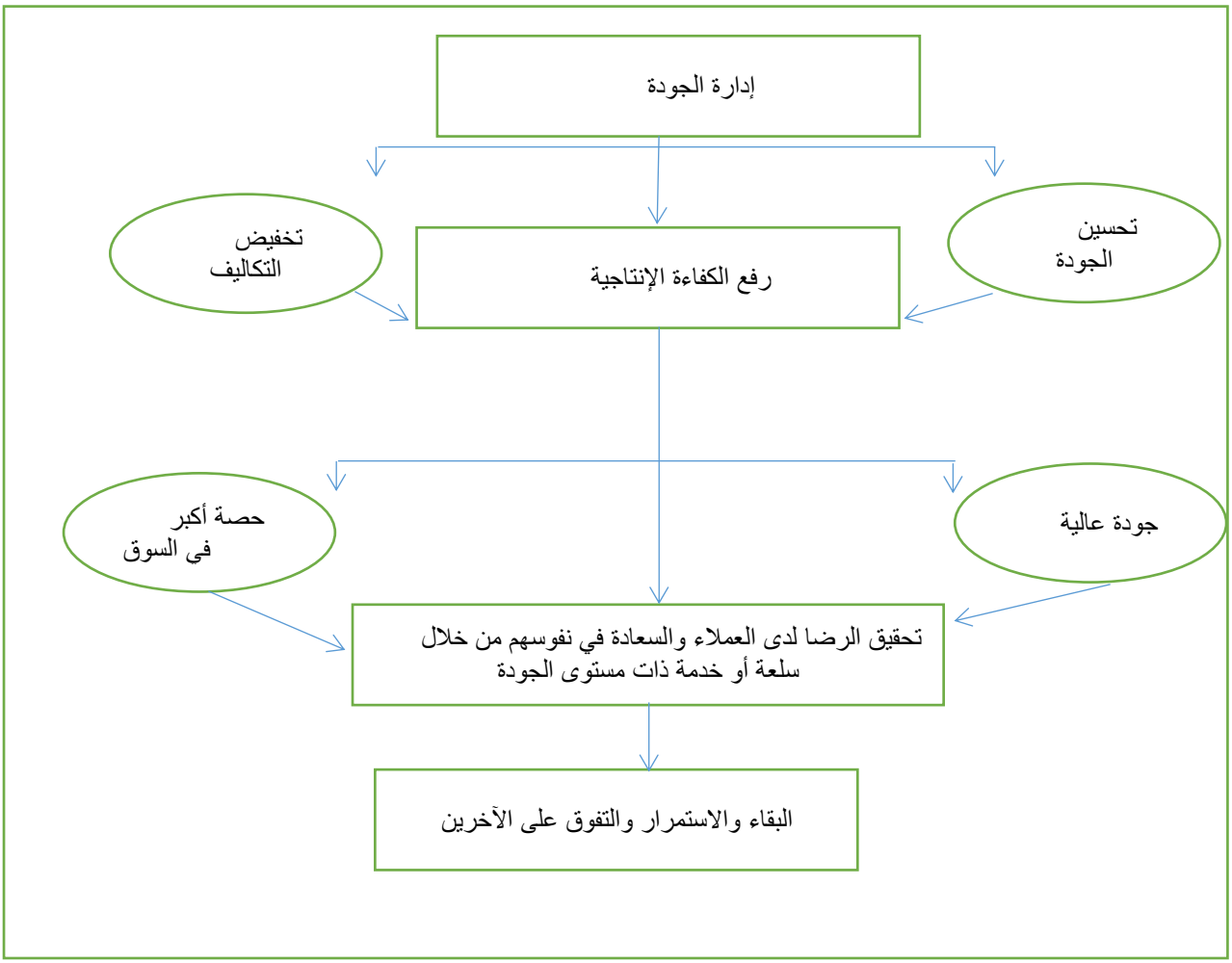

المصدر: شامية عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة- كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. الجزائر 2014-2015، ص 15

يوضح الشكل إستراتيجية التخطيط من القمة لمتابعة تنفيذ القرارات، للبقاء والديمومة

3-أهمية إدارة الجودة الشاملة:

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في المنشآت هو تطوير الجودة للمنتجات والخدمات مع تخفيض التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم، وذلك من خلال:[1]

[1] ناصر عبدالله ناصر المعيلي، إدارة الجودة الشاملة وأثرها على التنمية الإقتصادية تاريخ الإطلاع 17-02-2017 على الساعة السادسة مساءا http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127962

- خلق بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر.
- إشراك جميع العاملين في التطوير والتنمية.
- متابعة وتطوير أدوات قياس أداء العمليات.
- تقليل المهام والنشاطات اللازمة لتحويل المدخلات من المواد الأولية إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة للعملاء.
- إيجاد ثقافة تركز بقوة على العملاء.
- تحسين نوعية المخرجات.
- زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي.
- تحسين الربحية والإنتاجية.
- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى مشاكل أصغر حتى يمكن السيطرة عليها.
- تعلم اتخاذ القرارات استناداً على الحقائق لا المشاعر.
- تدريب الموظفين على أسلوب تطوير العمليات.
- تقليل المهام عديمة الفائدة وزمن العمل المتكرر.
- زيادة القدرة على جذب العملاء وتقليل شكاواهم.
- تحسين الثقة وأداء العمل للعاملين.
- زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة

4- **مميزات إدارة الجودة الشاملة**: للجودة عدة مميزات نذكر من بينها مايلي[1]:

- تقليل الأخطاء الشائعة داخل المنشأة.
- تقليل الوقت اللازم لإنهاء المهام والمسؤوليات.
- الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة في المنشأة.
- تقليل عمليات المراقبة المستمرة بدون جدوى.
- زيادة رضا المستفيدين.
- زيادة رضا العاملين من إداريين وفنيين في المنشأة.
- تقليل الاجتماعات واللجان غير الضرورية.
- تحديد المسؤولية وعدم إلقاء التبعات على الآخرين عند حدوث أي أمر غير مبرر.

[1] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127962

- تقوية الولاء للعمل والمؤسسة والمنشأة.
- بناء وتعزيز العلاقات الإنسانية والاجتماعية.
- تحسين بيئة العمل بتوفير كافة الخدمات.
- تحديد أنماط قيادية مناسبة لنظام إدارة الجودة الشاملة.
- تأسيس نظام معلوماتي دقيق لإدارة الجودة الشاملة.
- معوقات إدارة الجودة الشاملة
- ضعف المتابعة الإدارية على الإدارات والأقسام.
- نقص الخبرة الإدارية لدى بعض المسؤولين.
- عدم قدرة بعض الرؤساء على اتخاذ القرار.
- ضعف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة.
- عدم وجود الموظف المناسب في المكان المناسب.
- عدم فهم بعض المسؤولين للمتغيرات الداخلية والخارجية.
- عدم إزالة الخوف بأن يشعر الموظف وبشكل معقول بالأمان داخل المنشأة.
- عدم إزالة الحواجز بين الإدارات وذلك بالقضاء على الحواجز التنظيمية والتنسيق وتفعيل الاتصال بين الإدارات والأقسام على المستويين الأفقي والعمودي.
- عدم إنشاء مراكز للتدريب والتطوير الفعال وتدريب الموظف تدريباً محدداً متعلقاً بعمله.

5- تكامل نظم إدارة الجودة والأمان والإدارة البيئية:

هناك أربعة أساليب مختلفة لتحقيق التكامل[1] :

يتضمن الأسلوب الأول تكامل النظم الفردية في كل قسم من المؤسسة، مع تنفيذ نظام إدارة الجودة على نطاق واسع في المؤسسة ، مثل معيار الأيزو 9001 كبداية، أما الأسلوب الثاني، فهو أن يكون التكامل عبارة عن الربط بين المعايير الفردية مع التركيز على العناصر المشتركة التي سبقت الإشارة إليها من قبل، ويتضمن الأسلوب الثالث تكامل نظام إدارة الجودة ونظام إدارة البيئة ونظام إدارة الأمان مع النظم الاخرى مثل الاستثمار في الأفراد. وفي هذه الحالة، يتم الربط بين بين هذه النظم من خلال نظام الاستثمار في الأفراد. والذي يتعامل مع التدريب على النظم الثلاثة الأخرى، وبالنسبة للأسلوب الرابع، حيث يتم الربط بين النظم المعتمدة والنظم غير المعتمدة في نظام واحد متكامل.

[1] تحرير مات سيقر، الترجمة بإعتماد خالد العامري، **المرجع العالمي لإدارة الجودة**، دار الفاروق للنشر والتوزيع القاهرة مصر 2007 ،ص 854

يستحق الأسلوب الذي تتبعه أي مؤسسة الكثير من الاهتمام، حيث يجب تقييم الاعتبارات الاستراتيجية والثقافية والتجارية بالإضافة إلى عنصر المرونة، فغالبا ما يؤدي التكامل إلى تقليل نسبة المرونة. ولهذا ، يجب تخطيط وتصميم وتنفيذ أسلوب تكامل مرن بواسطة الشركة ولمصلحة الشركة. كما أن هناك اقتراحا بأن أسلوب النظام المتكامل ما زال يمثل مشكلة في المؤسسات الفردية، مع الأخذ في الاعتبار جميع ظروف المؤسسات ويكون النظام المتكامل بمثابة ربط لنظامين، بطريقة تؤدي إلى عدم استقلال أحد هذين النظامين أو كليهما، كما يمكن أن يشتمل النظام المتكامل على استخدام نموذج تصوري، مثل نموذج التميز التجاري في المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة الذي يشمل جميع أنشطة المؤسسة .

6- **معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة** : في تطبيق أي نظام جديد دائما نجد كثيرا من المعوقات، إما بسبب التطبيق الخاطئ أو عدم الفهم للمطالب، أو عدم وضوح الرؤية أصلا قبل التطبيق، ويمكن إيجاز أهم معوقات تطبيق الجودة الشاملة بما يلي[1]:

- عدم وجود التزام من الإدارة العليا بدعم منهجية تطبيق إدارة الجودة: حيث نجد كثيرا من الإدارات العليا لا يهمها مدى النجاح الفعلي في التطبيق وتلمس النتائج، بقدر ما يهمها النجاح الصوري أمام العملاء والموردين.
- حداثة ظهور علم إدارة الجودة الشاملة وخاصة في البلدان النامية: حيث علم إدارة الجودة منذ أكثر من ثلاثين سنة مطبق في أمريكا واليابان و أوروبا ولم يجد صداه للتطبيق في البلدان النامية سوى في التسعينات ولعدد محدود جدا من المنظمات، أي هناك تأخر في التطبيق حوالي عشرون سنة.
- عدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة في هذا المجال: لعدم وجود وضوح للرؤيا الخاصة بتطور علم إدارة الجودة وعدم إقبال الشركات على التطبيق، وبالتالي يتم توفير الكفاءات حسب العرض والطلب.
- تخصيص مبالغ غير كافية لأجل تطبيق إدارة الجودة الشاملة: لعدم الاقتناع بجدوى تطبيق المنهجية وخاصة لدى الشركات التي تحقق ربحية عالية بدون تطبيق المنهجية، واعتقاد كثيرا من الإدارات العليا بأن التطبيق لن يغير شيء.
- الاعتقاد الخاطئ لدى بعض العاملين: وخاصة القدامى منهم بعدم حاجتهم إلى التدريب، حيث كثيرا من المدراء مشغول بالمحافظة على مقعده وعدم المساس به، وكذلك انشغاله بتحقيق الهدف المرجو من وظيفته، دون تحمل عبء الدخول في متطلبات و أعباء وظيفية أخرى قد تكون ليست

[1] عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال الجامعة ،إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال الجامعة الإفتراضية الدولية بالمملكة المتحدة الجهة الإشرافية: المركز الإستشاري البريطاني2010 ص 12

من مهامه من وجهة نظره، وهي وجهة نظر ورؤيا قصيرة المدى حيث لا تنظر إلى المصلحة العامة قدر نظرتها للمصلحة الشخصية.

- إتباع الأسلوب الدكتاتوري في الإدارة وتشدد المديرين في تفويض صلاحياتهم: حيث يعتقد الكثير من المديرين أن الموظفين وجدوا لكي ينفذوا الأوامر والتعليمات، وأنه ليس من مهامهم وضع الأهداف والتعليمات وتصحيح الانحرافات وقياس مدى دقة الأداء، ولكن كل هذه المهام من مهام المديرين أنفسهم.
- مقاومة التغيير لدى بعض العاملين بسبب طبيعة المقاومة للتغيير أو بسبب الخوف من تأثيرات التغيير عليهم. إن طبيعة النفس البشرية الخوف من المجهول وخاصة إذا كان هذا المجهول مبهم وغير واضح المعالم بسبب حداثة التطبيق.
- عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية للجودة: حيث ليس من مهام العاملين معرفة الأساليب الإحصائية إلا إذا كان من صميم عملهم الرقابة والقياس.
- توقع النتائج السريعة للفوائد التي يمكن تجنيها المنظمة من جراء تطبيق إدارة الجودة الشاملة : حيث هناك عجالة في جني المردود من المبالغ والتكاليف التي تم صرفها في إدارة الجودة، وبالتالي التسرع في الحكم على النتائج بعد مضي سنة أو سنتين و خاصة عدم نلمس نجاحات تذكر.
- عدم وجود نظام فعال للاتصالات والتغذية العكسية: وخاصة بين العاملين داخليا في نفس المنظمة وخارجيا بين المنظمة والعملاء والموردين، وهو ما يؤدي إلى عدم وضوح الرؤيا و عدم وجود حقائق تبني عليها قرارات فعالة تؤدي إلى التحسين.
- عدم وجود الانسجام والتناغم بين أعضاء الفريق أو بين فرق العمل بين بعضها: وخاصة في وجود عشوائية اختيار الموظفين التابعين لإدارة الجودة، وهو ما نلمسه في كثيرا من المنظمات وأيضا بسبب عدم بث روح التعاون وتوضيح المفاهيم للعاملين، والاكتفاء بالمشاهدة من خارج الحلبة على الصراعات وعدم تكلف عناء التدخل لحلها أو الحد منها أو منع حدوثها .
- التأخر في إيصال المعلومات عن الإنجازات التي يحققها العاملون والفرق في الوقت المناسب: حيث يتم البخل على الموظفين بالنتائج حتى لا تدخل الإدارة في صراعات طلبات زيادة الرواتب والحوافز والمكافآت والاكتفاء بطلب مزيدا من الجهود دائما من العاملين.[1]

[1] نفس المرجع السابق

المبحث الثاني: الجودة والحوكمة

لا يمكن الحديث عن الجودة التي سبق تحديد خصائصها آنفا دون الحديث عن الحوكمة التي نعني بها جودة مؤسسات الدولة المسيرة لجميع مناحي الحياة للمواطن وعلاقتها الوطيدة بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الحكم الراشد ودولة المؤسسات

1- مفهوم الحكم الراشد:

لغويا تعني كلمة الحوكمة الإدارة المثلى أو التسيير الرشيد، أما اصطلاحا فكلمة الحوكمة من المصطلحات الواسعة الانتشار في أدبيات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة، والتي تعني طريقة الحكم الصالحة لكافة أمور الدولة.

وقد ظهر هذا المفهوم في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحوكمة، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978 لينتقل بعد ذلك إلى نطاق واسع يعبر عن تكاليف التسيير.

كما تعني الحوكمة فن القيادة والتسيير الرشيد، سواء أكان هذا التسيير لصالح منظمة قد تكون دولة أو مجموعة من الدول أو لصالح مؤسسة عمومية أو خاصة، وهذا ما يتطلب تضافر العديد من الأركان مثال التنسيق، التشاور، المشاركة، والشفافية في القرار[1].

2- **اشتماليه الحكم الراشد حسب البنك الدولي**: يشمل الحكم الراشد ما يلي[2]:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومة ومراقبتها و استبدالها (البعد السياسي)
- قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية
- احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، والاجتماعية

3- مؤشرات قياس الحكم الراشد حسب البنك الدولي: يتم قياس الحكم الراشد وفق مايلي[3]:

- مؤشر طبيعة النظام السياسي: الصوت والمساءلة، الإستقرار السياسي وغياب العنف
- مؤشر قدرة الحكومة: فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم
- مؤشر الاحترام والمساواة: دولة القانون، مكافحة الفساد

4- مؤشرات قياس المؤسسات :

[1] حساني بن عودة، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب اللإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، جامعة وهران السنة الجامعية 2010-2011 ص 65

[2] المرجع نفسه ص 65

[3] المرجع نفسه ص 65

يقاس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية، أهمها مؤشر بيت الحرية ومؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، ومؤشر الحاكمية ومؤشرات إدارة الحكم وفي ما يلي تعريف لهذه المؤشرات[1]:

- **مؤشرات بيت الحرية:** هو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات السياسية والمدنية التي يتمتع بها بلد معين، ويتكون من المتوسط الحسابي لمؤشرين: يقيس الأول الحقوق السياسية ويقيس الثاني الحريات المدنية.
- **مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية:** يقيس هذا المؤشر في الأصل المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في دول العالم، حيث تعطى المخاطر المختلفة قيمة رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى والقيمة الكبيرة مخاطر متدنية، ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي:

أ- **الاستقرار الحكومي:** ويقيس استقرار وثبات الحكومات والسياسات الحكومية.....

ب- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية:** ويعتمد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها معدل البطالة والنمو الحقيقي والتضخم وغيرها،

ت- مؤشر ملف الاستثمار

ث- مؤشر النزاعات الخارجية

ج-مؤشر الفساد

ح-التوتر العسكري والسياسي

خ-التوتر الديني

د- حكم القانون

ذ- التوتر العرقي

ر- الديمقراطية والمساءلة

ز- نوعية الإدارة العامة

- **مؤشر الحاكمية:** يتكون هذا المؤشر من ثلاث مجالات رئيسية هي[2]:

أ- مجال اختيار ومحاسبة وتغيير الحكومة

ب- مقدرة الحكومة

ت- احترام المؤسسات

---

[1] حسين الطلافحه، **سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية**، سلسلة الخبراء المعهد الوطني للتخطيط الكويت العدد 46 مارس ص 8 سنة 2013

[2] المرجع نفسه ص ص 10 - 11

مؤشر إدارة الحكم: يتكون هذا المؤشر الذي طوره البنك الدولي في عام 2004 من مؤشرين فرعيين، هما مؤشر المساءلة العامة ومؤشر نوعية الإدارة، ويأخذ قيمة تراوح بين صفر و واحد وتدل قيمته المرتفعة على نوعية متقدمة من المؤسسات ويتكون مؤشر المساءلة العامة من12 مؤشر فرعي، يتم تجميعها من مصادر مختلفة لتقيس مستوى الانفتاح السياسي للمؤسسات العامة المشاركة السياسية والتنافسية والعدالة وكذلك احترام الحريات المدنية وحرية الصحافة وعدم خضوعها لمضايقات ، وكذلك عدالة وتنافسية التوظيف الإداري ومستوى الديمقراطية والشفافية، وحقوق الملكية ونوعية إدارة الموازنة العامة والمال العام ويتضمن مؤشر إدارة الحكم مؤشرات فرعية مختلفة لقياس محاربة الفساد واحتمال حدوثه، ومستواه ونوعية البيروقراطية، وتنظيمات ونشاطات السوق السوداء وعدد الإجراءات الرسمية

المطلب الثاني: العلاقة بين الحكم والجودة

1-قدرة الحكومة : من أجل أن تتحقق الجودة بفعالية يجب أن يتحقق ما يلي[1]:

1-1-**فاعلية الحكومة**: يعتمد هذا المؤشر على أربعة عناصر:

- درجة البيروقراطية
- استقرار الحكومة
- تكاليف المعاملات
- نوعية الرعاية الصحية

1-2- **نوعية التنظيم**: يعبر مفهوم نوعية التنظيم في قدرة الحكومة على توفير السياسات والتنظيمات السلمية، التي تعمل على تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، كما نعني بهذا العامل أن الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها العقد الاجتماعي ما بين الدولة والشعب والمؤسسات مدونة في الدساتير الوطنية، وأن تكون ممارسة على أرض الواقع ومعاشة بصفة اعتيادية، بطابع يتسم بروح العدالة والمساواة والإنصاف.

1-3-**الاحترام والمساواة** : يندرج ضمن إطار الاحترام والمساواة المؤشرين الآتيين[2]:

1-3-1-قاعدة القانون: يعني هذا المفهوم أن يكون هناك استقرار قانوني داخل البلاد على المدى الطويل والمتوسط، وأن يعرف المواطنين القوانين السائدة ولا يفاجأ بقوانين جديدة، إلا بصفة استثنائية وبما لا يمس فيه حقوقهم الشرعية.

كما يعني هذا المفهوم أن يتوفر في الدولة العدل اللازم بين الناس باعتباره الأساس الجوهري في العقيدة الإسلامية ، فالعدل والمساواة محفوظة ومصانة في الإسلام.

[1] حساني بن عودة مرجع سبق ذكره ص 74

[2] المرجع نفسه ص ص 76- 77

وفي هذا الإطار يقول D F Roosevelt أن الحوكمة الجيدة هي التي تظهر فيها ممارسة قواعد العدالة بحذافيرها على كافة أفراد الشعب دون تمييز ، حيث تلغى في هذا الإطار كافة المناصب والمسؤوليات بالمتابعة القانونية والقضائية، ويتكون مؤشر قاعدة القانون من عاملين رئيسيين وهما:

- **حيادية القانون:** ونعني بها أن لا يميل القانون إلى جهة معينة من الناس حسب المنصب أو حسب النفوذ داخل الدولة، لأن القاعدة القانونية ذات نظرة فوقية لكافة أفراد المجتمع دون تمييز.

-**التقيد بالقانون:** ويعني هذا احترام القانون من قبل جمهور المواطنين والتمسك بتشريعات المنظمة داخل الدولة.

1-3-2-مكافحة الفساد : لقد عبر قرار الأمم المتحدة رقم 51-59 أن الفساد يعمل على تهديد استقرار المجتمعات وأمنها وتقويض قيم الديمقراطية والأخلاق، كما يعرض التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للخطر:

- **مفهوم الفساد:** الفساد جريمة ناتجة عن الاستخدام المغرض وغير القانوني لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحيات الوظيفة، من أجل تحقيق مغانم شخصية غير مشروعة ومخالفة للقوانين،كما يعرف الفساد على أنه كل عمل يستخدم فيه المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع ومكاسب شخصية، وتتمثل أهم فرصة في التنافس على عقود التوريدات الحكومية ، المشتريات، بيع المنشآت المملوكة للدولة، عدم دفع التكاليف المترتبة على اللوائح القانونية والضرائب.....

- **أسباب الفساد** : من بيه أهم أسباب ظهور الفساد نجد:

- غياب الشفافية خاصة في المجتمعات المغلقة التي تتميز بالحكم الاستبدادي
- ضعف السلطة القضائية وغياب القواعد القانونية
- عدم القابلية للمساءلة والمحاكمة لبعض الإطارات النافذة في السلطة.
- غياب نظم الرقابة الفعالة والجادة خاصة البرلمانية منها.
- الهيكل الاجتماعي المبني على النخبة الحاكمة.
- القوانين والحواجز الزائدة عن الحد من الممكن أن تؤدي إلى التمرد عليها.
- ضعف الجانب الإعلامي الفعال المبين للفساد المالي والإداري.

مظاهر الفساد : عادة ما يتركز الفساد في كبار الموظفين الحكوميين وبعض ممن لهم الوصاية على المصالح العامة والقائمون على الخدمات والوجهاء، حيث تتجلى مظاهره في: الرشوة، البيروقراطية، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، نهب المال العام، الابتزاز[1]

2- دور الحوكمة في نجاح نظام اقتصاد السوق: يرتكز أي مشروع إصلاح اقتصادي على إدراك الروابط العميقة التي تربط الأسواق والآليات التي تعمل وفقها، حيث يستوجب إدراك الروابط على

[1] المرجع نفسه

حوكمة النظام السياسي والاقتصادي والإداري بما يكفل تحقيق الآفاق التنموية الطموحة[1]:

2-1- علاقة الحوكمة بآليات اقتصاد السوق: يرتبط مفهوم الحكم الراشد بنظام اقتصاد السوق باعتبارهما عنصران يكمل واحد منهما الآخر، ويشتركان في العديد من الروابط التنظيمية التي تحكم آليات كل عنصر، حيث نجد أن الإصلاحات الاقتصادية الواعدة تقتضي الاعتماد على أسس البناء المؤسساتي، وتحتم سيرهما معا وبشكل توافقي.

2-2- مظاهر غياب الحكم الراشد: إن مفهوم الحكم الراشد قادر على تفسير الإخفاق في التنمية، باعتباره مفهوم متعدد الجوانب يمس الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، ولا يعني في جوهره إلا الارتقاء بالتنمية إلى أعلى مستوى لها.

المطلب الثالث: الجودة والإتقان في الإسلام

إن جميع الحضارات التي قامت خلال الأزمنة الغابرة حضارات قامت بناءا على مقومات طبيعية، أهمها الماء فقد كانت تعتمد في نموها وتطورها على ضفاف الأنهار والوديان، والحضارة الوحيدة التي قامت في القفار والجفاف هي الحضارة الإسلامية، كونها اعتمدت على أهم عنصر من عناصر التنمية وهو العنصر البشري، فقد جعلت من هذا الإنسان الذي لا يملك مقومات التطور والازدهار المادي إلى إنسان استطاع أن يسخر الصعاب ليصل إلى حضارة ملأت الدنيا عدلا وقيما للتسامح، فإذا كان الحديث عن الجودة حاليا هو ترديد أقوال علماء غربيين، فإن الجودة في الإسلام لا تخلو من القيم الفاضلة التي دعت إلى العدالة والمساوات بين الأجناس، وقد أعطت حقا للمريض والفقير وعابر السبيل والمؤلفة قلوبهم، لقد كانت الجودة في الإسلام تهتم على عدم حب الذات والإثار والتضحية من أجل الغير إذن فالجودة في الإسلام تدرس جميع مناحي الدولة، حتى حقوق الدواب (دخلت امرأة النار في هرة)[2] وأهم ما نستطيع تلخيصه في الجودة في الإسلام ما يلي:

- الحكم تكليف وليس تشريف.
- السلطة تمنح لأهل الخير والصلاح والمقدرة الفكرية والبدنية من خلال الشورى لأهل العقد والحل.
- ترسيخ قيم التسامح والعدالة الاجتماعية (إرحموا من في الأرض).
- عدم التفريق بين الرعية مهما كان منصبهم ومهما كان دينهم (لا فرق).
- تحقيق عدالة توزيع الأموال التي تجمع من الزكاة للأصناف المعنية بهذه الأموال.
- محاربة الغش والفساد "من غشنا فليس منا".

[1] المرجع نفسه ص 68

[2] تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة 15:30 http://library.islamweb.net

- ترسيخ معاني التكافل الاجتماعي كالتكفل بالجار من الناحية الاقتصادية "ليس منا من بات شبعانا وجاره جوعان"
- تشجييع طلب العلم " إقرأ"[1]
- محاربة تضييع الوقت "لا تأجل عمل اليوم إلى الغد"
- الدعوة إلى الإتقان (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)[2]
- الدعوة إلى التكافل والتعايش الاجتماعي من خلال الدعوة إلى توقير الكبير واحترام الصغير
- الحفاظ على الموارد من خلال محاربة التبذير "إن المبذرين كانوا إخوانا للشياطين"
- الحفاظ على البيئة من خلال الدعوة إلى الحفاظ على الأشجار وتشجيع غرسها " إذا قامت القيامة وكامت بيد أحدكم فسيلة فليغرسها"
- الدعوة إلى التخصص (أنتم أعلم بأمور دنياكم)3
- تجريم استغلال المناصب في الحصول على الهدايا "فهلا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقًا"[4]
- ترسيخ مبادئ الأمانة لدى المواطنين والقيم الفاضلة (التحذير من النفاق وخصاله)
- الرقابة الذاتية في أداء الأعمال من خلال الاعتقاد بوجود قوة فوقية تراقب من خلال الإحسان
- الدعوة إلى القناعة والصبر على المصائب والأزمات .
- الدعوة إلى التطور والازدهار من خلال "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا"
- الدعوة إلى تعليم الأبناء أصول الدفاع "علموا أبناءكم الرماية والسباحة وركوب الخيل.
- إعطاء حقوق المرأة والدعوة لاحترامها وتقديرها وعدم استغلالها (فاتقوا الله في النساء...)[5]
- الدعوة إلى التماسك الأسري الذي يعتبر الركيزة في بناء المجتمعات.
- الدعوة إلى حسن المعاملة "تبسمك في وجه أخيك لك صدقة"[6]

-تشغيل اليد العاملة الكفؤة (إنا خير من استأجرت القوي الأمين)[7] في المناصب التي تستدعي ذلك.

إذا فالجودة في الإسلام مست جميع جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والعلمية وما قيام الحضارة الإسلامية خلال العصور الوسطى، على مبدأ ترقية العنصر البشري دليل على رقي هذا الفكر

[1] أحمد عيسى المعصراوي، وآخرون، المصحف الكريم، سورة العلق، مجمع البحوث الإسلامية، الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة، إدارة المصاحف، النموذج رفم 04، ص 597سنة 2006،

[2] http://www.nabulsi.com15:20 تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

[3] http://fatwa.islamweb.net15:10 تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

[4] http://www.dorar.net/enc/aqadia/404315:00 تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

[5] http://al-badr.net/muqolat/274514:00، تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

[6] http://articles.islamweb.net/Media/30 :14 تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

[7] http://almoslim.net/node/11654814:40 تاريخ الإطلاع 2017/03/28 على الساعة

الذي، تخلت عنه الأمم فقط لاختلافات إيديولوجية عقائدية، وتخلى عنه أهله لضعفهم وتشرذمهم وتسابقهم إلى فتاة الدول الغربية، التي استطاعت من خلال احتلالها لهذه الدول من نخر جسم الأمة وتمزيقها وتركت آثارا غائرة في ثنايا هذه المجتمعات، ولا يمكن لأي دولة أن تتبنى هذا الفكر كونها قد تخلت عن ثقافات الأجداد، وأمضت عقودا اممية تجعلها تتبنى فكرا علمانيا وفق مبادئ العولمة الحديثة التي تسعى إلى تبنى فكر الدول الغربية، ونتيجة لضعفها وانعدام شخصيتها فقد أضحت تنصاع إلى الأوامر الغرب طوعا أو كرها، فلا حول لها ولا قوة فهي نتاج قرون من النزف والتبعية، حتى أضحت تحت رحمة هذه الدول، التي تستطيع أن تحرك القلاقل والحروب وفق خيوط الدمى التي تتحكم بها، وهذا ما لاحظناه مؤخرا، لما حدث لكثير من الدول العربية التي أضحت طلال بعد أن كانت تدب بها الحياة، على عكس ما كانت عليه الدولة الإسلامية في العصور الوسطى ويوجد من الشواهد ما لا ينكره إلا جاحد، وما قرطبة إلا نموذجا مصغرا لقيم الحضارة وأسس بناء الدولة فقد كانت منارة أوروبا في القرون الوسطى، ولها من الآثار في تاريخ العلوم ما يجعلها مرجعا لكثير من النظريات المتداولة اليوم، فقد حققت نهضة فكرية وعمرانية واقتصادية كبيرة وفقا لمبدأ تنمية العنصر البشري، وإعطائه حقوقه دون المن، فدور الدولة دور خدمة الشعوب، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمة لمواطنيها من باب الواجب وليس المن والتصدق والإحساس الأبوي السلبي الذي أضحى ينخر اليوم ركائز الدول النامية، فلربما وجدت حكومات تضن أن ثروات البلاد مكسب شخصي فقط لأنها مسؤولة عن تسييره فتجدها، غير مسؤولة عن تسيير هذه الأموال على عكس الدولة الإسلامية في العصور الوسطى، فقد كانت تهدف إلى تنمية هذه الأموال من خلال تعيين أصحاب الاختصاص وذوي الأخلاق الرفيعة، فليس من المعقول أن يؤتمن من له من الرذائل صيت يسمع على مقدرات الشعوب وننتظر الإنجاز، فبحكم مفهوم الجودة يجب أن يكون المعين في المناصب المسؤولة أمينا ذو أخلاق تتطابق و أعراف الأجداد وثقافة المجتمع، فلا يمكن أن يؤتمن من خان قيمه وعادات أجداده وننتظر أن يحقق عمله بجودة عالية تساهم في تنمية الاقتصاد، فالترابط الوثيق بين الأخلاق والعلم والمقدرة هو ارتباط حتمي إذا أريد به أن يحقق مبتغا وهدفا أسمى. إن حرص الإسلام على تنويع الأعمال[1] يعد من ضرورات التنمية، بإعتبار أن تنويع مجالات الإنتاج يتضمن استغلال أكثر وأفضل للموارد، ويتوافق مع تنوع الطلب في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة .فشمولية المنهج الإسلامي وتغطيَته لكل جوانب الحياة ، واكبتها دعوة إلى الجودة والإتقان على قدر الامتداد والإتساع نفسه.. وبذلك يكون الإسلام منهج الشمولية والجودة والإتقان في عموميات الحياة كما في فروعها وتفصيلها[2]

[1] محمود عمر حماد أبودوح، **التناسق والتناقض بين التنمية الإقتصادية وعدالة توزيع الدخول في إطار الفكر الإسلامي والوضعي**، الدار الجامعية ، الإسكندرية القاهرة 2008، ص 68

[2] https://www.sqc.org.sa/sqcdocs/QItqanInIslam.pdf **الجودة والإتقان في الإسلام** فتحي يكن 2017/04/25 على الساعة 8:30

المبحث الثالث: جودة التعليم والتكنولوجيا

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية لا يخلو من أهمية جودة التعليم والتكنولوجيا، حيث يعتبر العنصر الأول جد مهم في تنمية الرأسمال البشري، الذي يكون نتاجه خلق تكنولوجيا تساعد الإنسان في مهامه وتنميته.

المطلب الأول: التكنولوجيا وفوائد التطبيق

التكنولوجيا والثورات الاقتصادية الكبرى: لا ترجع الحضارة إلى أكثر من واحد في المائة من تاريخ الإنسان على الأرض[1]. فالشطر الأعظم من هذا التاريخ قضاه الإنسان في حالة أقرب إلى الحيوانية يقوم فيها على الجمع واللقط مما تجود به الطبيعة، ولم يبدأ تاريخه الحضاري إلا باستقراره مع الزراعة. فالإنسان في شكله الحديث الإنسان المفكر، ظهر على الأرض فيما يبدو منذ حوالي مليون سنة و لم يعرف أول ثورة اقتصادية إلا منذ حوالي عشرة الاف سنة عندما اكتشف الزراعة في مكان ما في الشرق الأوسط، ولم يكن اكتشاف الزراعة مجرد تطور في أساليب الإنتاج، وتطوير الأدوات الزراعية اللازمة وتوفير الظروف المناسبة للري والصرف وحماية المحاصيل، بقدر ما ساهم في تحقيق تطور مؤسسي أدى إلى ظهور دولة مركزية.

إذا كان اكتشاف الزراعة لحضة فارقة في تاريخ الإنسان، فقد كانت الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر أخطر انقلاب اقتصادي بعد تلك الثورة الزراعية الأولى، وقد كانت الثورة الزراعية عملا تراكميا لم يقم به مكتشف أم مخترع ، وإنما ظهرت في شكل عملية مجتمعية بطيئة تكاد تكون غير واعية، من التراكمات والخبرات انتهت باكتشاف الإنسان بقدرته على السيطرة على الحياة النباتية، عند اختيار أنواع البذور وتهجين أنواع جديدة من المحاصيل، فضلا عن تسخير عدد من الادوات. وبالمثل فلم تكن الثورة الصناعية بدورها عملا منفردا وإنما هي الأخرى عملية مجتمعية مركبة، تداخلت فيها روافد عدة من قدرة عملية اعتمدت على التجربة والاختبار ومن ثورة دينية حررت المجتمع المدني إلى حد بعيد من سيطرة الكنيسة، وثورة تنويرية طالبت بحرية الفكر والفرد من قيود الإقطاع وغلبة التقاليد، وثورة اجتماعية ارتبطت بظهور المدن المستقلة.

وأخيرا وليس آخرا ثورة صناعية ثورة تكنولوجيا تمثلت في اكتشاف الآلة البخارية مع تسخير قوة البخار، ثم الكهرباء كمصدر للطاقة بدلا من قوى الحيوان أو الرياح. وقد تداخلت هذه العوامل عبر الأجيال إلى أن ظهرت بشكل واضح ومتكامل في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر، فأصبحت الصناعة هي النشاط الاقتصادي الاكثر ديناميكية والأقدر على جذب الاهتمام سواء من المستثمرين أو من ناحية

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد 257 ماي 2000 ص ص 120، 121،122،123

العمال وكان أن اجتذبت الصناعة في المدن جموع العاملين الوافدين من الريف وبدأت المدن الصناعية تكتظ بهم. وأصبح المشروع الصناعي في المصنع أو المعمل هو وحده العمل الرئيسي بدلا من الزراعة.

ولم يلبث أن أعطى دورا متميزا للعنصر الفني والمهني، أو بعبارة أخرى لرأسمال البشري.

ومع الصناعة بدأ نمو المدن ، وأضحت المدينة وجه المجتمع الصناعي الجديد وقاطرة التقدم والتغيير، وتراجع الريف والزراعة بصفة عامة.

ومع تطور الصناعة وتطور أساليب الإنتاج الفني تغيرت الأذواق، مما أدى التغير المستمر في ظروف الإنتاج واحتياجات البشر، ومن هنا يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبي .

ولا يقتصر الحساب الاقتصادي على مجرد تخمين حجم الطلب المتوقع و محاولة الاستجابة له، بل إنه يتضمن عنصرا أساسيا وهو التجديد والابتكار[1].

فالمجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة وليست راكدة ومن هنا نفهم أفكار كثيرين من الاقتصاديين يعرفون المنظم ودوره في الحياة الاقتصادية بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد والابتكار في مجال الإنتاج والفن الإنتاجي.

في المجتمع الصناعي الزمن ليس مجرد مرور الوقت بقدر ما هو التغيير فالحياة قبل الصناعة كانت يسودها الاستقرار والركود والاطمئنان والقناعة ولم يكن لفظ التقدم نفسه معروفا فهو من الأفكار الحديثة التي دخلت ألفاظ الحضارة في متأخر نسبيا. وإذا كان المجتمع الصناعي يقوم على اقتصاد السوق والقدرة على القيام بالحساب الاقتصادي، فإن توفير الشروط والأوضاع المناسبة لإجراء هذا الحساب الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا، وهناك عدد من الشروط الأساسية لإمكان إجراء الحساب هذا الاقتصادي سواء من حيث ضرورة توافر جو من الاستقرار في الإطار العام للنشاط الاقتصادي، أو من حيث وجود وحدات حساب مستقرة يتم على أساسها تقدير التكاليف والعوائد . ولذلك فقد أصبحت قضايا استقرار النظام القانوني والنقدي من أهم محددات الحساب الاقتصادي، وبالتالي نجاح اقتصاد السوق.

وكان ظهور الدولة المعاصرة ضروريا لتوفير هذه الشروط المتقدمة. فالدولة بما تتمتع به من سيادة على إقليمها كانت قادرة على توفير الاستقرار النقدي والقانوني للمعاملات، ولذلك لم يكن غريبا أن تعاصر ظهور الرأسمالية مع استقرار فكرة الدولة المعاصرة ومعهما قامت الثورة الصناعية، وبعد أن تحررت هذه الدول المعاصرة من قيود الكنيسة من ناحية، وتخلصت من الإقطاع من ناحية أخرى، قامت بعدد من الوظائف الاقتصادية الضرورية لازدهار الصناعة وتطورها[2]

[1] المرجع نفسه

[2] المرجع نفسه ص ص 125،126

فبصرف النظر عن اختلاف أدوار الدولة من مكان إلى آخر، قامت هذه الدول العصرية، وفقا لمفهوم السيادة السائد، بدور في المجالات الاقتصادية قبل أن يثور حوله الخلاف، وأهم هذه المجالات هي:

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وخاصة البنية الأساسية الضرورية.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- وضع نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعهدات.
- فرض الضرائب.
- السيطرة على نظام النقد وضمان الاستقرار النقدي

1- تطور التكنولوجيا : مر تطور التكنولوجيا بعدة مراحل[1]:

إنّ تاريخ الإنسانية هو تاريخ تطوّر التكنولوجيا عبر مراحلها المختلفة، لقد بدأت علاقة الإنسان بالتكنولوجيا ببداية استخدامه للأدوات المحيطة به في الطبيعة واستخدامها في الحصول على الطعام وحماية نفسه من الوحوش البريّة، وأدّى استخدام الأدوات إلى تطوّر الإنسان نفسه من خلال زيادة قدرته على أداء الأعمال بسهولة، ومن ثمّ القدرة على تطوير الأدوات البدائيّة بالنسبة لنا، والتي كانت بداية التكنولوجيا كما نعرفها بمفهومها الحديث وهو استخدام الأجهزة الكهربائيّة .بداية التعرف على الأدوات واستخدامها،و تشير الدراسات إلى أن أول استخدام للأدوات قام به الإنسان كانت قبل حوالي مليونين ونصف المليون عام، حيث استخدم الأحجار الحادة في تشذيب الأخشاب وحفر العظام وتقطيع لحوم الحيوانات من أجل تسهيل تناولها، وتزامن اكتشاف النار مع صنع الإنسان الفؤوس بأحجام وأشكال مختلفة واستخدامها في العديد من الأغراض، ولقد سهل اكتشاف النار حياة الإنسان القديم، حيث استطاع أن يطوّر من أدوات الصيد ويصنع الأواني الفخاريّة ومن ثمّ الزراعة .أدّت الحاجة إلى زيادة المحاصيل الزراعية في البلاد التي تملك مصادر مياه دائمة إلى بناء السدود، وكان السومريّون في العراق أوّل من قام بذلك بدلاً من الاعتماد الكليّ على مياه الأمطار، كما قاموا بتجفيف المستنقعات، وحينها بدأ الإنسان في إنتاج طعام فائض عن الحاجة وأعيد تنظيم الدولة من خلال فرض الضرائب والولاء للحاكم وغيرها من المظاهر الحضاريّة التي صاحبتها معارف جديدة كالرياضيات، والفلسفة، والآداب، والتنجيم. ووصل المصريون القدماء إلى التحكّم في مياه الفيضانات والاستفادة منها وإنشاء حضارتهم التي استمرّت لأكثر من ثلاثة آلاف عام .

2-1-تكنولوجيا العصور الوسطى: كان ظهور الإسلام من الأحداث الكبار التي ساهمت في نقل الحضارة البشرية من الشرق إلى الغرب، فقد كان للعرب الفضل الأول في جلب المعارف والعلوم والمحاصيل الزراعية من البلاد المفتوحة في شرق الجزيرة العربية، إضافة إلى ترجمة العلوم الفلسفية والتطبيقية اليونانية

[1] ليلى العاجيب، التكنولوجيا تاريخ التصفح 25 -02-2017 الساعة 18 http://mawdoo3.com

القديمة إلى اللغة العربية وتطوير تلك المعارف واستخدامها في العديد من الصناعات التطبيقية، ومع نهايات العصور الوسطى الأوروبية كان قد تمّ اكتشاف طرق جديدة للتجارة البحرية بفضل الخبرات العربية، ممّا أدّى إلى دخول أوروبا مرحلة الثورة الصناعية بعدها بوقت ليس بالطويل.

2-2-الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة: مع بدايات القرن الثامن عشر أصبح القطن يمثل أحد أهمّ الصناعات التي ساعدت على تراكم الثروة في دول بريطانيا والولايات المتحدة، وصاحب ذلك ابتكار المحركات البخاريّة التي ساهمت في إحداث ثورة كبرى في وسائل النقل البريّ والبحريّ في العالم، وتلى ذلك اختراع الكهرباء والهواتف وصناعة الديناميت الذي استخدم بشكل أساسي في صناعات التعدين حول العالم، وساهمت الموجات الإذاعيّة في تشجيع الناس على الاستهلاك .[1]

قد مثلت الحرب العالمية الثانية قفزة نوعيّة في تطور التكنولوجيا الحديثة، حيث أسهمت اقتصادات الحرب في تلك الفترة في ابتكار نوع جديد من الطاقة وهو الطاقة النووية التي كانت العامل الأهم في إنهاء تلك الحرب، ومن بعدها تم استخدام تلك الطاقة في الصناعات الحديثة من خلال توليد الكهرباء واستخدامها في المحركات الكبيرة للغواصات على سبيل المثال .لم تكد تمر خمسون عاماً حتى تمّ ابتكار شبكة الإنترنت في أحد مراكز أبحاث الفضاء الأوروبيّة وتحوّل العالم مع الوقت إلى قرية صغيرة بشكل حقيقي، يزداد الاعتماد فيها على التكنولوجيا في شتّى نواحي الحياة، من أجل التواصل واكتساب الخبرات والمعارف، وأصبحت التكنولوجيا بمفهومها الحديث مرادفاً للحياة المتحضّرة على الكوكب حيث لا يمكن إتمام أيّة مهمّة من مهامّ العمل الحديث أو التواصل مع الآخرين بدون استخدام إحدى الوسائل التكنولوجيّة[1].

2- أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، وبين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعقلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و ما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأفراد والوحدات الاقتصادية، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة بما فيها الانتشار الواسع، وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأفراد المشاركين أو المتصلين، أو

[1] المرجع نفسه

بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات، بينما تتمثل أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالآتي[1]:

- تساهم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.
- زيادة قدرة الأفراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف تدفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاءا لجميع سكان. وهذا إذا ما كان جميع الأفراد لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا
- تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأفراد المهمشين والمعوزين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكنا في السابق، ويمكنها أيضا المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

وخلاصة لما سبق إن أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي السرعة في معالجة البيانات إلكترونيا وإمكانية توصيلها إلى جميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات

المطلب الثاني: جودة التعليم

1- جودة الخدمة التعليمية: شملت الجودة عدة مجالات منها التعليم[2]:

بدء الاهتمام بجودة الخدمة بعد ان وصف (Juran ,1974) الجودة بمدى خدمة المنتج لأغراض المستخدم بنجاح وذلك في مفهومه الواسع النطاق للجودة "الموائمة للاستخدام" فيما اضاف الباحث (Feigenbaum , 1983) الخدمة الى مفهوم الجودة عادا" جودة السلعة والخدمة توليفة كلية لخصائص هندسة ، وتصنيع ، وتسويق ، وصيانة السلعة والخدمة اثناء الاستخدام ، وبما يلبي توقعات الزبون.(Reeves & Bednar , 1994:424-425).

[1] خالد عاصم و م.م. محمد ابراهيم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013 ص 234

[2] كلية الادارة والاقتصاد تقييم جودة الخدمة التعليمية بأستخدام أداة نشر وظيفة الجودة : – QFD – دراسة تحليلية لاراء طلبة مرحلة الدكتوراه في قسم ادارة الاعمال / / جامعة بغداد http://www.ao-academy.org/ar/2010/5/2221.html تاريخ التصفح 25-02-2017 على الساعة 21:00

وقد تنامى الاهتمام بمفهوم جودة الخدمة في منظمات صناعة السلعة ، كمرتكز اساسي في بناء ميزة تنافسية مستدامة يصعب مضاهاتها تساهم في نجاح، ونمو ، وبقاء المنظمات. ثم ازداد تركيز ذلك الاهتمام في العقدين الاخيرين على اهمية الجودة في قطاع الخدمة تحديدا"، ومع اختلاف وتعدد مفاهيم جودة السلعة ، تزداد صعوبة تحديد مفهوم جودة الخدمة باختلاف الافراد ، والوقت ، والموقف . ويعزى ذلك الى طبيعة خصائص الخدمة ، ومن اهمها الزوال- Perishability- لعدم امكانية تخزينها ، واللاملموسية -Intangible- اذ لا ينتج عنها تملك شيء ، ولا تنتقل حيازتها ، كذلك عدم انفصال- Inseparability- الخدمة عن مقدمها كونها تقدم وتستهلك في الوقت ذاته،ومن ثم التباين - Variability- او عدم التجانس –Heterogeneity – لاعتماد الخدمة على من يقدمها،اين؟ ومتى تقدم (Payne, 1995:7;Kotler 1997:468-471). ولكونها غير معيارية تزداد صعوبة قياس جودتها. لا سيما وأن الزبون يشكل جزا" اساسيا" من عملية انتاج وتقديم ومن ثم تقييم تلك الجودة. ويعد الطالب زبونا" طويل الامد في عملية التعليم ، كونه مدخلا" اليها ومخرجا" منها ، يشارك بفاعلية في تصميم وانتاج منتج المنظمة التعليمية ممثلا" بالخدمة التعليمية.

يقصد بجودة التعليم ان يكون التعليم ممتعا" وذو بهجة ، وان يكون التدريسي يقظا" باستمرار لجذب انتباه الطالب الى المناقشة (Tribus , 1991:5-6) . ويأخذ مفهوم الجودة عند تطبيقه في التعليم العالي أبعادا" أوسع ، تنعكس في المفاهيم الاتية : (Sahney et al., 2003:298)

- القيمة المضافة في التعليم . (Feignbaum , 1951).
- تجنب الانحرافات في العملية التعليمية (Grosby , 1979).
- مطابقة المخرجات التعليمية للأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات(Gilmore,1974;Grosby , 1979).
- التفوق في التعليم (Peters & Waterman , 1982).
- الموائمة للغرض . (Reynolds,1986;Brennan et al.,1992;Tang&Zairi,1998)
- موائمة المخرجات التعليمية والخبرة المكتسبة للاستخدام (Juran & Gryna , 1988).
- تلبية او التفوق على توقعات الزبون في التعليم (Parasuraman et al., 1985).

تهتم ادارة الجودة في التعليم بتحسين عمليات كل من التدريس- Teaching- والتعليم- Learning-. ويحدث الاول عند توضيح التدريسي كيفية حل المشكلة الى الطالب. فيما يحدث الثاني عندما يتعلم الطالب كيفية حل تلك المشكلة (Tribus , 1991:7). [1]وقد حدد (, Perkinson

[1] المرجع نفسه

1995) اربع مشاكل معوقة في التعليم وهي : عدم التأكيد المناسب على المواضيع الاكاديمية ،ونقص في المعايير، والتدريس الضعيف ، وغياب القيادة (Goldberg & Cole , 2002:9) .في حين أشار (Frozier , 1997) الى ربط مفاهيم ادارة الجودة في التعليم بين العملية ومخرجاتها ، وذلك بعد تشخيص جانب التصميم كسبب رئيس للأخفاقات في التعليم ، وعد ادارة الجودة العملية النظامية المثالية لادارة التغيير في التعليم (Glodberg & Cole , 2002:9).

فيما بدأت محاولات تطبيق –TQM– كمدخل لإدارة الاعمال (فلسفة ، ومبادئ ، وأدوات) في تحسين أداء المنظمات التعليمية منذ تسعينيات القرن الماضي ، وذلك بإدارة المدارس بوصفها أنظمة تتشكل من مكونات ذات اعتماديات متبادلة تتوجه صوب تحقيق هدف محدد بوضوح.

2- **نموذج الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق الجودة و الاعتماد الاكاديمي**: يعتمد النموج الامريكي مايلي[1]: تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من راعت مبدأ توازي الحرية والجودة، حيث سمحت لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية أن تنتشر وفي نفس الوقت ومنذ أوائل القرن العشرين

أنشأت الآليات المناسبة التي تتابع جودة آداء هذه المؤسسات وتعتمد ما يستحق منها للاعتماد وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة.

مؤسسات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات.

ويعد التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدودو الأثر قياسا بالدول الأوربية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها، وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.

ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين:

أولهما: اعتماد مؤسسي وتقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها.

ثانيهما: اعتماد تخصصي: اعتماد تخصصي للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي وهيئة اعتماد التعليم الطبي في عام 1996 تم إنشاء مجالس التعليم العالي والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد وهي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي. ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءا على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد. ويتم

[1] سوسن شاكر مجيد ، مرجع سبق ذكره، ص294

إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءا على تقرير يقدم كل 5 سنوات والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية:

- مراجعة عمليات التقييم الذاتي بواسطة القائمين على المراجعة.
- زيارة ميدانية للمؤسسة مرة كل عام
- العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة

2-1- **أهداف الاعتماد:** يتحدد الغرض من ضمان الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية: (الاعتماد الأكاديمي وفقا للمصطلح الأمريكي)كما حددته وزارة التربية الأمريكية في ضمان الحد الأدنى من الجودة[1]:

- التحقق من أن مؤسسة أو برنامج التعليم يحقق الحد الأدنى من المعايير.
- مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة.
- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تحديد الساعات المقبولة عند انتقال الطلبة من مؤسسة إلى أخرى.
- حماية مؤسسات التعاليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية الضارة
- تطوير أهداف للتحسين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الضعيفة والحث على الرقي بالمعايير في مؤسسات التعليم العالي.
- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعا في التخطيط والتقييم المؤسسي
- وضع معايير للترخيص والإجازات المهنية للرقي بمحتويات هذه التخصصات .
- توفير مصدر(ضمن مجموعة مصادر) للحكم على الأحقية في المعونات الحكومي

المطلب الثالث: قيمة الرأسمال البشري

1- الرأسمال الاجتماعي والتنمية البشرية :

تتمثل أهميته كما يلي[2]:

يعتبر تكوين أسس الاقتصاد الوطني في كل الدول معتمداً على وجود عدة أسس وقواعد مهمة منها أسس مادية، والتي تكمن في الثروات والموارد الطبيعية والتي تؤسس لازدهار الاقتصاد ونشوء رأس المال المادي ، أما العنصر الآخر فهو رأس المال البشري الذي يشكل عنصر السبب والنتيجة، فهو سبب لتكوين واستثمار عناصر الاقتصاد الوطني وهو أيضاً النتيجة من ازدهار الاقتصاد وحركة الأنشطة التنموية المختلفة ، والرأسمال البشري هو المستفيد والمتكون من ازدهار الاقتصاد والدخل القومي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 295

[2] http://www.ao-academy.org/ar/2009/7/2079.html عبدالقادر إسحق إسماعيل، **التنمية الاقتصادية**، طالب سنة أولى ماجستير اقتصاد تاريخ الإطلاع 14-02-2017 على الساعة الخامسة مساء

إن التنمية البشرية القادرة على إنجاز مهمة تكوين الرأسمال البشري، لا يمكن أن تعمل لوحدها دون وجود تنمية اقتصادية واجتماعية مسايرة لها بنفس الاتجاه للوصول الى نتائج موحدة.

وعند الحصول على نتائج ذات قيمة من خلال التنمية البشرية فإنها ستكون الأساس لتكوين وتأهيل المجتمع المدني عن طريق توطيد وتكوين رأس المال الاجتماعي.

إن الرأسمال الاجتماعي لا يمكن أن يولد جاهزاً بكل المقاييس التي تتطلبها التنمية الشاملة، فمهما كان المجتمع المدني ذو مستوى جيد حسب المقاييس التنموية إلا أنه يبقى بحاجة الى تهيئة تنموية تجعله مناسباً مع الحالة الحضارية التي يجب أن يكون عليها في الوقت الحاضر . يعتمد تكوين الرأسمال الاجتماعي على عدة مسببات منها تكوين المجتمع بحد ذاته وقدرته على الاستجابة السريعة للمظاهر التنموية ، كما تعتبر التنمية البشرية عامل مهم في تكوين الرأسمال الاجتماعي واستمرار احتفاظه بالمستوى المتلائم مع المسيرة التنموية البشرية والاقتصادية .

إن الرأسمال الاجتماعي يختلف من بيئة الى أخرى ومن مجتمع الى آخر ، ولكن الحقيقة أنه لا يوجد مجتمع ذو إمكانية اجتماعية عالية بدون وجود مؤثرات تسببت في حصول أزمات اجتماعية له ، الشيء الذي أثر على قدرته وقابليته على اعتباره رأسمال اجتماعي فعال في العملية الإنمائية.

إن هناك علاقة ترابط بين التنمية البشرية والرأسمال الاجتماعي ، ويمكن اعتبار نشوء وتطوير الرأسمال الاجتماعي نتيجة وجود تنمية بشرية تعتبر المكون الأساس له ، حيث تبدأ عملية التنمية للمجتمعات النامية من خلال التخطيط وتكوين الرأسمال الاجتماعي من خلال المرور بعدة مراحل، ويمكن اختصار هذه المراحل بالخطوات التالية :

- إجراء عملية التنمية البشرية بشكل متوافق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال رفع المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للسكان والقضاء على البطالة وتهيئتهم تنموياً لأن يصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع وقادرين على الإبداع والتطور ، وإن جزء من ذلك يتحقق بالقضاء على الأمية والتشجيع على التعليم المستمر.
- توجيه الاهتمام بالأسرة والمرأة والطفل وتطبيق مفاهيم حب الوطن، والولاء له والعمل من أجل ذلك بالإضافة الى طرح مفاهيم حقوق الإنسان من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ناهيك عن نشر ثقافة حقوق الأنسان في متطلبات حصوله على الأمن الاجتماعي.
- تنمية مفهوم إعطاء وتوزيع الأدوار في المجتمع المدني سواءاً للرجل أو المرأة، للمشاركة في المشاريع التنموية وحسب القابليات والتخصصات في مسيرة التنمية والبناء.[1]

[1] المرجع نفسه

– تشجييع المجتمع على تكوين الجمعيات التعاونية والاجتماعية، وكذلك جمعيات الضمان الاجتماعي وبما يجسد توحيد الجهود في العمل المجتمعي، وبالتالي ترسيخ فكرة النهوض بالمجتمع من خلال تشجيع رفع المطالب الجماعية وليست للأفراد وبالتالي سيتم الابتعاد عن بناء هياكل فردية طبقية.

– العمل من خلال التنمية البشرية على بناء القدرا ، والعمل على تكوين مناخ تنموي يشجع على الانسجام بين السكان ويعمل على زيادة إنتاجيتهم في أعمالهم وتشجيع نظام المكافئات للأعمال الكفؤة في مختلف مجالات المجتمع ، مما يزيد من حالة التجاوب والثقة بالعمل المجتمعي.

إن وصول المجتمع الى مرحلة اعتباره رأسمال اجتماعي فعال، هي نتيجة نجاح فرص التنمية البشرية التي تقدمها للمجتمع، وبالتالي نجاحها في الربط بين التنمية البشرية والعمل المجتمعي بما يجعل من النتائج الحاصلة ذات مستوى عالي، يمكن من خلالها اعتبار محصلة النتائج المجتمعية هي رأسمال مهم في مسيرة التنمية الشاملة، حيث سيكون هذا الرأسمال الاجتماعي شريكاً مهماً تعتمد عليه الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي بكل تفرعاته ولغاية الحصول على الرفاهية الاقتصادية المطلوبة.

2– دور المعرفة والتنمية البشرية في الاقتصاد الحديث: يتمثل دول المعرفة في[1]:

- **الارتقاء بالكفاءة والمعرفة البشرية الخارجية:**

تسعى مؤسسات التعليم العالي، من جامعات ومعاهد وبالتحديد الدول العظمى، إلى جذب واستقطاب الطلاب المتفوقين، حيث بلغ عدد الخرجين في عام 2007 ما يقارب 152.5 مليون طالب جامعي وحسب الإحصائيات أكثر من 2.8 مليون طالب تم اختيارهم في عام 2007 على مستوى العالم، ومعيار وجهة الطلاب حسب المميزات التي يحصلون عليها ويرونها مناسبة لطموحاتهم لأن هذه الدول تقدم مميزات للطلاب ليحصلوا على أكبر عدد ممكن من الطلاب المتفوقين ومن هذه الدول هذه الدول بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

- العدالة في التعليم
- إعطاء تحفيزات للكوادر
- التصدي للتحديات
- خلق بيئة فعالة

[1] مصطفى أحمد سليمان السطري، **دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة 2011 ص 104

خلاصة الفصل:

إن مجالات الجودة عديدة وتشمل جميع مناحي الحياة لدى الإنسان، وتصل إلى تحديد العلاقات بين الأفراد، فهي فكر فلسفي شامل يهدف إلى وضع الأسس وقواعد النجاح في أي مجال مهما كان نوعه، فهو لا يقتصر على عملية إنتاجية لسلع معينه بل هو أكبر من ذلك بكثير، فإذا تم الاقتناع بماهية هذا المفهوم والعمل على تطبيق مبادئه فإنه لا محال من أنه سيتخطى التوقعات، فتبني فلسفة هذا الفكر هي المحدد والمصنف للدول والمؤسسات وترتيباتها، ويحقق التنمية الإقتصادية التي تعتبر اللبنة الأساسية في تنشيط القطاعات الأخرى، فالتنمية الإقتصادية هي الأساس التي تقوم عليه الدول فإذا أحكمت إقتصادها وفق تنمية رشيدة تراعي معاني الجودة فتصل إلى التطور والإزدهار، ولأن التنمية الإقتصادية تناولتها عدة نظريات لتحديد مفهومها، فهذا يوضح الإختلاف في تحديد المفاهيم الخاصة بالتنمية الإقتصادية.

الفصل الثاني

التنمية الإقتصادية مفاهيم ونظريات

تمهيد:

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية، يهدف إلى محاولة دراسة النظريات المتعلقة به، وكذا مجموعة المفاهيم المحيطة بهذا العلم لفهم واقع اقتصاديات الدول النامية، التي ترزح تحت واقع الركود والخمول رغم الإمكانيات الاقتصادية، لإعطاء صورة واضحة لآلية القياس التي يتم اعتمادها لتحقيق الترتيب المتوقع للدول النامية حسب الأهداف والنتائج المرجوة منه وللتعمق أكثر فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الاول**: ماهية التنمية الاقتصادية
- **المبحث الثاني**: التخلف الاقتصادي ومحاور اقتصاديات التنمية
- **المبحث الثالث**: النظريات الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

سيتناول هذا المبحث ماهية التنمية الاقتصادية، وفيه سنتطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سيتناول اقتصاديات التنمية وأهدافها وفي المطلب الأخير سيعالج أهمية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التنمية والتمويل

1- **اقتصاديات التنمية** : يمكن تعريف اقتصاد التنمية كما يلي[1]:هو فرع من فروع علم الاقتصاد يتناول الجوانب الاقتصادية لعملية التنمية في الدول ذات الدخول المنخفضة، ولا يركز هذا الفرع على سبل تعزيز التنمية الاقتصادية ونمو الاقتصادي والتغير الهيكلي فحسب، بل كذلك يهتم بتعزيز إمكانات السكان عامة، على سبيل المثال، من خلال تحسين الظروف الصحية والتعليمية وتوفير بيئة العمل الصالحة، بالاعتماد على القنوات العامة أو الخاصة على حد سواء.

تتضمن اقتصاديات التنمية الاتجاه نحو ابتكار النظريات والوسائل التي تساعد على تحديد السياسات والممارسات، والتي يمكن تنفيذها سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد يتمثل ذلك في إعادة هيكلة الحوافز السوقية أو استخدام الوسائل الرياضية مثل إتباع منهج الاستمثال الزمني لتحليل المشروع وقد يكون قائما على مزيج من أساليب التحليل الكمية أو النوعية بعكس النهج المتبناة في العديد من مجالات الاقتصاد الأخرى، قد تشتمل النهج الخاصة باقتصاديات التنمية على عوامل اجتماعية وسياسية يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع خطط معينة. كذلك، على عكس ما ذهبت إليه العديد من مجالات الاقتصاد الأخرى، ليس هناك إجماع حول ما الذي يجب على الطلاب معرفته وقد تأخذ النهج المختلفة في اعتبارها تلك العوامل التي تسهم في إحداث تقارب بين الدخول الاقتصادية أو تباعد على مستوى الأسر والمناطق وكذلك الدول.

2- **تمويل التنمية:**

التنمية عمل تقدمي ذلك لإنها تهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع، وهى تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية، أي أنها تطوير لكافة بنى المجتمع وهذا يعنى إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.[2]

---

[1] سهيلة فريد النباتي **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى** دار الراية للنشر و التوزيع عمان الأردن 2015 ص 28

[2] محمد نبيل الشمي، الإدارة والإقتصاد تاريخ الإطلاع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 2017/03/28 على الساعة 16.00

ويختلف الاقتصاديون فى تحديد مفهوم يتفق عليه بشأن التنمية الاقتصادية، ولدى البعض اتجاهات لاستعمال عدة مصطلحات تعطى مفهوما للتنمية، مثل النمو الاقتصادي – التغير طويل الأمد، فى حين يرى آخرون ان ثمة اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من المصطلحات، وان كان التركيز فى هذا الصدد يكون حول مصطلحين هما النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

ويشير جاولت أن مفهوم التنمية يحتوى ثلاث قيم رئيسية (مكونات رئيسية) وهى:

- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعلم/ مأكل/ علاج / مسكن وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.
- احترام الإنسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
- الحرية وفى هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم فى الاختيار، لاشك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية وان كان النصيب الأكبر فى تحمل عبئها، يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوارا يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار وتواءم بين المستويات. وقد يثور تساؤل عن ما هى مسئوليات المواطنين في قضية التنمية؟

-نظريا على الفرد فى ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة بالقدر الذى يزيد من الإنتاج، وعليه يزيد وينصرف ذلك فى صورة فائدة للاقتصاد القومى تتمثل فى زيادة فى المدخرات، التى تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار... وهذا المفهوم هو ذات المفهوم الذى يمكن فيه تحديد مسئوليات المؤسسات المنتجة التى عليها مراعاة حقوق العمال، والالتزام بإنتاج سلع مطابقة للمواصفات وصالحة للاستخدام، بما يزيد من عوائدها وأرباحها والتي تصب أخيرا فى صورة أرباح منتجين وأجور عمال ومنظمين، تأخذ كما ذكرنا طريقا للادخار والاستثمار . أما دور الدولة في التنمية فهو هام بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات و سن القوانين وسلامة تطبيقها وحماية حقوق أفراد المجتمع، سواء منتجين أو مستهلكين وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق، مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية . خلاصة القول أن تمويل التنمية مسئولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل[1]

[1] المرجع نفسه

التنمية يعتمد على عدة مصادر هي :

-المدخرات الوطنية .

-الاستثمارات الأجنبية(مباشر / غير مباشر)

-حصائل الصادرات .

-الاقتراض (الدين الخارجي/الدين الداخلي)

-المنح والهبات الدولية.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والإجراءات المطلوبة وصولا إلى التنمية الشاملة

1- أهداف التنمية الاقتصادية:

تتمثل في زيادات الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان، والتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي في واقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن خصائص الأساسية، التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة وهي أنها[1]:

- دول منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاذ.
- تواجه ضغوطات سكانية وارتفاع معدلات المواليد.
- تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية.
- العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات.
- ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.
- الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، اختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار.

ثم الطغيان السلطوي والاستبداد، فضلا عن ذلك فهناك الدولة غنية الموارد فريدة الموقع وذات موروث ثقافي والحضاري ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال المهربين والمتهربين.

هناك سياسات وإجراءات يتعين على الدول إنتاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية حيث يرى

[1] سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره ص 100

الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاط اقتصادي وهي نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها فيما يلي:[1]

- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته، وهي عناصر رئيسية وضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر، (يعرف النمو الحقيقي بأنه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التضخم)، وينبغي أن تهدف السياسات المشار إليها لزيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في المشروعات، تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، على أن يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات التي تعمل على بث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي، مما يحول وظاهرة تهريب الأموال
- تنمية الصادرات والتي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو.
- وضع تشريعات اللازمة للحد من الاحتكار، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة (يتم معالجة سلبياتها من خلال تدخل الدول) توفر المنتجات بمواصفات المطلوبة وبالأسعار المناسبة، دون اجتراء على حق المواطن في اختبار المنتج الملائم وبالسعر المناسب.
- توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق، ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية، بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية القائمة.

2- أهداف التنمية الشاملة:

التنمية الشاملة هي تلك العمليات التي يمكن بها توحيد المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، فهي ليست إجراءات عفوية وسياسات ارتجالية تتغير بتغير الأنظمة والحكومات، بل تتطلب وجود سلطة قادرة على إدارة العملية التنموية بكفاءة ضمن خطة محددة، توزع خلالها الأدوار الهامة التي تؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، والتوزيع العادل للدخول والثروات، إن هذا الفهم لطبيعة العملية باعتبارها إدارية ومنظمة يزيل صفة التنمية، عن تلك التجارب العفوية والفوضوية الارتجالية التي تفتقد للمنطلقات الصحيحة وعدم الوضوح. فالتنمية الشاملة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحقيق جملة من الأهداف أهمها[2]:

- التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تحقق معدلات البطالة والتضخم وتقضي عليها إن كان ممكنا.

[1] المرجع نفسه ص 144

[2] مسعودي رشيدة، العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 06 – 2015 ص 71

- توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده، والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسان والأفضل دوما.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع.
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون تجاهل النفع الخاص.
- التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية، لكل مجتمع ويشمل مفهوم التحرر القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها.
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبة الأفضل باستمرار

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

1-أهمية التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية عدة أهميات نذكر منها[1]

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص العمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله الارتقاء بالمجتمعات.
- زيادة الدخل القومي.

2- متطلبات التنمية الاقتصادية:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
- الإنتاج بالجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة
- وضع سياسات الاقتصادية الملائمة
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين

نشر الوعي التنموي بين المواطنين يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توفرها يؤدي إلى الأخلال بعملية التنمية. وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.[2]

[1] سهيلة فريد النباتي التنمية مرجع سبق ذكره ص 144

[2] المرجع نفسه ص 63

إظافة إلى ما سبق من متطلبات يظاف إليها المستلزمات التالية[1]:

-تجميع رأس المال: يشير معظم الإقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية، بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الإستثمار، بدلا من توجهها نحو مجالات الإستهلاك، وكذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل الإستثمارات.

-الموارد الطبيعية: إختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية، رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، ويدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم إفتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لا زالت دون المستوى المطلوب.

- **الموارد البشرية**: إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإنه يأتي من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، عن طريق الإرتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الإعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع بها.

3- **التكنولوجيا**: يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة .

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها:

- براءة الإختراع والعلاقات التجارية.
- المعرفة غير المسجلة أو غير القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الإختراع والعلامات التجارية.

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأدن 2006 ص ص 184...197

- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين.
- المعرفة التكنولوجيا المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات.

كما أن الوسيلة الوحيدة للنهوض بإقتصاديات الدول المتخلفة هي تشخيص المرض أولا قبل البحث عن الدواء، فعلة الدول النامية التي تبحث عن التطور والإزدهار تكمن في أنها تعتمد أسلوب الرأي الواحد في تحديد المشكل مع إستبعاد أصحاب الرؤى والأفكار النيرة، فمن متطلبات التنمية بما فيها التنمية الإقتصادية الإعتماد بالأساس على الإعتراف بفشل المنظومة الحالية والبحث عن البدائل الجذرية، وليس البحث عن الحلول الترقيعية التي تلجأ إلى إنكار الواقع والفضفضة، التي لا تساهم في تطوير الإقتصاديات وتركن دوما نحو اللاهدف الذي يحتم على الشعوب المتخلفة البقاء في ذيل القافلة، مما يؤثر سلبا على شخص الإنسان الذي ينتمي إلى هذه الدول و يجعل منه إنسان بلا إيرادة ولا هدف.[1]

[1] المرجع نفسه

المبحث الثاني: التخلف الاقتصادي ومحاور اقتصاديات التنمية

يهدف هذا المبحث إلى معرفة ماهية التخلف الاقتصادي ومحاور اقتصاديات التنمية، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية، والمطلب الثاني يتناول محاور اقتصاديات التنمية والمطلب الثالث يدرس التخلف الاقتصادي.

المطلب الأول: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

1- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية على النحو التالي[1]: فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد، شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الإنمائي الذي لاقتصاد ما، تستخدم عبارات خطة Process, الدخل القومي الحقيقي Real national income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية، بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة،ة فليس من السهل إحداث هكذا تغيير، فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم. كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عمّان 2008 ص72

الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

مفهوم التنمية الاقتصادية:من بين التعريفات نذكر مايلي:[1]

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره – فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو."

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية."

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل."

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة."

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن" النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

[1] جلال خشيب، **مفهوم التنمية الإقتصادية**، تاريخ الإطلاع 2017/04/06 على http://www.alukah.net/culture/0/78320/ الساعة 9.00 صباحا

تعريف التنمية الإقتصادية: إظافة إلى التعريفات السابقة يمكن تعريفها كمايلي[1]:

هي العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وبذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الإقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية، كما تعتبر التنمية الإقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي. أو هي عملية تطور حضاري، فهي جزء من التنمية الشاملة للمجتمع بأبعاده المختلفة.

2- **تطور مفهوم التنمية الإقتصادية:** لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل، تعكس كل منها طبيعة ظروف الدولة النامية ومراحل نموها، من حيث طبيعة هياكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى على السرد التالي[2]:

فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الإقتصادي. وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني، بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني "النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الإختيار.

وقد ربط آرثر لويس بين التنمية الإقتصادية وحرية الإختيار، حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال إختياره الإنساني.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي، لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي، ومن ثم إلى الإستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك إهتمام بمفهوم التنمية، والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية، مما ادى إلى زيادة الإهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة ، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه التنمية المستديمة، أو التنمية المتواصلة أو المستمرة، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه" التنمية المستديمة والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الاجيال القادمة.أي أن التنمية المستديمة هي ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع إحتياجات الاجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الاجيال المقبلة على إشباع إحتياجاتهم. ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا

---

[1] أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى،الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2014 ص 163

[2] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع عمان الأردن 2012 ص 83

تستخدم الموارد القابلة للنفاذكالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها" وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعويض الأجيال المقبلة.مثال على ذلك الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الآمنة.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة أو المتوصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة لدى المجتمع، ويستحدق بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المستديمة أو المستمرة تتضمن عددا من العناصر أهمها:

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له إنعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.
- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

– إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

– ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار.

المطلب الثاني: محاور اقتصاديات التنمية

1–محاور اقتصاديات التنمية:

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الأسئلة النظرية التي يتم تداولها من خلال دراسة هذا البحث، والذي سنجد الإجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور[1]:

– إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.

[1]فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص 66

- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟
- إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.
- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.
- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.
- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.
- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.
- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.
- إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
- التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية ومجموعة الشركات الاستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
- أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.
- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.
- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.
- إن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.
- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.
- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.[1]

[1] المرجع نفسه

المطلب الثالث: التخلف الاقتصادي

1- التخلف الاقتصادي:

لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعاريف:[1]

- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.
- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.
- قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقاً للحكم على التخلف، فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

2- أسباب التخلف الاقتصادي:

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكي نكون أقرب للموضوع ارتأيت توزيع الأسباب كما يأتي[2]:

الأسباب المباشرة:

- محددات البيئة السياسية
- ضعف الإنتاج وعدم كفاءته
- وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة.
- ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- سيادة الثقافات غير الاقتصاد
- ارتفاع نسبة الأمية
- الزيادة السكانية
- التخلف الاجتماعي

الأسباب غير المباشرة:

- انخفاض الدخل القومي
- انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي.

[1] فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص95
[2] المرج نفسه ص95

- انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته
- محدودية مستوى التعليم
- وجود ظاهرة عمل الأطفال
- البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية
- الإنفاق البذخي
- تأخر المرأة في كثير من المجالات

3- مظاهر التخلف الاقتصادي: لقد ميز المهتمون بشؤون التنمية نوعين من المظاهر وهما المظاهر الاقتصادية للتخلف والمظاهر الاجتماعية[1].

أ- المظاهر الاق تصادية للتخلف:

- التخصص في إنتاج المواد الأولية
- النمو الاقتصادي المشوه
- ضعف القاعدة الصناعية
- التفاوت الإقليمي
- ضعف التراكم الرأسمالي

ب- المظاهر غير الاقتصادية:

-ارتفاع الكثافة السكانية

-انخفاض المستوى الصحي

-شيوع الأمية وانخفاض مستوى التعليم

4- تعريف الفقر: يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحجات الأساسية ، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو إستهلاكه عن الحد الادنى للحصول على الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا[2]

5-جدلية الفقر وأسبابه:إختلف الأخصائيين في أسباب الفقر على النحو التالي:[3]

تفاوت الأسباب التي تفسر فقر الدول. فالفلاسفة اليونانيين ومن بينهم أفلاطون كانوا ينظرون للعبيد (الفقراء) على أنهم يحملون العبودية في جيناتهم. ولا زال البعض يؤمن بأن الذكاء يمكن تفسيره بايلوجيا، إلا

[1]أحمد عارف العساف_ محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن2011 ص18

[2]إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2000 ص 60

[3]أحمد الكواز ،**لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة**،العدد 44 ،سلسلة الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط الكويت2011 ص26

أن هذا الرأي لم يدعم إحصائيا. وهناك من يعتقد بأن الفقر والغنى نتيجة المناخ رغم إشارة لويس 1955 إلى أن الدولة الواحدة من الممكن أن تمر بمراحل ازدهار وتدهور اقتصادي في ظل مناخ غير خاضع للتغير. وقد أشار الجغرافي العربي المسعودي، في القرن العاشر ميلادي إلى أن تقدم العرب وتخلف الأوربيين يقوم على ملاءمة المناخ في الدول العربية وعدم الملاءمة في دول أوروبا. في حين كتاب في القرن العشرين إلى تفسير عكسي مفاده أن سبب تخلف الدول النامية يعود إلى لحرارة والرطوبة وقربها من المناطق الاستوائية.

كما ذهب آخرون بأن سبب الفقر يعود إلى سوء توزيع الدخل. وبالتالي فإن حل مشكلة الفقر يستلزم حلين، الأول رفع مستوى الدخل القومي، (زيادة الدخل مع بقاء حصة الأغنياء ثابتة)، والثاني توفير فرص العمل للفقراء أو الأخذ من الأغنياء والتوزيع على الفقراء (من خلال أدوات السياسة المالية أساسا: الضرائب والإعانات). إلا أن زيادة الدخل القومي لا تبدو أنها شرط ضروري و لا كاف. فشرط الضرورة قد لا يتوفر، حيث أنه من الممكن أن يتحسن وضع الفقراء على حساب الأغنياء من دون ارتفاع الدخل القومي. كما أن الشرط ليس كافيا إذ من الممكن أن يزيد دخل الأغنياء دون انعكاس ذلك على أحوال الفقراء.

إن الموقف القائل بأن تقليل الفقر يتم من خلال رفع معدل نمو الدخل القومي، هو موقف لا زال سائدا بين أغلب الاقتصاديين لا سيما المنتمين للمدرسة النيوكلاسيكية والمحافظين الجدد في الدول المتقدمة في علاقاتهم مع الدول النامية. وقد استخدم هذا الموقف كمبرر لخفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية (لا سيما الصحة والتعليم) كحجة لتعظيم معدل النمو من خلال إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات القابلة للتجارة ذات الكفاءة الأكبر، بالإضافة إلى دعم برامج الخصخصة.

كما اعتبر هذا الموقف أن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء يضر بمعدل النمو، باعتبار أن الأغنياء أكثر ميلا للادخار ومن ثم الاستثمار وبالتالي تعظيم معدل النمو، وأن أي إعادة توزيع تضر بهذا المعدل. و أن إعادة التوزيع سوف تحصل آليا، في الأجل الطويل، من خلال ما يسمى بآلية تساقط ثمرات النمو على الفقراء.

إن القول بارتفاع معدل ادخار الفئات الغنية هو قول قد لا يكون صحيحا دائما، وبالتالي فإن استخدام هذه الحجة لعدم تدخل الدولة لإصلاح سوء توزيع الدخل لا يعتبر مقنعا، أمنيا. ففي الدول الفقيرة التي تتميز بأنماط استهلاك مرتفعة (تغفل أثر محاكاة الدول الغنية أو المتقدمة)، يميل ذوي الدخول المرتفعة إلى استهلاك الحصة الأكبر من الدخول (كما فعل نظراؤهم في أوائل الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر). وفي حالة ادخارهم فقد يفضلون الادخار الخارجي بدلا من الادخار المحلي.

إن ما يجب الاهتمام به في هذا المجال هو في ما إذا كان المزيد من تقليل الفجوة ما بين ذوي الدخل المنخفض والمرتفع من شأنه أن يخفض معدل النم أم لا. [1]وحتى لو افترضنا أن الإجابة بـ نعم. فهل هذا الانخفاض بمعدل النمو لا يمكن تبريره، ولا يعتبر ثمنا مقبولا، إذا ما كان الهدف هو تقليل الوصول لدرجة أفضل من السلم الاجتماعي، وتقليل حجم الفساد، ودعم مشاركة الناس في الحريات السياسية.

[1]المرجع نفسه

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية نظريات ومقاييس

في إطار الفهم الدقيق للتنمية الاقتصادية، حاولنا التطرق إلى النظريات التي عالجت هذا العلم وكذا المقاييس المعتمدة لقياسه، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول نظريات التنمية وعناصر النمو، وفي المطلب الثاني النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية وفي المطلب الثالث ناقشنا مقاييس التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية وعناصر النمو

1- هدف النظرية الاقتصادية:

تهدف النظرية الاقتصادية إلى تحليل ما حصل ومحاولة التكهن والتنبؤ بما سيحصل وفق معطيات معينة، ولا بد من التمييز بينها وبين القانون فهي تدل على قدر من المعرفة توجد بعض الأدلة التي تأكد على صحتها، أما القانون فيدل على قدر من المعرفة تم التأكد من صحتها من واقع التجربة، ويفرق البعض بين النظرية والفرضية ويرى أن الفرضية هي قدر من المعرفة لا يوجد دليل على صحتها فهي بحاجة إلى إثبات صحتها أو نفيها[1].

2- نظريات التنمية الاقتصادية:

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن، من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي[2]:

2-1- نظرية آدم سميث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية، وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة ،**اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجية** ،الطبعة الأولى دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2012 ص 15

[2] فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص 76

ب- تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال: يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات، يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين، المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2-2- نظرية ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج[1].

2-3- النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

[1] المرجع نفسه

أ- سياسة الحرية الاقتصادية، حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع، نظراً لتزايد حدة المنافسة، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر، وتوقف تراكم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية، التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

2-4- نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

2-5- النظرية الكنزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل، في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.[1]

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

[1] المرجع نفسه

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

2-6- نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.

2-7- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفاية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

2-9- نظرية الدفعة القوية:

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار، بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة، الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

2-10- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس[1].

[1] المرجع نفسه

2-11- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية، ومنها البلدان العربية ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

1-النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع، وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية، التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الأحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي[1]:

-نظرية المراحل الخطية.

-نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

-نظرية ثورة التبعية الدولية.

-نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

-نظرية النمو الحديثة.

1-1-نظرية المراحل الخطية:

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد

[1] فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص 81

الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من **خطة مارشال** التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

1-2- نظرية مراحل النمو الاقتصادي عند والت روستو

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه" :مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا."

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعدالصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس :[1]

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق .
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

1-3- نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان" آرثر لويس "أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين، أولهما: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل، وثانيهما: قطاع صناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم[2]

[1] http://www.alukah.net/culture/0/81485/

[2] http://www.alukah.net/culture/0/81485/

1-4- نظرية ثورة التبعية الدولية:

إتجاه آخر سيرى أن التخلف الإقتصادي بالدول النامية يرجع بالأساس لعوامل خارجية بالرغم من اعترافه بوجود عوامل داخلية ، إلا أنه يعتبر تأثيرها لا يقارن بتأثير العوامل الخارجية وهو اتجاه مدرسة التبعية (Dependency) ، فالتخلف ليس مضاد للتنمية وإنما كلاهما نتاج عملية واحدة، تقوم على تعبئة فوائض الدول النامية وتراكمها بالدول المتقدمة ، فلا دول متخلفة بدون دول متقدمة أو العكس، وليس أدل على ذلك بأنه قبل ظهور التنمية لم يكن هناك تخلف اقتصادي بدول العالم الثالث، بالرغم من وجود الفقر وبالتالي فإن هذا الإتجاه يقوم على تفسير حالة التخلف بالإستغلال، وتحديداً إلقاء اللوم على الرأسمالية ، ولذلك فالتبعية ترجع جذورها لروح لماركسية الكلاسيكية، وإن كانت أفكارها تتناقض حقيقة مع الماركسية الكلاسيكية في تفسيرها للتخلف، فبالرغم من أن الماركسية أكدت على أن الرأسمالية هي سبب النزاع ما بين طبقتي البروليتاريا والبورجوازية الرأسمالية داخل الدولة ، والسبب الأساسي للنزاعات الدولية بين الدول الرأسمالية وبينها وبين الدول الفقيرة، إلا أنه افترض أن اصطدام الرأسمالية الصناعية بنظم الإنتاج المتخلفة بالدول الفقيرة، سيؤدي إلى تحولها إلى التصنيع وتحسين وتطوير تلك النظم ، كما أنه افترض تناغم مصالح العمال على الصعيد العالمي وهو ما استدرجته الماركسية اللينينية فيما بعد، ولذلك فالتبعية تُمثل قطيعة نظرية مع الماركسية الكلاسيكية باعتبارها ترى أن الرأسمالية الصناعية رسخت التخلف بالدول النامية ولم تسهم في تحسين وضع تلك الدول، ولعل السبب في ذلك أن ماركس لم يتسنى تحليل واقع المجتمعات غير الأوروبية، وقدا اعتبر الاقتصادي الأمريكي (Paul Baran) أن الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تقوم بأي دور تقدمي بالدول النامية، وبدلا من ذلك فقد قامت بإعاقة التصنيع في بقية العالم غير الرأسمالي للمحافظة على الأرباح الاحتكارية في المركز الرأسمالي[1] .

1-5- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:[2]

- أن النُمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- ن النُمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد

[1] تامر البطراوي 2017/03/28 على الساعة 16.30 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=537697

[2] http://www.alukah.net/culture/0/79854/ مرجع سبق ذكره 16.20 على الساعة 2017/03/28

- الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.
- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

1-6- نظرية النمو الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

[1] http://www.alukah.net/culture/0/80799/17.20 على الساعة 2017/03/28

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية ومحدداتها والعوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي

1-مؤشرات قياس التنمية: من أكثر المؤشرات استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدول أخرى[1]:

- عدد السكان
- متوسط دخل الفرد الحقيقي
- متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية
- مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم

2- **ثلاث قيم تحدد اتجاه التنمية:** إن الاتجاه الجديد في تعريف التنمية الاقتصادية، يرتكز على ثلاث قيم جوهرية تشكل الأساس المتين لعملية الارتقاء المستديم للمجتمع البشري في سعيه نحو حياة أفضل وأكثر إنسانية، وفي نفس الوقت تمثل هذه القيم الجوهرية الثلاث الأهداف العامة للتنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات. ويمكن تحديدها في التالي[2]:

- **توفير قوة المعيشة:** وتعني القدرة على تلبية الحاجات الضرورية بما يشمل الطعام والمأوى والصحة والأمن، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة لجميع البشر، وبذلك تعتبر سياسات تخفيف الفقر وإتاحة فرص العمل وزيادة الدخول شروطا ضرورية، ولكنها لست كافية لإحداث التنمية ما لم تتجه عملية التنمية في أساسها لتوفير الحاجات الضرورية.
- **تقدير الذات:** وتعني أن يكون الشخص إنسانا مكرما، فواحدة من مقومات الحياة الكرمة الشعور بالقيمة وتقدير النفس الإنسانية، وجميع الأفراد والمجتمعات تحاول أن يكون لها شكلا أساسيا في تقدير الذات يطلق عليه أحيانا الهوية، أو الأصالة أو السيادة، وطبيعة هذا التقدير تختلف من مجتمع لآخر ومن أمة لأخرى، ولكنها في العموم قيمة لا بد منها.
- **التحرر من العبودية:** ويقصد بذلك أن يكون الشخص قادرا على الاختيار بحرية تامة، مما يعني التحرر من الجهل والفقر والعادات والمعتقدات الخرافية، والحرية متضمنة أيضا لهدف توسيع مدى الاختيارات الاقتصادية، بالنسبة للأفراد والمجتمعات وتقليل المعوقات الخارجية لمواصلة تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال التنمية.

ويلاحظ الاقتصاديون أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين الحرية والنمو الاقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الاختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضا الحريات الأساسية "السياسية والاقتصادية" وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

---

[1] سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره ص 62

[2] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2014 ص 73

3- **العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي**: هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة، على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في أي بلد، أهم هذه العوامل هي[1]:

- **المواد الطبيعية**: وهي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة، كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية و النوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العمل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي، ما لم يتم استغلال هذا المورد لصالح أبناء مجتمعه،ولتلبية هذا الشرط، أي الاستغلال، يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد ،كما يجب أن تكون كلفة استغلال هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك، أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.
- **الموارد البشرية**: ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما، حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي.

-**رأس المال**: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار، أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية ،كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر، وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية،أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه.

- **مستوى التقدم التكنولوجي**: هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد.
- **التخصص وتقسيم العمل**: بازدياد حجم السوق والتوسع فيه، وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.
- **البيئة الاقتصادية**: إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة . ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساعد تحقق أهداف النمو الاقتصادي.

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع 2010 ، ص 41

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية هي فكر قبل أن يكون تطبيق فلا يمكن بأي حال من الأحول تنمية بلدان متخلفة إلا إذا تطلعت هذه البلدان إلى النهوض وعلى رأسها الحكومات، فالمسألة ليست علم يدرس وإنما فكر يتبنى ويجسد على أرض صلبة قوامها المعرفة والإيمان بالقدرات المتوفرة دون النزوع إلى القومية والجهوية والصراع على المناصب، فإذا استطاعت الدول النامية ركوب فلسفة البناء والتطور وتجاوز عراقيل التخلف والازدهار فهذا سيعود بالخير على جميع أفراد المجتمع والأجيال المتعاقبة، وذلك بتطبيق مفهوم الجودة في التنمية الإقتصادية خاصة وأن الجودة تترك أثار جد إيجابية وهي الفيصل في تحقيق التطور لإقتصاديات الدول من خلال التأثيرات المباشرة في التنمية الإقتصادية تجلت في العديد من الدول المتقدمة، وظهر التخلف في الدول غير المتقدمة بعدم الإهتمام بمفهوم الجودة مما ترك آثارا على جانبي دول الشمال ودول الجنوب.

الفصل الثالث
دور الجودة في تنمية إقتصاديات الدول

تمهيد:

إن الجودة لها آثار كبيرة على تنمية اقتصاديات الدول فتجعل دولا تتطور ودولا تتأخر، ومن الشواهد الدالة على دور الجودة في إحداث ثورات اقتصادية في كثير من الدول المتطور والدول المتطورة حديثا، ما لا يمكن حصره، كما أن فقدان هذا المفهوم لدى كثير من الدول جعلها من ضمن الدول المتأخرة، ومن أجل التوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث فصول كما يلي:

- **المبحث الأول**: الدول المتقدمة والدول النامية
- **المبحث الثاني**: دراسة نموذجية
- **المبحث الثالث**: تحديات تطبيق الجودة في الدول النامية

المبحث الأول: الدول المتقدمة والدول النامية

من أجل معرفة أثر الجودة على اقتصاد التنمية، يجب التعرف على أهم أثر أحدثته الجودة وهو التفريق بين العالم بين من طبقها وبين من تخلى عن تطبيقها، وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، أولهما: العالم والتنمية، والمطلب الثاني: مفهوم دول الجنوب وخصائصه، المطلب الثالث: مفهوم عالم الشمال

المطلب الأول: العالم والتنمية

1- العالم والتنمية:

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي[1]:

يشير تعبير **العالم الأول** إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين، والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها، وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا، وتعدالولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

تلخيص معنى تعبير **العالم الثاني** بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول، تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية.

استُعمل تعبير **العالم الثالث** لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي، في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

العالم الرابع أو **الدول الأقل تطوراً** هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي، مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية:

[1] فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص 73

- متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
- ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشدي،د مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام 2006 هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك 50 دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا.[1]

الشكل رقم03: الضوء في كوريا الجنوبية والظلام في كوريا الشمالية

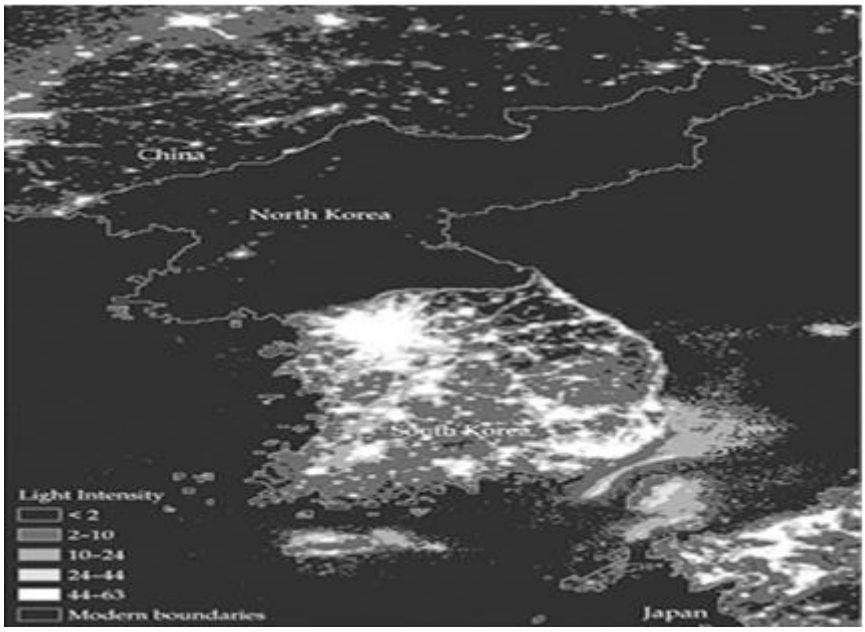

المصدر: أمين حواس،فاطمة الزهراء طاووز، المؤسسة والنمو الإقتصادي،مجلة العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 149

صور قمر إصطناعي توضح الفارق في الإضاء الليلية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

[1] المرجع نفسه

المطلب الثاني: مفهوم دول الجنوب وخصائصها

1- **مفهوم دول الجنوب:** يمكن تعريفها على النحو التالي:[1]

وهي البلدان المتميزة بتعدّد مشاكلها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وسميت بهذا الاسم بسبب وجود خط وهمي يفصل الدول المتقدمة (دول الشمال) عن الدول الفقيرة (دول الجنوب)، لكنه في الحقيقة يمثل اللامساواه واللاعدالة في التنمية، وقد انطلقت هذه التسمية في السبيعينات من القرن الماضي، وقد أطلقت العديد من التسميات على هذه الدول، ومنها: الدول المتخلّفة، الدول النامية، البلدان الهامشيّة، دول الأطراف والدول الأقل تقدّماً، منها دول الجنوب، دول قارّة أفريقيا،دول قارّة آسيا باستثناء اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، دول أمريكا اللاتينية، دول أوقيانيا ما عدا أستراليا ونيوزلندا، حيث تمتاز دول الجنوب ارتفاع نسبة النمو السكانيّ سنوياً، حيث تصل بمعدل 2-3% في أفريقيا، تدّني العمر المتوقّع عند الولادة، ارتفاع نسبة الأميّة حيث تتراوح بين 30-50% في الدول الأكثر فقراً، انتشار ظاهرة الفقر والمجاعات(فالملايين في دول أفريقيا وآسيا يموتون جوعاً سنوّياً)، انخفاض نسبة الفرد من الناتج المحليّ (فالمعدل المحليّ يصل إلى 1000 دولار سنوياً) إلا أنّه لا يتجاوز 10 دولار في موزامبيق، تدّني المستوى الصحيّ والثقافي، ارتفاع معدّل البطالة، التفاوت الحادّ في طبقات المجتمع، الضعف الإنتاجيّ في القطاعات العامة. كما تعيق التمنية في دول الجنوب عوائق داخلية المتمثلة في الانخفاض في الدخل الزراعيّ، وتراجع إنتاجيته بسبب استخدام الوسائل التقليديّة في الزراعة، ونقصٍ حادٍّ في التجهيزات والمعدّات الزراعيّة الحديثة، التفاوت في دخل القطاعات الاقتصاديّة، ممّا دفع الناس إلى هجرة الزراعة والحرف نحو القطاع الآخر، فتضخّمت المدن بالسكّان، وازدادت الأحياء العشوائيّة البائسة، النمو السكانيّ السريع، والذي تخطّى سرعة النمو الاقتصاديّ، ممّا أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، وتدهور الخدمات المتنوّعة، ارتفاع نسبة الأميّة، وغياب العقليّة المثقفة المؤسسّة، ممّا أدّى إلى الاستهلاك التفاخريّ بدلاً من الاستثمار الإنتاجي . نقص في الكفاءات الصناعيّة، والكوادر العليا، بالتالي نموّ الاستدانة والاستعانة بالخبراء وبكلفةٍ عالية . انتشار الجفاف والتصحّر والفيضانات، وتدهور التربة المتمثلة بالعوائق الطبيعيّة .عوائق خارجية التقسيم الدوليّ للعمل، حيث تعمل الشركات المتعدّدة الجنسيات على تنمية فروع صناعيّة وفق مصالحها الاقتصاديّة، ممّا يزيد من التفاوت بين القطاعات، ويخلق ثنائيّة الاقتصاد، السيطرة التكنولوجيّة من قبل الدول الصناعيّة، ممّا يزيد من تكلفة التقنيات المتطوّرة، وتتجنّب الدول تصديرها لحساباتٍ استراتيجيّة . سيطرة الدول على أسعار الموادّ الأوليّة التي تصدرها الدول النامية، خدمة الديْن التي ترهق موازنة

[1] سارة زقية، مفهوم دول الجنوب، تاريخ الإطلاع 17-02-2017 على الساعة 5 مساءا- http://mawdoo3.com

الحكومات، وتُقلّص تطلعاتها التنمويّة، كما تفرض المؤسسات الدائنة شروطاً، تلزم الحكومات مقابل الديون والأقساط

2- **خصائص الدول النامية:**

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث:[1]

الخصائص الاجتماعية :

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع معدل الوفيات
- ارتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

الخصائص السياسية:

- الديكتاتورية.
- التبعية للخارج.
- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

الخصائص الإدارية:

- الفساد الإداري.
- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية.

الخصائص الاقتصادية:

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.

[1] فارس رشيد البياتي مرجع سبق ذكره ص 70

- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

المطلب الثالث: مفهوم عالم الشمال وخصائصه

1- **مفهوم عالم الشمال**: هو مصطلحٌ سياسيٌ، واقتصاديٌ، ظهرَ في القرن العشرين للميلاد، والهدف منه الإشارة إلى مجموعةِ الدُول الأوروبيّة التي تتميزُ بتطورها في العديدِ من المجالات الاقتصاديّة، والصناعيّة، والتجاريّة، وأيضاً يعرفُ مفهوم عالم الشمال بأنّه التعريفُ الذي ارتبطَ بالدُولِ التي توجدُ في القسم الشماليّ من الأرض، وتحديداً في قارةِ أوروبا، ومنها السويد، والدنمارك، والنرويج، وفنلندا، وغيرها مِن الدُولِ التي تمتدُ حتّى المحيط الأطلسيّ .إن استخدامَ مفهوم عالم الشمال وربطه بتلك الدُول الأوروبيّة، يهدفُ إلى الفصلِ بينها وبين الدُولِ التي توجدُ في القسمِ الجنوبيّ مِن الأرض في قارةِ أوروبا، والتي يُطلقُ عليها مسمى عالم الجنوب، وتفتقرُ هذه الدول إلى العديدِ مِن الخصائص الموجودة في دُولِ عالم الشمال مثل: عدم قدرتها على التطور، أو النموّ الاقتصاديّ السريع .

-**خصائص عالم الشمال**: يتميزُ عالم الشمال بمجموعةٍ من الخصائص، وهي :

- انخفاض معدل نمو السكان؛ إذ تعتبرُ مجتمعات عالم الشمال صغيرةً مِن حيث عدد السكان، ولا تشهدُ أي تزايدٍ كبيرٍ في نسبِ المواليد التي تصلُ إلى .1%تطور التعليم في عالم الشمال؛ وذلك لاهتمام الدول الموجودة فيه بتقديمِ كافة الوسائل التي تدعمِ قطاع التعليم، وساهم ذلك في تقليلِ نسبة الأميّة .
- نمو القطاع الاقتصاديّ: إذ إنّ الناتج المحليّ لدُولِ عالم الشمال يشهدُ ارتفاعاً مستمراً، فتشيرُ الدراسات الاقتصاديّة إلى أن نسبةَ 80% من ناتج الاقتصاد العالميّ ينتجُ من خلال دُولِ عالم الشمال .
- تطور قطاع الصناعة، حيث يشهد قطاع الصناعة في مُختلفِ مجالاتهِ تطوراً ملحوظاً في عالم الشمال، ويؤثرُ تأثيراً مباشراً على نسبة الصناعة في الاقتصاد العالميّ
- ارتفاع معدلات التنمية البشريّة، والتي تساهم في تطورِ مجتمعات دول عالم الشمال، وخصوصاً في زيادةِ الحصّة الاقتصاديّة للفردِ الواحد، وتطور قطاع الرعاية الصحيّة، وارتفاع متوسط أعمار الأفراد .[1]

[1] - http://mawdoo3.com مفهوم عالم الشمال 17-02-2017 مجد خضر تاريخ الاطلاع

عوامل تطور عالم الشمال: توجدُ مجموعةٌ مِن العوامل المرتبطة بتطورِ عالم الشمال، ومنها :الثروات الطبيعيّة، والمالية التي تقدّم الدعمِ للعديدِ مِن المشروعات الاستثماريّة، والإنتاجيّة .يحتوي عالم الشمال على مجموعةٍ من المراكز، والمعاهد العلميّة التي تهدفُ إلى دعمِ التطور العلميّ، والمعرفيّ، تعتبرُ جيوش دول عالم الشمال من الجيوش القويّة عسكرياً، يعتمدُ عالم الشمال على تطبيقِ العولمة في العديدِ من مجالات الحياة العامة، تعدُ دُول عالم الشمال من الدول التي تؤثرُ على القرارات السياسيّة العالميّة.[1]

الجدول رقم 02: الفرق بين عالم الشمال وعالم الجنوب

عالم الشمال	عالم الجنوب
-توفر الغذاء تتوفر كمياتٌ مناسبةٌ مِن الغذاء لكافةِ أفراد المجتمع. -تطور الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المتطورة بشكل مستمر -النمو الإقتصادي يشهد نموا اقتصاديا مستمرا.	-لا تتوفرُ حصصٌ متساويةٌ من الغذاء للعديد من الأفراد. -يعاني قطاع الصناعة من صعوبة في التطور بسبب عدم توفر الموارد الكافية. -يعاني الإقتصاد من عجز في النمو، وصعوبة في التطور.

المصدر: http://mawdoo3.com مجد خضر تاريخ الاطلاع 17-02-2017 مفهوم عالم الشمال

الجدول يوضح الفرق بين عالم الشمال وعالم الجنوب حيث يختلفُ عالم الشمال عن عالم الجنوب بوجودِ مجموعةٍ من الفروقات بفي مختلف القطاعات.

الجدول رقم 03: متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في للتنمية في مختلف المناطق (1980-1997) بالنسبة المئوية.

	1990-1980	1997-1990
شرق آسيا	7.5	9,4
أمريكا اللاتينية والوسطى	1.6	3.8
جنوب شرق آسيا	5.6	5.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1.8	2.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.1	2.9
(البلدان عالية الدخل)	3.2	2.2

Source : Abdelhamid Merad-Boudia, économie du dévloppement,l'harmattan,universite pierre-Mendés-FRANCE 2012, page 129

[1] – http://mawdoo3.com مجد خضر تاريخ الاطلاع 17-02-2017 مفهوم عالم الشمال

المبحث الثاني: دراسة نموذجية

من أجل تحديد آثار الجودة على التنمية الاقتصادية، خصصنا هذا المبحث للدراسة نموذجية لبعض الدول التي تطورت ومنا اليابان وسنغافورة وع مقارنتها مع دول مصر، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، أولهما لماذا تقدمت اليابان وتأخرت مصر، المطلب الثاني: لماذا نجحت سنغافورة، المطل الثالث: لماذا لم تتحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا

المطلب الأول: تقدم اليابان وتأخر مصر

1- لماذا تقدمت اليابان وتأخرت مصر:

يطرح المؤرخ العربي شارل عيساوي (سؤالا جوهريا في ورقته: لماذا اليابان؟ لماذا تقدمت اليابان رغم أسبقية مصر في التحديث، ولماذا دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي فعلتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولماذا ليس العراق الذي تنبأت به العديد من التقارير خلال المئة والخمسين سنة الماضية كمرشح شديد للتقدم الاقتصادي بفعل إمكانياته الاقتصادية: أراض صغيرة، وثروة معدنية، وأنهار صالحة للملاحة (قبل الكوارث السياسية التي حلت بالعراق) بالإضافة إلى قربه من الهند وتركيا ومراكز اقتصادية هامة أخرى.

ويستطرد عيساوي بالقول بأن مصر كانت في وضع أفضل من اليابان في القرن التاسع عشر، فرغم اهتمام اليابانيين في القرن الثامن عشر بالعلوم الأوربية، مقارنة بالعرب والاتراك إلا أنه منذ بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر وبسبب إقامة المدارس والبعثات على يد محمد علي انعكس الأمر، فقد فهم رفاعة الطهطاوي (في كتابه تخليص الإبريز في فهم باريز) عام 1934 فهما قويا للمجتمع والسياسة الفرنسية، وأنشأ يوسف حكيكان، المصري الأرميني، مدرسة الهندسة المصرية في عام 1830، كما أن متوسط دخل الفرد المصري، كان في عام 1913، أعلى بقليل من الفرد الياباني، ونصيب الفرد المصري من التجارة الخارجية يعادل ضعفي اليابان، وشبكة السكك الحديدية المصرية أكثر تغطية مقارنة باليابان آخذين بنظر الاعتبار المساحة المأهولة بالسكان. كما تمتعت مصر بفائض زراعي، حيث وصلت إنتاجية الهكتار في مصر في عام 1844 ما يساوي نظيره في فرنسا وألمانيا. وأكبر من ذلك السائد في أوربا الشمالية والشرقية ووسط أوربا، بالإضافة إلى أن مصر آنذاك دولة حضرية حيث سكن مدنها حوالي 10 بالمائة من السكان وهي نفس النسبة السائدة في فرنسا في عام 1800، أما على الجانب الياباني، فقد خلص التقييم الغربي لها آنذاك أي في عام 1881، بالقول " لا نعتقد أنها سوف تصبح دولة غنية أبدا .....فاليابانيون جنس سعيد ويرضى بالقليل، وليس من المرجح أن يحققوا الكثير"، والتقييم الغربي الآخر القائل" أن النظام المصرفي الوطني في اليابان هو مجرد أحد الأمثلة على عبثية المحاولة التي استهدفت نقل التقدم الغربي إلى بيئة شرقية.[1]

[1] أحمد كواز، مرجع سبق ذكره ص 92

ففي هذا الجزء من العالم تبدو المبادئ التي عرفت وترسخت في الغرب وكأنها تفتقد كل ما فيها من فضليه وحيوية وتميل للفساد والتهالك" وتقييم غربي ثالث في عام 1900:" ينبغي ألا يكون لليابانيين أية علاقة بالأعمال، فالياباني لا يملك أي ذكاء في مجال الأعمال".

إذن لماذا سبقت اليابان مصر، وتحولت إلى دولة متقدمة، في حين ظلت مصر دولة نامية ؟ يورد ضاهر 1999 العديد من الأسباب منها:

– رغم أسبقية محمد علي 1805-1847 في تحديث مصر (ربع قرن قبل السلطة العثمانية، ونصف قرن قبل اليابان) ورغم أن إنجازات محمد علي لا تقل أهمية عن إنجازات فترة الميجي (بداية فترة النهوض الحديثة باليابان) (1868-1912)، إلا أن من خلف محمد علي كان مغايرا له في سياساته من حيث الإكثار من القروض، والبذخ، وتدمير البنى الأساسية للاقتصاد المصري داخليا، وتسريح الآلاف من الجنود والضباط والسماح بمشاركة وزراء أجانب بحكم ، والاستنجاد بالجيش البريطاني لضرب انتفاضة الجيش المصري، والانتهاء بالاحتلال البريطاني في عام 1882، وتحول شعار مصر للمصريين، والسيادة الوطنية أيام محمد علي إلى "مصر قطعة أوربية" أيام الخويدي إسماعيل.

– رهن محمد علي مشروع التحديث المصري بالجانب الفرنسي فقط، وعند اشتداد الصراع الفرنسي البريطاني سعت بريطاني لإسقاط محمد علي على اعتباره ممثلا للنفوذ الفرنسي باتفاقية لندن عام 1840

– سبقت إصلاحات الميجي (يشير لقب الميجي إلى الحاكم المستنير الذي أطلق عليه المصلح "موتسوهيوتو" الذي قام بالانقلاب لسحق الحكومة الإقطاعية السابقة في عام 1868 وفام بإنهاء حكم عائلة "توكوغاوا" الاقتصادية والعسكرية الإصلاحات السياسية والاجتماعية لضمان حماية الإصلاحات من التدخلات الأجنبية.

– الحرص على ضمان السلم الاجتماعي، والاستفادة من التراكم الإيجابي الذي تم في مرحلة توكوغاوا، أو مرحلة العزلة الطوعية عن الغرب(في عهده نقلت العاصمة من كيوتو إلى آدو المعروفة حاليا باسم طوكيو، ووضع قواعد صارمة للعزلة عن الخارج منذ 1642 واستمرت لمدة قرنان ونصف ولغاية فتح السواحل اليابانية من قبل الأسطول الأمريكي في عام 1853)

– انتهت فترة محمد علي دون وجود عقد اجتماعي ممثل لدستور مستنير وإصلاحي (وإستبدال الدستور أنذاك بمجالس تمثيلية منتخبة تضمن الأعيان يتم اختيارهم أشبه ما يكون بالتعيين). في حين ولد دستور عصري فترة الميجي دستور عام 1889 الذي سمح بتجربة سياسية جديدة، رغم وجود الكثير من الإصلاحات المطلقة للحاكم وتم فض التشابك ما بين المفاهيم الغربية التي تمجد الفرد[1]، وتلك التي تمجد

[1] نفس المرجع ص 92

الإمبراطور، وتم الوصول أثناء حكم الميجي إلى تفاهم يرفض مقولات التغريب التي تمجد الفرد على حساب الجماعة مع التمسك بالأصالة اليابانية.

2- من أسباب تقدم اليابان على مصر وتطورها اقتصاديا أيضا:

- نعمت اليابان بثلاثة قرون من السلام وبإنفاق عسكري منخفض (حتى بداية ممارستها السياسة الاستعمارية في تسعينات القرن التاسع عشر)، في حين أنفقت مصر في عهد محمد علي وإسماعيل مبالغ ضخمة على الدفاع من دون تخصيص نفس الاهتمام لمشروعات التنمية، إلا أنه يجب التنبيه هنا إلى أن ذلك يجب أن لا يوحي بأهمية العامل الخارجي فقط لتفسير تفوق اليابان وتلكؤ مصر. فقد أشار أمين إلى أن العوامل الخارجية تفسر بالكامل فشل تجارب التنمية العربية قبل أن تفتح قسرا على العالم على يد الو م أ وهو الأمر الذي يفسر أداؤها الفريد داخليا. "كانت اليابان متخلفة اقتصاديا ولكنها ليست متخلفة ثقافيا "

إظافة إلى ماسبق فإن اليابان نجحت بسبب[1]:

الوسائل المتبعة من قبل الحكومة اليابانية بخصوص تشجيع الصناعة لم تكن مختلفة كثيرا عن تلك المتبعة بشكل واسع في العالم: التفضيلات الضريبية، الدعم، وسياسة القروض الميسرة، والمساعدة في مجالات البحث والتطوير، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوشطة، والحد من الدخول، وتنسيق الناتج والصادرات، وإقامة البنية الأساسية، وما شابه ذلك. وبينما نجد تشابها في العناصر إلا أن وزارة التجارة الدولية والصناعة قد قامت بتطبيقها بفاعلية أكثر من الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك ، فإن وزراة التجارة الدولية والصناعة كان لديها مجموعة من الادوات الأكثر مرونة بخصوص مشاركة المعلومات وإجراءات التنظيم بين القطاعات المتنوعة للمستفيدين بما في ذلك:

أ- وضع الرؤيا والأهداف

ب- المجالس الإستشارية

ت- الروابط الوثيقة مع منظمات الأعمال

ث- الإرشاد الإداري وشبكة العلاقات الإنسانية من خلال التنقلات الدورية بين الأفراد وأماكوادري (تولي المناصب العالية في الشركات الخاصة بعد التقاعد المبكر وذلك تحت تأثير وزارة التجارة الدولية والصناعة)

[1] كينئيشي أو نو، **التنمية الإقتصادية في اليابان**، الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق القاهرة في نوفمبر 2007 ص 221

كثيرا ما يقال إن وزارة التجارة الدولية والصناعة قد قامت بإختيار الصناعات المستهدفة بإستخدام المقاييس التقليدية للدخل ومقاييس الإنتاجية، بعبارة أخرى فإن الصناعات التي تتمتع بطلب عالمي متزايد كان من المتوقع لها النمو بقوة، وأن الصناعات المتوقع زيادة إنتاجياتها بسرعة قد تم إختيارها بغرض التشجيع. ولكن هذا الشرح يعتبر إلى حد ما بسيطا جدا وبديهيا. ومن المؤكد أن معظم الدول كانت لتنحو هذا النحو إذا كان ذلك ممكنا. السؤوال الحقيقي تمثل في كيف قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة بذلك بنجاح، وكيف تم اختيار الصناعات وكيف أمكن تجنب العديد من القرارات الخاطئة في الممارسة العملية. علينا أن نسأل بدقة كيف أمكن جمع المعلومات المطلوبة بطريقة صحيحة، وكيف أمكن توقع الطلب والإنتاجية والقدرة على المنافسة، وكذلك كيف أمكن تقييم القدرات المحتملة لكل شركة وصناعة. وبصدد إختيار الصناعات، فإن وزارة التجارة الدولية والصناعة لم تعتمد على المعادلات الموجودة أو النماذج القياسية كمصدر من مصاردر المعلوما والامر الذي ربما يعتبر أكثر دهشة هو أن المعلومات المهمة والتتبع الدقيق قد ظهر من خلال الإتصالات اليومية لوزارة التجارة الدولية والصناعة مع القطاع الخاص.

وهناك قضايا نظرية مثيرة أخرى وتتعلق بالتصنيع في الخمسينيات والستنيات نذكر من بينها:

- **المنافسة الفائقة:** إن أحد الأسباب المهمة للتدخل الرسمي خلال الفترة السابقة واللاحقة على الحرب كان متمثلا في المنافسة الفائقة. وفي أوقات الكساد الإقتصادي، فإن الحكومة اليابانية كانت غالبا ما تطلب من الصناعات تحديد حجم الناتج، التخلص من قدرات تحقيق الفائض وتقبل إستراتيجيات الدمج. بالإضافة إلى أن الحكومة غالبا ما تلجأ إلى تحديد حصة للصادرات وذلك لتدراك الإتهام الخاص بالصاردات الجارفة من جانب شركائها التجاريين. ويعارض أحد الليبراليين الإقتصاديين فكرة المنافسة الفائقة بإعتبارها فكرة متناقضة.
- **تشجيع الصناعة الوليدة:** وتعتبر من النظريات الكلاسيكية في التصنيع والتي إقترحت في القرن التاسع عشر. وبإختصار، فإن هذه النظرية ترى أن الصناعات الناشئة والتي تعد تكلفتها الأولية مرتفعة يجب حمايتها بشكل مؤقت من خلال التعريفة الجمركية، وذلك بشرط أن تكون قادرة على خفض التكلفة مع مرور الوقت وتراكم الخبرة لديها. وهناك محاذير معروفة لهذه المقولة تشير إلى ضرورة ارتفاع قيمة الأرباح المؤجلة، والمخصومة جيدا على تكلفة الحماية الأولية المفروضة. ومرة أخرى فإن إرتفاع العائد أو ما يسمى أثر التعلم هو المحدد الأساسي في نجاح تشجيع الصناعات الوليدة.[1]

[1] نفس المرجع

المطلب الثاني: نجاح سنغافورة والنموذج السوفيتي للتنمية

1- لماذا نجحت سنغافورة :

تطورة سنغافورة إستنادا إلى مايلي[1]:

تعود سنغافورة إلى قرية للصيادين أسسها البريطاني السير ستامفورد رافلز في عام 1819، من دون موارد طبيعية، وفيها قاعدتان عسكريتان، ولكنها خليط من المهاجرين القادمين أساسا من الصين وماليزيا والهند. وبعد أن غادر البريطانيون منطقة جنوب شرق آسيا في ستينيات القرن الماضي، لم تجد سنغافورة إلا الانضمام لاتحاد الملايو (ما يعرف باسم ماليزيا) في عام 1963 إلا أن هذا الاتحاد لم يدم طويلا بسبب رغبة سكان الملايو المسلمين في احتواء سنغافورة غير آبهين بحقوق الغالبية الصينية البوذية، الأمر الذي انتهى لاحقا بخروج سنغافورة من اتحاد الملايو في عام 1965 وإعلان استقلالها في العام ذاته.

ويورد لي كوان مؤسس سنغافورة الحديثة (رئيس الوزراء للفترة الممتدة 1959-1990 والمعروف بالدكتاتور الرشيد)، إلا أنه ورث اقتصادا بمعدل بطالة 15 بالمائة، مع تخلف بالبنية الأساسية، وانهيار الأمن، ولا وجود لقوات الشرطة، مع غليان عرقي يهدد بالانفجار، وانسحاب بريطانيا التي كانت أنشطتها توفر 30 ألف فرصة عمل، وتولد حوالي 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ظل هذه المعطيات، وغيرها بدأ يو في بناء سنغافورة بدء من تشجيع السياحة إلا أنه ثبت أنها لم تف بحل المشاكل المتراكمة خاصة حل مشكلة البطالة. لذا تم الانتقال إلى إنشاء المصانع الصغيرة القائمة على تجميع المنتجات الأجنبية على أمل تصنيعها محليا لاحقا. في ظل التجربة والخطأ، كان المبدأ الرئيسي هو الاعتماد على الأكفأ بغض النظر عن دينه أو قوميته، والاهتمام بالنتيجة،

بعد وصول حزب يو للسلطة في عام 1959 (لا تزال الخارجية والدفاع بيد البريطانيين آنذاك) تم إعلان أول خطة اقتصادية اعتمدت على التصنيع كثيف العمل (من خلال مجلس التنمية الاقتصادية)، وتم تكثيف العمل بالمناطق والمدن الصناعية حسب مختلف التخصصات، وجذب الاستثمار الأجنبي، المحافظة على علاقات مستقرة وسليمة مع دول الجوار (الصين وماليزيا أساسا)، مع اهتمام خاص بخدمات الموانئ والحاويات (أصبحت سنغافورة تستقبل حوالي 70 بالمائة من تجارة حاويات العالم)، بالإضافة إلى خدماتها المالية.

وقد تم ذلك من خلال أليات الاقتصاد المختلط (قوى سوق وتخطيط اقتصادي) وبتحول مرحلي من عدم استقرار وبطالة في ستينات القرن الماضي، إلى تحرك نحو صناع كثيفة العمل في السبعينات، فالصناعات الثقيلة والمتقدمة تقنيا في الثمانينات، إلى الخدمات الصناعية في التسعينات، والبحث والتطوير

[1] أحمد الكواز مرجع سبق ذكره ص 32

في الألفية الثالثة، وذلك من خلال نظام تدريب مهني يعتبر من أفضل الأنظمة على المستوى الدولي وإنشاء ما سمي بـ شهادة التجارة الوطنية لتوفر احتياجات الصناعة بالمقاييس المطلوبة. وإدخال برامج التدريب المستمر، وإصدار خطة في عام 1991 للتعامل مع مستجدات المرحلة القادمة: تحويل سنغافورة إلى أول أمة متطورة خلال 30-40 سنة القادمة.

ولعل من أهم المبادئ التي اعتمدت عليها التجربة السنغافورية بعد الاستقلال هو انتهاج مبدأ العدالة الاجتماعية وليس الرعاية الاجتماعية بدء من توفير مسكن لكل مواطن (من خلال هيئة الإسكان والتنمية)، وإغلاق السجون وبناء المدارس بدلا منها، وتقديم الدعم الحكومي للتعليم والصحة. وقد تم ذلك بتمويل أساسي من صندوق التوفير المركزي الذي بدأ بخصم 5 بالمائة من راتب الموظفين لترتفع إلى 25 بالمائة وكان هناك تصور مسبق بضرورة إعادة توزيع الثروة لتعميق الاستثمار، الشرط الرئيسي للعمل الجاد والمخلص لصالح الدولة، سنغافورة.

وكان هناك حرص أن يتم ضغط الإنفاق الحكومي الجاري (وصل إلى 20 بالمائة مقارنة بـ 33 بالمائة في الدول الصناعية)، و اتجاه معاكس للإنفاق الاستثماري، ممولا أساسا صندوق التوفير المركزي المشار إليه أعلاه وصندوق توفير البريد. وضرائب مباشرة بلغت حوالي ثلثي العوائد الضريبية، مع اتجاه لخفض هذه الضرائب المباشرة على الشركات والأفراد لغاية بلوغها النصف في العوائد الضريبية وتحول العبء الضريبي لاحقا إلى الضريبة على الاستهلاك. مع وجود مديونية خارجية.

كما كان ضمن أحد مبادئ نجاح التجربة السنغافورية هو المحافظة على حكومة نظيفة اليد.

فبعد فوز الحكومة "يو" في الانتخابات لعام 1959 قام جميع أعضاء الحكومة بلبس قمصان خفيفة، وسراويل بيضاء كرمز للطهارة والأمانة والنقاء. وتم التأكد على أن كل دولار من العائدات يسجل ويصل

إلى مستحقيه، دون أن يقتطع منه أي جزء في الطريق. وتم ذلك من خلال مكتب التحقيق في ممارسات الفساد" الذي كان مستشريا قبل ذلك ما بين المستويات الدنيا والوسطى من أفراد الشرطة، وبعض مسؤولي تنفيذ القوانين خاصة المرتبطة بالأراضي. وتم تفعيل أهم إجراء لمحاربة الفساد في عام 1960 من خلال مبدأ من أين لك هذا من خلال السماح للحاكم بالتحقيق في ثروات من يعيشوا مستويات بذخ دون أن تسمح لهم مصادر دخلهم بذلك. وتم بناءا على ذلك تنفيذ الجهاز التنفيذي، تدريجيا من كل الفاسدين بدءا من الموظفين العموميين وإنتهاءا بالوزراء[1].

[1] نفس المرجع

الجدول رقم04: معدل نمو التنانين الآسيوية بالنسبة المئوية:

الفترة البلد	1980-1965	1987-1980
سنغافورة	12.2	6
كوريا الجنوبية	16.6	10

Source : matouk belattaf ,economie du dévloppemeent,office des publucaion universitaires 02-2010,place central ,Ben-aknoune-ALGER 2010 , PAGE 52

1-1-دور القطاع العام في البنيان الاقتصادي السنغافوري:

يعمل القطاع العام في سنغافورة كمستثمر وكمحفز للتنمية الاقتصادية وتهيئة بيئة مثالية للإبداع والابتكار؛ فالحكومة السنغافورية تمتلك اثنين من صناديق الثروة السيادية هما «تيماسيك القابضة Temasek Holdings»و «جي آي سي الخاصة المحدودة GIC Private Limited» ، حيث يتم استخدامهم لإدارة أصول واحتياطيات البلاد. في البداية كان دور الدولة موجهًا أكثر لإدارة الصناعات؛ من أجل التنمية الاقتصادية، ولكن في العقود الأخيرة، تحولت أهداف صناديق الثروة السيادية في سنغافورة إلى نطاق تجاري، كما تسعى الحكومة إلى تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات.

تلعب شركات القطاع العام دورًا كبيرًا في الاقتصاد، بداية من العام 2012 بلغت أعلى 6 شركات مرتبطة بالحكومة ، حوالي 17% من القيمة الإجمالية للبورصة السنغافورية .SGX كما أن هذه الشركات المملوكة للدولة كليًا أو جزئيًا، تعمل على أسس تجارية واحترفية، ولا تُمنح أية ميزة تنافسية على الشركات المملوكة للقطاع الخاص. كما تبرز هذه الشركات في قطاعات استراتيجية للاقتصاد، مثل الاتصالات والإعلام والنقل العام والدفاع والموانئ والمطارات، وكذلك البنوك والشحن والطيران والبنية التحتية والعقارات.

وبحلول العام 2014 أصبحت «تيماسيك القابضة Temasek Holdings» تمتلك 69 مليار دولار سنغافوري من الأصول، بما يمثل 7% من القيمة الإجمالية للشركات المدرجة في سنغافورة[1].

[1] https://www.sasapost.com/singapores-economy/2017-05-02 تاريخ الإطلاع

2- **النموذج السوفييتي للتنمية:** مثل تحول الإتحاد السوفياتي من مجتمع يهيمن عليه الطابع الفلاحي في عشرينيات القرن العشرين إلى واحد من القوتين العالميتين العظيمتين بقطاع صناعي واسع وشعب حضري بحلول الستينيات عملية أو صيرورة جلبت قدرا كبيرا من الإهتمام في أجزاء أخرى من العالم، ففي عالم الجنوب استخلصت " التجارب الإشتراكية" دروسا وأمالا مما حدث في الإتحاد السوفييتي[1].

ففي عشية الحرب العالمية الأولى، كانت الزراعة تسهم بأكثر من 50 بالمائة من الدخل القومي وقرابة ثلاث أرباع من العمالة فيما كان يعرف حينئذ بإمبراطورية روسيا القيصرية. وكانت الزراعة تحت هيمنة إنتاج فلاحي صغير الحجم جدا. وقد أدت ثورة أكتوبر لعام 1917 إلى القضاء على القياصرة من قبل البلاشفة بقيادة فلاديمير لينين.ووفقا لتنظير ماركس عن الطريق للوصول إلى مجتمعات اشتراكية فإن الثورة التي ستؤدي إلى مثل ذلك المجتمع لا بد أن تقودها طبقة عمالية صناعية حضرية للقضاء على النظام الرأسمالي.لكن هذا الأمر وبكل وضوح لم يكن ينطبق على المثال الروسي، مما جعله يمثل تحديا لأفكار التحول الخطي في نموذج ماركس ولذلك ركز النموذج الإشتراكي الذي تبناه الإتحاد السوفيتي تحت زعامة لينين على خلق اقتصاد صناعي حضري. وقدمت تلك السياسات وفقا للسياسة الإقتصادية الجديدة في عشرينيات القرن الماضي. وعكس التركيز الصناعي لتلك السياسة أفكار لينين عن الحداثة والإبتعاد عن الفلاحة التقليدية والسياسات الإقتصادية المرتكزة على الزراعة.وفي المجال الإقتصادي اتخذت أجهزة الدولة كل القرارات المتعلقة بماذا ينتج وكيف وأين.ووفقا للمعايير السياسية تعرضت المعارضة للحزب الشيوعي الذي شكل الحكومة للقمع بشكل متنام.

وفي 1929 م وصل جوزيف ستابين للسلطة وعمل على تفعيل المشروع السوفيتي فيما يتعلق بالملكية الإشتراكية للإنتاج، ومع أنها اتبعت نفس المبادئ الإشتراكية العريضة كما فعل لينين، إلا أن الستالينية تضمنت توسيع نطاق الملكية.

[1] كاتي ويليس، نظريات التنمية وتطبيقاتها، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، السعودية 2012 ص 104

المطلب الثالث: سبب عدم تحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا

1- لماذا لم تتحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا هناك عدة عوامل نذكر منها:

يعود سبب عدم تحول أغلب الدول النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا للأسباب التالية[1]:

- العوامل الجغرافية البيئية
- **الاقتدار التكنولوجي**: بسبب سيادة الدول القوية أو التنموية في الدول المتقدمة وسيادة الدول الضعيفة أو الرخوة في الدول النامية
- **العوامل الاجتماعية والسياسية**: بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية التي بطبيعتها جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة للدولة.
- ضعف المؤسسات واستشراء الفساد، ويسري القول هنا على المؤسسات الرسمية، المتمثلة في الأعراف والتقاليد والعادات والمحاربة للسلوك التنموي في الإدارة الاقتصادية.
- كما تندرج طبيعة النظم السياسية كأحد الأسباب وراء تسريع أو تباطء التحول لدول متقدمة. فالقناعة السائدة بأن نظم الحكم الديمقراطي تساعد في عملية التحول، في حين تعرقل النظم الدكتاتورية هذه العملية، إلا أن التجارب التاريخية غير متسقة في هذا المجال. فمن النادر جدا وجود تجربة اقتصادية حولت بلد معين من نامي إلى متقدم اعتماد على نفس نظام الحكم طيلة فترة التحول. إلا أن الثابت هو أن الحكم الديمقراطي هو أمر ضروري وملح لضمان الحرية الفردية والحرية السياسية.

2- **أسباب إظافية لفشل الدول النامية في التحول**: يعود سبب الفشل أيضا إلى أحد الأسباب التالية:

- استنزاف الموارد
- بسبب السياسات المنتهجة
- أهم آليات تأثير السياسات على الفقر
- بسبب السياسات الاقتصادية الكنزية
- بسبب آلية عمل مساعدات التنمية
- بسبب السياسات الصناعية والزراعية

[1] أحمد الكواز مرجع سبق ذكره ص 32

إظافة إلى ماسبق فإن الأسباب التاريخية تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم تطور الدول النامية وذلك كون هذه الدول كانت مستعمرات للدول العظمى بعد الثورة الصناعية التي إحتاجت إلى الموارد الطبيعية وكذا البحث عن الأسواق خارجية هادفة إلى تسويق منتجاتها دون تكلفة إظافية تتعلق بالضرائب والجباية للأسواق التي ينتجها مثل هذا الإحتلال، ورغم إستقلال الدول النامية منذ فترات طويلة إلا أنها لا يزال معظمها يتمع بالتبعية للدول المستعمرة سابقا، وهذه التبعية إما إقتصادية، إجتماعية وفي بعض الأحيان سياسية، بحيث أن الدول النامية ليس لها سيادة في إتخاذ القرارات المصيرية كونها ضعيفة إقتصاديا وعسكريا وأي قرارات يراعى فيها مصالح الدول العظمى، كما أن دور المستعمر خلال القرون التي مرت على إحتلالها للدول شوهت المنظومة الإجتماعية والعلمية والثقافية، لكثير من الدول بهدف جعلها تابعة لها بعد إستقلالها، خاصة وأن الإختلافات الإيديولجية بين المستعمر والمحتل والصراعات التاريخية عبر الأزمنة عمقة هوة العداوة بين هذين الفريقين، فإنتهجوا سياسة القوي يأكل الضعيف.

المبحث الثالث: تحديات تطبيق الجودة في الدول النامية

يتناول هذا المبحث تحديات تطبيق الجودة في الدول النامية، وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى الدول العربية بسبب الخصوصية التي تميزها عن غيرها من الدول النامية كون أن جميع المقومات المطلوبة متوفرة، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث المطلب الأول: لماذا التأخر عن الركب، المطلب الثاني: هجرة الكفاءات، المطلب الثالث: سبل الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية.

المطلب الأول: العرب و التأخر عن الركب

1- أسباب تخلّف العرب:

تأخّر العرب بشكل كبير عن ركب الأمم المتقدّمة للحضارة، وذلك يعود لعدّة أسبابها، منها [1] :

- **الاعتماد على نظام الأقدمية:** أغلب الأنظمة المطبّقة في المؤسسات العربية تُقدّس نظام الأقدميّة والخبرة في كلّ أمر، فهو أمرّ جيّد مع زمرة قليلة، إلاّ أنّه أمر مضرّ إذا طُبّق مع الجميع، بحيث إنّ الفرد العربي وتحديداً الشّاب يُعامل على أنه قليل الخبرة وغير كامل الأهليّة لتسلّم أي نوع من المراكز القياديّة حتى يبلغ من عمره عتياً، ليتقلّد هذه المناصب الحيويّة، فيمكن تجاوز هذا الأمر في المؤسسات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة وغيرها، لكن لا يمكن تجاوزه في المؤسسات التقنية التي تشكو الساحات العربيّة من ندرتها في الأساس.
- **التوجيه العبثي غير مسؤول لرؤوس الأموال:** في اعتقاد غالبيّة رجال الأعمال العرب إنّ قوّة الاقتصاد قائمة على التبادل التجاري بشكلٍ أساسي، وفي الحقيقة أنّ العكس تماماً هو الصحيح، فالطريق الذي يقود البلاد إلى اقتصاديّاتٍ قويّة هو (الطفرة التقنية)، وهذا ما يُفسّر عدم وجود صناعات للسيارات بشكل كامل في الدول العربيّة ولا حتى هاتف ذكي بفكرٍ عربي دون أن يكون قائماً على التجميع والتقليد .

الإعلام الضائع: الإعلام العربي بكافة أشكاله المرئي والمسموع والمقروء مقسّم في معظمه إلى ثلاثة أقسام، هي: قنواتٌ دينيّة، وقنواتٌ منوّعة، وقنوات أفلام وأغاني، وفي مواجهة عشرات القنوات من هذه الأقسام، لا نجد إلاّ عدداً قليلاً جداً بحيث لا تتجاوز في عددها أصابع اليد الواحدة تقوم بطرح مواضيعَ تقنيّة أو علميّة أو وثائقيّة بشكل هادف وجدي، والتي من شأنها أن تجذب الشباب وتحفّزهم للتأمل في معاني الإبداع والابتكار .

[1] - http://mawdoo3.com 2017-02-17 غادة حلايقة أسباب تخلف العرب

-**التعليم المتواري**: هناك دراسات كثيرة وجادة تقوم بتقديم حلول جذريّة للمشاكل التي تواجه قطاع التعليم في البلاد العربيّة، لكن هذه الدراسات تبقى حبيسة الأدراج على الرّغم من كثرة المؤتمرات المنعقدة في الساحات العربيّة حول مشاكل التعليم والصعوبات التي تواجهه.

- **الواقع غير المؤسسي**: على الرّغم من الأسباب التي تمّ ذكرها فإنه يبرز بين فترةٍ وأخرى أفراد استطاعوا تحدي كل العوامل التي ذكرت والتي لم تذكر، وتوصلوا إلى أنواع من الابتكارات والاختراعات والاكتشافات غير المسبوقة، وهذا يدلّ على أنّ الإبداع في الإنسان العربي موجود بالفطرة على الرّغم من غياب المؤسسات التي تدعم وتتابع هذه الإبداعات، والنتيجة تكون دوماً هجرة تلك العقول إلى دولٍ تُقدّرها وترعاها، أو أن تبقى تلك العقول حبيسة الحدود العربيّة إلى أن تذبل ويخبو وهج إبداعها بشكلٍ تدريجي.

- **العادات والتقاليد**: إنّ هذا الأمر يُعتبر من أهمّ أسباب التخلّف العربي، فالطريقة الخاطئة في ربط العقائد والمفاهيم التقليديّة مع المفاهيم العلميّة والفكريّة، يعمل على تحجيم حريّة المفهومين وتسييرهما باتجاهات خاطئة، فالعادات المتوارثة في إطلاق قرارات الأفراد دون تفكير في كثير من الأمور المصيريّة، والتي أوّلها ربّما التقليل من شأن وأهميّة دور المرأة في العالم العربي على الرّغم من كثرة الشعارات التي يُنادى بها، وعلى الرّغم من إعطائها أهميّة في الكتب السماويّة تحدّ من التطوّر والإبداع الفكري المتجدّد العصري.

2- **السياق المجتمعي العام للبحث والتطوير في البلدان العربية**: يغلب على السياق المجتمعي للبحث والتطوير في البلدان العربية وهن الثواب على إنتاج المعرفة بوجه عام، ومن خلال البحث والتطوير بصفة خاصة. بل يساعد السياق المجتمعي القائم في البلدان العربية على حرف مؤسسات البحث والتطوير، والعاملين بها، عن الدور النبيل للعلم والبحث في التحرر والنماء من خلال إكتساب المعرفة.

ولعل السمة الجوهرية للسياق المجتمعي في البلدان العربية هي تهميش الناس على أيدي القوى المسيطرة في تلك المجتمعات. في البداية يبنى النظام الإجتماعي الأبوي على رهبة السلطة، والخضوع لها، في مؤسسات التنشئة الإجتماعية على تعدد صنوفها.

وتفتقر غالبية العرب لأساسيات المعرفة. والأسوأ أن غالبية ساحقة تبدو وقد فقدت القدرة على الفكر الناقد والتعبير الحر. ولا تمتلك إلا قلة من العرب القدرة على المساهمة الفعالة في الشأن العام.

وتعود هذه السمات، في تجلياتها الراهنة، أساسا إلى أنساق حكم غير ممثلة للناس، وغير مسؤولة أمامهم، وقمعية تتحكم في مقاليد الثروة والقوة، وتسيطر على العقول من خلال الإعلام، ولا تتحرج من اللجوء للقوة الغاشمة حين تشعر، حقا أو جورا، أن أمنها مهدد. وفي بعض الحالات ، تقام مظاهر تخلوا من أي مضمون للديمقراطية التعددية بهدف التغطية على هذا الواقع السياسي الفظ[1].

[1]طاهر حمدي كنعان وآخرون، **هموم إقتصادية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2001 ص 31

وفي محاولة لتفسير سبب احتلال دول عربية صدارة قوائم الدول الفاشلة، قال أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية منير سعيداني إن الاستعمار ورّث الدول العربية لسلطات غير مستقلة القرار الوطني في المجالات الاقتصادية والسياسة والعلاقات الخارجية.

وأضاف "أن الدولة الفاشلة ليست "قضاء وقدرا"، ويمكنها التحول لتصبح نماذج إيجابية عبر اتباع سياسات ديمقراطية وإصلاحات تشعر المواطن بأنها حريصة على مصالحه".[1]

المطلب الثاني: هجرة الكفاءات

أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل:

هناك إختلافات حول أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل تجسدت في[2]:

أنه ثار، بين الاقتصاديين، جدل كبير حول ما إذا كان يترتب على هجرة الكفاءات فقد أو خسارة لبلد الأصل، خاصة إذا كان بلداً نامياً (متخلفاً). أو بمعنى آخر، حول ما إذا كانت هجرة الكفاءات هى فى حقيقة الأمر "نزيف" لمورد حيوي يضعف من فرص التنمية أو مجرد "صمام أمان" مطلوب لتدفق الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمع متخلف، لا يستفيد منها على أية حال، إلى خارجه، بما يحقق مصلحة هذه الكفاءات، بل ومصلحة البشرية جمعاء.

بل لقد ذهب البعض إلى أن بلد الأصل يجنى في الواقع مكاسب من هذه الهجرة، وقُدِّمت لذلك مبررات عدة أهمها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر "تقدماً" يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدى إلى أن ترتفع إنتاجيتها وأن تساهم بدرجة أكبر، عما إذا بقيت في مواطنها، في صنع المعرفة والتقدم الإنساني، وهذا معين عام تشترك فيه كل البشرية بما في ذلك بلد الأصل.

وفساد هذه الحجة واضح، إذ حتى لو استبعدنا التناقض الظاهر بين مصالح بلدان المهجر المتقدمة مع مصالح بلدان الأصل المتخلفة، فى سياق النظام العالمي الجديد، فكثيراً ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجرة في إنتاج المعرفة خاضعة لبراءات اختراع وعلامات تجارية لا تتيح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها. وفى أحيان أخرى يُمنع بلد الأصل من ذلك، لدواعي سرية خاصة بأمن بلد المهجر. وفى الحالات التي لا تقوم

[1] http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/ 2017/04/26 معايير وأسباب فشل الدولة

[2] [1] ttp://www.ao-academy.org/ar/2010/7/2249.html2000 تاريخ الإطلاع 16-02-2017 لى الساعة

عوائق دون التوصل للمعرفة أو الفن الإنتاجي تواجه بلد الأصل عقبة أنها غالباً ما تكون مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلدان المهجر المتقدمة، بما لا يتواءم واحتياجات بلدان الأصل المتخلفة

ولسنا هنا بصدد إعادة ذلك الجدل الكبير، خاصة وأنه يبدو قد حسم باتجاه قبول أن هجرة الكفاءات تؤدى إلى خسارة ومشكلات اقتصادية في بلدان الأصل. ولكن ما يعنينا هو تلخيص بعض النقاط الجوهرية في ذلك الجدل، والتي نعتقد أنها ذات علاقة بموضوعنا، وتقديم بعض الإضافات عليها.

ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر، مباشرة أو بطريق غير مباشرة، حتى وقت الهجرة. وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل، حصول بلد المهجر على مكسب أولى يعادل التكلفة التي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساساً داخل حدوده. ولا يتساوى هذا المكسب بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل. وقد قدر بعض الباحثين أن ألمانيا الغربية مثلاً قد وفرت في نفقات تربية الأطفال والتعليم التي كان

يمكن أن تتحملها للحصول على عدد العمال المهاجرين نفسه، الذى حصلت عليه فى الفترة 1957-1973، مبلغاً يكفى لأن يتحول في 1973 إلى ما يزيد عن 27 مليار مارك، أو أكثر من واحد بالمائة من جملة رأس المال القومي حينئذٍ. وواضح أن التكلفة التاريخية ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر. ومن وجهة النظر هذه تنطوي هجرة الكفاءات على أكبر تكلفة تاريخية بين المهاجرين إطلاقاً.

وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية للمهاجر تعد من أبسط عناصر الخسارة التي يتحملها بلد الأصل في هجرة الكفاءات إلا أن لها بُعداً اجتماعياً، أو بلغة الاقتصاد- توزيعياً، مهماً يزيد من عبئها ويحسن الإشارة إليه. فلما كانت بلدان الأصل في العالم الثالث فقيرة، والتعليم العالي بها ميزة لا يحصل عليها إلا نخبة، ولما كانت هذه النخبة، وهى عادة الأقدر مالياً، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالي، فإن التكلفة المجتمعية لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع في الحقيقة على كاهل الغالبية الفقيرة التي لم تنل حظ هذه الكفاءات نفسه من التعليم العالي[1].

ولكن، هل هناك عناصر خسارة لبلد الأصل غير التكلفة التاريخية؟ هنا ننتقل إلى أفق زمنى مستقبلي ويتوقف الأمر، في نظر الاقتصاديين، على إنتاجية المهاجر. وفى هذا الصدد يعرِّف الاقتصاديون قيماً تعبر عن القيمة الحالية وقت الهجرة، في بلد الأصل، لأجر المهاجر أو دخله، أو مقياس آخر لإنتاجيته الحدية

[1] ttp://www.ao-academy.org/ar/2010/7/2249.html2000 تاريخ الإطلاع 16-02-2017 لى الساعة السادسة

الخاصة (أي إنتاجيته كفرد)، طوال عمره الإنتاجي المتوقع منذ وقت الهجرة، وطبقاً لمعدل خصم يتفق عليه. وبالطبع، يمكن تعريف قيم مقابلة تعبر عن المكسب المناظر الذى يجنيه بلد المهجر. وفى النهاية، يمكن تحويل مقاييس الكسب إما إلى خسارة صافية، أو مكسب صاف، بطرح التكلفة الاجتماعية التي تحملها بلد الأصل- شاملة التكلفة الفردية التي تحملها المهاجر وأسرته، أو تلك التي كان سيتحملها بلد المهجر، من الكسب، الفردي أو المجتمعي، الذى يقدر أن يحققه للمهاجر (باجواتى، بالإنجليزية، 1976ب).

وأحياناً يُدَّعى أن الإنتاجية الحدية الخاصة للكفاءات المهاجرة في بلدان العالم الثالث هي ضعيفة جداً، تكاد تقترب من الصفر، بل وأحياناً تكون سالبة. وأنه في هذه الحالة لا يترتب على ترك هذه الكفاءات لبلد الأصل خسارة اقتصادية، بل يمكن أن يكون في ذلك كسب، مثلاً إذا كان الأجر الذى يحصل عليه المهاجر أعلى من إنتاجيته الحدية الخاصة، كما يحدث أحياناً في القطاع الحكومي. ويعانى هذا المنطق من

عيب جوهري في اقتصاره على التحليل الفردي الذى يهمل الدور المجتمعي، بالغ الأهمية، للمعرفة المتجسدة في الكفاءات عالية التأهيل.

وإن انطبق هذا التحليل على بعض عناصر الكفاءات، فإنه بالقطع لا يشملها كلها. وهنا علينا أن نتذكر أن البلدان المتخلفة تعانى بوجه عام من نقص الكفاءات المطلوبة لدفع عجلة التقدم. وتزداد مغبة عجز الكفاءات في البلدان المتخلفة هذا في عصر "الاقتصاد الجديد" الذى تعتمد الأنشطة عالية القيمة المضافة فيه بشكل حرج على كثافة المعرفة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة، خاصة بالنسبة للكفاءات، ظاهرة انتقائية، بمعنى أن العناصر الأنشط والأكثر تأهيلاً هي عادة تلك التي تزيد فرصة هجرتها.

ومؤدى هذه الاعتبارات أن هجرة الكفاءات تزيد في النهاية من عجز الكفاءات في بلدان العالم الثالث عموماً ومن ثم تدنى إنتاجية عناصر الكفاءات الباقية في مجتمع الأصل.

ومحصلة هذا الوضع أن تؤدى هجرة الكفاءات، في الأجل الطويل، إلى تخفيض الرصيد المعرفي، ومن ثم الناتج الإجمالي، في بلدان الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت، من جانب، ولفقد وفورات الحجم الكبير في المعرفة التي تنجم عن اضمحلال مجتمع كفاءات بلد الأصل، من جانب آخر[1].

[1] ttp://www.ao-academy.org/ar/2010/7/2249.html2000 تاريخ الإطلاع 16-02-2017 لى الساعة 6

وحتى إذا قبلنا أن بعض عناصر الكفاءات في بلدان العالم الثالث تعانى من إنتاجية خاصة منخفضة، وخاصة بالنسبة للإنتاجية المتوقعة من درجة التأهيل العالية (المثال التقليدي على هذا الحال في الجدل الاقتصادي الدولي هو الطبيب البشرى الذى يعمل سائقاً لسيارة تاكسي لأنه لا يجد عملاً كطبيب في العاصمة) فإن ذلك يجب ألا يدفعنا لاعتبار أن هجرته إلى أحد بلدان الغرب المصنعة لا تشكل خسارة لبلد الأصل، حتى وإن مارس المهاجر عمله المؤهل له في بلد المهجر. فالإطار المنطقي لمناقشة هذا الأمر يجب أن يأخذ إمكانية الهجرة للخارج كعنصر أصيل في اتخاذ الأفراد للقرارات المتعلقة بمساهمتهم في النشاط الاقتصادي في بلد الأصل ويمكن أن نضيف إلى الآثار السالبة لهجرة الكفاءات، صعوبة التحكم في نسق الأجور في سوق العمل المحلى، وضعف السياسات الاجتماعية التي قد ترغب سلطات بلد الأصل في تحقيقها عن طريق نظام الأجور– مثل تقليل التفاوت في الدخول، نظراً لضرورة إدخال الدخل المرتفع

المتوقع عن طريق الهجرة في الحسبان. كما أن نقص الكفاءات، الذى تزيد من حدته الهجرة، يؤدى ببلدان العالم الثالث إلى استقدام

كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادي بها مما يترتب عليه تكلفة مادية واجتماعية كبيرة. ويحدث أحياناً أن تعود الكفاءات المهاجرة لبلادها كخبرات أجنبية تحت علم بلد آخر ولخدمة مصالح ليست بالضرورة متوحدة مع مصلحة أوطانها الأصلية، وفى هذا الخسارة الأعظم.

ونود أن ننهى هذا القسم بالإشارة إلى أن الإنتاجية المجتمعية لفئة الكفاءات في بلد نام، هي أكبر من مجمل الإنتاجية الخاصة لعناصرها. ويعود هذا إلى الدور الخاص الذى يمكن أن تلعبه فئة الكفاءات، أو على الأدق شريحة الطليعة منها، في إطار تصور حركي للتغير الاجتماعي – السياسي الذى هو صلب عملية التنمية. وإذا أردنا الدقة، فإن فئة الكفاءات في مجتمعات نامية يمكن، تحت ظروف موضوعية مناسبة، أن تفرز شريحة فرعية قوية تتبنى عن اقتناع مبدأ العمل لتطوير مجتمعها، وتقوم بهذه المهمة التاريخية بتضحية وإنكار ذات يفصلانها عن مصالحها الذاتية وإن كان يتحقق لأعضائها، خلال ذلك، إشباع معنوي لا تعدله مصلحة مادية. ويكون لنشوء هذه الطليعة المثقفة الملتزمة معول كبير في دفع عجلة التقدم.

وبالطبع لا ينتمى إلى هذه الطليعة كل الكفاءات، ولكنها تكون نواة تحيط بها عناصر فئة الكفاءات كلها، وتتفاعل الطليعة مع محيط الكفاءات جدلياً. ومن منظور هذا الدور التاريخي، قد تلعب كفاءات محبطة، لا تزيد إنتاجيتها الحدية الخاصة عن الصفر كثيراً، دوراً مهماً في نشوء وتدعيم طليعة المثقفين[1]. وبهذا قد يكون لهجرة الكفاءات مساهمة مدمرة في إجهاض احتمالات تبلور الطليعة المثقفة من رحم فئة

[1] ttp://www.ao-academy.org/ar/2010/7/2249.html2000 تاريخ الإطلاع 16-02-2017 لى الساعة 6

الكفاءات. وقد يكون في هذا الغرم الأكبر لهجرة الكفاءات. إذ فيه جناية على إمكانية التنمية ببلدان الأصل.

ولعل أحد أهم قنوات الحد من إمكان التقدم في بلدان الأصل نتيجة لهجرة الكفاءات هو إضعاف منظومة إنتاج المعرفة واكتسابها، ودورها في إحراز التقدم في العصر الحالي ليس بحاجة لتأكيد. فالمعروف أن هجرة الكفاءات تصيب أشد ما تصيب مؤسسات التعليم العالي والبحث والتطوير حيث تكون العناصر الفاعلة في هذه المؤسسات من أكثر عناصر الكفاءات رغبة في الهجرة، ومن أعظمها فرصة في تحقيقها.

المطلب الثالث: سبل الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية

1- ما هو العمل للوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية: هناك عدة إجراءات للوصول إلى الهدف:[1]

على رأس شروط النجاح رأس مال بشري متطور، أو قابل للتطوير، أي لا يصطدم بمعوقات من مؤسسات غير رسمية (ثقافة من أعراف وتقاليد وقيم لا تشجع التطور)، إن وجود رأسمال مال بشري في كل مستويات إدارة الدولة، بشكل عام أو خاص، أو مشترك، مدرب تدريبا راقيا وحديثا يجعل من مهمة إدارة واتخاذ القرارات أمرا سهلا وروتينيا، ويقود إلى نتائج إيجابية لصالح الاقتصاد القومي، ويساهم في التعامل مع إدارة الأزمات والصدمات بشكل إيجابي، تعتبر الإدارة السياسية و ما يتبعها من إدارة اقتصادية شرطا آخر من الشروط المسبقة، لغياب الطبقة الوسطى المؤهلة تأهيلا مدنيا لإدارة الدول النامية، وترك مهام الإدارة للفئات غير المدربة ذات الخلفيات غير المدنية، ولا يساعد إطلاقا في تحول الدولة من نامية إلى متطورة، بل يعومها. والامثلة كثيرة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، تعتبر فترة الحكم الملكي في العراق 1921-1958 من أفضل الفترات في الإدارة السياسية والاقتصادية مقارنة بالفترات اللاحقة. حيث كان هناك وعي من النخبة الوسطى لأهمية التمثيل البرلماني الحر والمعارضة، وتوفير التعليم والصحة، وبرامج الإعمار، واستثمار العوائد النفطية في إنفاق استثماري وليس جاري. وكذلك تجربة لبنان ولغاية 1975، قبل الحرب الأهلية وما تبعها من نتائج، حيث حقق لبنان معدلات نمو وصلت إلى 6 بالمائة، والتي لم ترقى لها حتى الدول ذات الفوائض المالية أنداك.

لا توجد أي شواهد قوية على تطور اقتصادي لأي دولة متقدمة أو نامية من دون تدخل رشيد للدولة. وتشمل هذه الشواهد تجارب الدول المتقدمة عندما كانت نامية (وحتى عندما أصبحت متقدمة، والدول النامية المصنعة حديثا) كما أنه لا ينصح بتحرير التجارة الخارجية من دون نجاح مسبق للسياسة الزراعية،

[1] أحمد الكواز مرجع سبق ذكره ص 38

الصناعية، والخدمية ينتج عنها سلع وخدمات تنافسية، لأن العكس سيترتب عليه إغراق وتدهور قطاعي، لقد تبنت جميع الدول المتقدمة حاليا النامية سابقا، تقريبا، سياسة إحلال الواردات ترتب عليها خلق منتجات قطاعية متطورة تبعها تحرير تدريجي وتحول للصادرات.

لا يوجد ما يوحي بأن الدول الديمقراطية شرط مسبق لتحقيق التحول. بل أن الديمقراطية مهمة لاعتبارات أخرى من أهمها ضمان حرية المواطن، وسيادة القانون، وحرية عمل المجتمع المدني. بعبارة أخرى، إن العمل لضمان حياة ديمقراطية تحركه أسباب سياسية وإنسانية أكبر مما تحركه الحاجات الاقتصادية

لا يوجد ما يسمى بكونية النظرية الاقتصادية الصالحة لكل زمان ومكان، فلا توجد تجارب متطابقة من حيث السياسات الاقتصادية جرى تطبيقها كونيا، وأدت إلى نفس النتائج. فسياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات قد تنجح في دول، وقد تفشل في دول أخرى. وقد يعمل دعم الصادرات في فترة ودولة معينة، وقد لا يعمل في فترة أخرى ودولة اخرى، فسياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي، التي صلحت لليابان ودول جنوب شرق آسيا، قد لا تصلح لدول نامية، فالدكتاتورية الرشيدة، التي تمثلت في رئيس وزراء سنغافورة، قد لا تكون متوفرة. كما أن الديمقراطية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا، واليابان، قد لا تكون متوفرة أيضا بفعل ندرة الديمقراطيين (لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين). وبالتالي فهناك حاجة ملحة لإعادة بناء نظام للقيم من خلال نظام تعليمي تساهم في الدولة بشكل كبير ملكية وتوجيها ومن خلال رؤية مدنية واضحة.

من المهم تجنب طرح الأسئلة الخاطئة عند التعامل مع إشكاليات التنمية في الدول النامية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، طرح السؤال الخاص بماهية معدل النمو الأمثل للحاق بالدول المتقدمة هو سؤال خاطئ. وكذلك طرح السؤال الخاص بماهية معدل النمو اللازم للاستقرار الاقتصادي كشرط لجذب الاستثمارات ومن ثم تعزيز معدل النمو، وهو سؤال خاطئ. وطرح السؤال الخاص بتعديل الخلل لسوق العمل حسب الجنسية هو سؤال خاطئ. ونفس الشيء بالنسبة للسؤال الخاص بدور السياسة النقدية والمالية والتجارية في إنجاز مراحل التحول من دول نامية إلى متقدمة، هو سؤال غير دقيق. وهناك العديد من الأسئلة الخاطئة المشابهة.

إن السؤال الأهم هو: ما هي محددات التنمية، وليس النمو، في مجتمع نام (معين) وبعد الاستنارة بآراء الاقتصاديين (وغير الاقتصاديين)، وقد لا يفاجأ متخذو القرار بأن أهم هذه المحددات هي اقتصادية بالأساس، مثل سيادة الأعراف والتقاليد على القانون والمؤسسات الدستورية، وفقدان الحياة الدستورية، رغم وجود دستور، وعدم وجود مشروع للنهضة بشكل عام، وعدم وجود نظام تعليمي راقي يخدم مشروع النهضة، بشكل خاص...الخ[1]

[1] المرجع نفسه

من المهم إعادة النظر في التكتلات الإقليمية بالشكل الذي ينتج عنه تنوع في الموارد والخبرات ضمن التكتلات الجديدة، لأن هناك العديد من الدول النامية الحالية التي قد تتحول إلى دول غير قابلة للحياة. وذلك بفعل التطورات التقنية التي ستدفع الكثير من المواد التقليدية، وحتى السلع المصنعة التقليدية، إلى الكساد. بالإضافة إلى احتمالات تغير المصالح الجيوسياسية. إن إعادة النظر في التكتلات الاقتصادية القائمة على تبادل المصالح الاقتصادية، بدلا من الاعتبارات السياسية الآنية، قد يكون عاملا مساعدا في تحول الدول النامية إلى دول أكثر تطورا. خاصة و أن المصالح الاقتصادية محل التبادل قد لا تكون متاحة في الآجال الطويلة القادمة، وبالتالي تنتفي مبررات التكتل.

الاستنتاجات والملاحظة الرئيسية هي أنه من المؤكد أن حل معضلة الدول النامية هي ليست حلا اقتصاديا بالمقام الأول. بل أن الحل الاقتصادي هو حل تابع لمتغيرات أخرى منها الثقافي والاجتماعي والسياسي، وغيرها. ويمكن أن توصف هذه المتغيرات بوصف الشروط المسبقة للنمو والتنمية والتي في حال استمرار غيابها، قد يصعب الحديث عن مراحل تحول، وإن حصلت لآنها غير مستدامة.

2- **إجراءات عملية التقييم في سياق بيئة تنموية دائمة التطور**:هناك عدة إجراءات منها:[1]

يجب أن توفر عملية التقييم الجيدة دليلا موثوقا ومفيدا لتعزيز المساءلة عن نتائج التنمية، أو المساهمة في عمليات التعلم، أو كلا الأمرين. لذا تهدف هذه المعايير إلى تحسين وتدعيم جودة المساهمة التي تقدمها عملية التقييم من أجل تحسين نتائج المشاريع التنموية.

ظهرت طرق جديدة لتقديم المساعدات بالإضافة إلى الإجماع على وضع أهداف مشتركة للتنمية والالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان باريس حول فعالية المساعدات 2005 وجدول أعمال أكرا 2008، كل هذا أدى إلى تغيير طريقة تناول شركاء التنمية للصعوبات والتحديات العالمية. وفي هذه البيئة التنموية دائمة التطور، يكون لعلية التقييم دور مهم في اتخاذ قرارات سياسية مدروسة والمساعدة في تحمل جميع شركاء التنمية للمساءلة المتبادلة تجاه نتائج التنمية. فيجب أن تعكس الطريقة التي يتم بها إجراء عملية تقييم.

التنمية هذه البيئة دائمة التطور، وأن تصبح أكثر اتساقا ومواءمة، وأن تعتمد بصورة أكبر على المتغيرات تبعا لكل دولة، وذلك للوفاء باحتياجات التقييم لجميع الشركاء.

[1] سلطان محمد الشامي وآخرون ،الطبع والتوزيع بواسطة مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، البنك الأفريقي وشبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية 2011 ص 8

تعكس معايير الجودة التي وضعتها لجنة المساعدات الإنمائية لتقييم التنمية إطار العمل المتطور هذا، كما توفر دليلا إرشاديا للممارسات السليمة المتعلقة بتقييم التنمية. ولأن هذه المعايير وضعت بإجماع دولي، فإن الغرض منها أن تكون بمثابة حافز ومصدر إلهام من أجل تحسين عملية تقييم التنمية.

تم التصديق على مسودة المعايير لتنفيذها كمرحلة على سبيل الاختبار لمدة ثلاث سنوات في عام 2006 م، وتمت مراجعتها بناءا على الخبرة المكتسبة خلال تلك الفترة كما ساهمت في هذه العملية مجموعة من شركاء التنمية شملت الجهات المانحة والدول الشريكة. تم عرض المداخلات الأولية خلال ورشة عمل عقدت في نيودلهي عام 2005م في أوكلاند إلى جانب التعليقات التي أرسلت بواسطة أعضاء شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية، كل هذا ساهم في تحسين النص ووضع الصورة النهائية له، بدعم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتم اعتماد المعايير بواسطة شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية في 8 يناير 2010م والتصديق عليها بواسطة لجنة المساعدات الإنمائية في 1 فبراير 2010م.

3- اعتبارات عامة:هناك عدة إعتبارات للتنمية نذكر من بينها:[1]

- **تقييم التنمية**: تقييم التنمية هو عبارة عن تقييم منهجي وموضوعي لتدخل إنمائي في طور التنفيذ أو الاكتمال وتقييم تصميمه وتنفيذ نتائجه. وفي سياق التنمية، يشير التقييم إلى تحديد قيمة أو أهمية التدخل الإنمائي.

تؤخذ الاعتبارات العامة التالية بعين الاعتبار عند إجراء تقييم للتنمية

- **إجراءات عملية تقييم حرة ومنفتحة**: تتميز عملية التقييم بالشفافية والاستقلالية عن إدارة البرامج وواضعي السياسات، وذلك لتعزيز مصداقيته
- **أخلاقيات التقييم**: تتقيد عملية التقييم بمجموعة متصلة من المبادئ التوجيهية الاحترافية والأخلاقية والقواعد السلوكية المفروضة على المقيمين المستقلين. ويتسم التقييم بالنزاهة والأمانة.

فعلى المفوضين ومديري التقييم والمقيمين مراعاة واحترام حقوق الإنسان والاختلافات في الثقافات والعادات والديانات والمعتقدات والممارسات الخاصة بجميع الأطراف ذات الصلة.

وعند تصميم عملية التقييم وتنفيذها يراعي المقيمون النوع والعرق وتفوت القدرات والعمر والتوجهات الجنسية واللغة والاختلافات

- **منهج الشراكة**: يتم اتباع منهج للشراكة في إجراء تقييم التنمية في المرحلة مبكرة من العملية وذلك من أجل زيادة تبني مسؤولية التنمية من قبل الشركاء وبناء مساءلة متبادلة عن النتائج المحققة. وينطوي

[1] سلطان محمد الشامي وآخرون مرجع سبق ذكره ص 14

مفهوم الشراكة ضمنا على عملية شاملة تشارك فيها الأطراف المعنية المختلفة كالحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والمستفيدين المعنيين من عملية التنمية بالإضافة إلى الشركاء الدوليين

- **التنسيق والمواءمة:** تضع عملية التقييم في اعتبارها خطط التقييم والانشطة والسياسات المحلية والقومية، وذلك للمساعدة على تعزيز أنظمة الدولة وزيادة التنسيق أثناء تقييم التنمية.
- **تنمية القدرات:** يتم تعظيم الآثار الإيجابية الناتجة عن التقييم على القدرة التقييمية لشركاء التنمية. على سبيل المثال، قد يتم من خلال التقييم دعم تنمية القدرات عن طريق تحسين المعرفة والمهارات التقييمية، وتعي إدارة التقييم، وتحفيز الطلب على الخروج بإستنتاجات التقييم واستخدامها، بالإضافة إلى توفير بيئة من المساءلة والتعلم
- **مراقبة الجودة:** تتم مراقبة الجودة طوال عملية التقييم، ويتم تنفيذ هذه المراقبة على الجودة من خلال الآليات الداخلية والخارجية وذلك تبعا لنطاق التقييم ومدى تعقيده، على سبيل المثال مراجعة النظراء أو مجلس الاستشاريين أو المجموعة المرجعية.

كما إن القائد الإداري بحكم كونه مواطنا، قبل أن يكون موظفا جل همه بحكم إلتزامه بالوظيفة يجب أن يرتكز على إنجاز مهمته، وإنجاح المشروع الموكل إليه من خلال مساهمته في رفع القدرة الإنتاجية لمجتمعه وترسيخ أسس تطوره وأمنه. وبذلك فإن مهمة القائد الإداري إنما تهدف إلى رفع مستوى إلتزام المجتمع ككل، بتوفير البيئة اللازمة للقيام برفع معدلات الإنتاج وترشيد أساليب إستهلاكه. ومن هنا فإنه يتوجب على مثل هذا القائد تحقيق توازن في تصرفه، بدرجة تمكنه من تخفيف سلبيات الوضع الإجتماعي وتزيد من إيجابياته[1].

[1] خليفة الكوراي، عالم المعرفة، **دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية** العدد 42 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت جوان 1981 ص 77

خلاصة الفصل:

إن أثر الجودة على التنمية الاقتصادية بادية لكل متطلع يحاول معرفة الفروقات التي يحدثها تطبيق الجودة، فأي تطور ونمو ينسب الفضل فيه إلى تطبيق الجودة، فالجودة تعني تطبيق الاحسن واختيار الأفضل للوصول إلى الهدف بأقل التكاليف ومما سبق فإن الجودة تركت آثارها على دول كانت نامية فبالتسيير الجيد والتخطيط الناجع استطاعت التخلص من مصيدة الفقر والتخلف التي لا زالت كثيرة من الدول النامية تعاني منه بسبب تخلي على منطق الجودة وتفضيل السياسات الرديئة التي لم يستطيعوا الاستغناء عليها لأسباب آنية ضيقة، وإذا أرادت هذه الدول أن تصير في مصف الدول المتطورة ما عليها سوى التقيد بالمفاهيم الأخلاقية الإنسانية التي تراعي الاعتماد على ما هو أفضل وترك ما هو أدنى وأقل.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أنه ومن أجل تنمية إقتصادية الدول بجودة عالية عليها الإهتمام بجميع القطاعات الأخرى، السياسية، الإجتماعية، الثقافية...فهي قطاعات مترابطة لا يمكن الفصل بينها لتحقيق قاطرة النمو التي ترتكز على الإقتصاد بعجلات القطاعات الأخرى.

فالجودة والتنمية الإقتصادية ترتكز على منطق الإنسان في السعي إلى التطور والإزدهار، تجلت في كثير من محطات وجوده على هذه المعمورة، وكذا بحثه عن رفاهيته بتسخير كل ما أتيح له من الطبيعة، فألان الحديد ونسج النسيج وصنع السفن وبنى الأهرامات وتمكن من علم الفلك في عصور جد بدائية، وقد كانت مراحل نمو فكره تتسم بالبعد الزمني بين مرحلة وأخرى، وأتسمت بالركود في فترات زمنية طويلة، ولكن التطور الذي حدث خلال الفترة التي جاءت بعد الثورة الصناعية، شهدت نموا متعاظما بلا توقف ولم يشهد لها مثيل، فقد ميزت هذه الفترة الإنتقال من مرحلة بدائية إلى مرحلة الرقي والإزدهار المتسارع، أما ما طبع هذه الفترة هو أن الإنسان تطور تطورا تقنيا عجيبا، ولكن حدث غريبة للمجتمعات فأضحى نوع من المجتمعات فوق المعقول، وترسبت في قاع الدنيا بقايا الإنسان الآخر المتخلف الذي لا يفرق بينه وبين من عاش في الفترات البدائية، وقد كان نتاج هذه التفرقة فكر الجودة الذي تبنته المجتمعات المتطورة في جميع مناحي تطبيقات وجودها من الثقافة، الأخلاق القيم، الحرية، المسؤولية، بناء المجتمع، التصنيع، المعاملة، الحكم.....وتخلت عنه المجتمعات البدائية وسطت على قراراتها ومصيرها أفكار جهوية، لا تنم بقيم العقلانية للإنسان في الرقي والإزدهار وركنت إلى معاني ضيقة في التفكير والقيادة، وإنصاعت إلى ملذات آنية تتسم بالذاتية والآنا وجلبت البلاء لمجتمعاتها وأضحت في حضيض التخلف الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي، السياسي.....وبدت كأن عرقها يتسم في التفكير المتدني في جميع أسس بناء المجتمع، وتخلت عن ماضيها وضيعت مستقبلها لا لشيئ سوى أنها لم تجعل غايتها غاية معقولة تهدف إلى بناء المجتمع في جميع المجالات، وركزت كل جهودها في صراعات محصورة بين فآت قليلة من المتحكمين بمصير هذه المجتمعات، هدفها ضيق يتسم بلا أخلاقية وأفق مظلم لا هدف له ولا غاية، فجعلوا من أهدافهم أهداف شخصية لا تقدم قيد أنملة، فأضحينا تبعا لقادة هم أعرف بالدنيا منا، فألانو الهواء والماء وسيطروا على خصوصياتنا وأموالنا وإتصلاتنا، وكل محركات مصانعنا وتقنياتنا. بيدهم رقابنا، أضحينا دما بين يديهم ولسنا سوى مادة من مواد إستعمالاتها بعد أن كنا مثلنا مثلهم ، لا لشيئ إلا أنهم جعلوا هدفهم أسما من هدفنا، فجدوا وأجادوا القول والفعل، ونحن ضيقنا أهدافنا فعطلنا مقدراتنا وحددنا آفاقنا وفق مصالح ضيقة لا تطور مجتمعا ولا تصل بنا إلى مبتغى ما يطمح إليه كل عاقل من عقلائنا، فإذا أرادت المجتمعات النامية أن تصل إلى ما وصل إليه شركاؤنا في المعمورة، ما عليها إلا تبني فكرة مجتمع يهدف إلى التطور والإزدهار من خلال التضحية بالمصالح الآنية، وفق منهج دقيق يهدف إلى نهضة مجتمعية راقية يشارك فيها جميع فئات المجتمع

من خلال بث مضامين الجودة في الحياة العامة للأفراد، وجميع المكونات التي تنتمي إلى المجتمع، فلنا من المقوما ت ما تجعلنا في المراتب الأولى في الإمكانيات المتاحة، ولنا من الكفاءات والإطارات ما قد يؤهلنا إلى أن نصبح دولة متطورة في أقل من 10 سنوات، فبإمكاننا تسخير كل الجهود وفق برنامج مدروس وفق معايير الجودة العالمية لتسيير الدول والقطاعات، فعلى سبيل المثال إنشاء مركز وطني لإستقبال الكفاءات التي أثبتت جدارتها في مجالها في الدول التي كانت تحتضنها للإستفادة من خبراتها في جميع المجالات، مع نداء الإستغاثة يتعلق بالوطنية والتضحية مع إعطاء الفرصة للشعوب من أجل تقرير مصيرها، من خلال إختيار القائد، فالشعوب عندما تختار قائدها بنزاهة، فهي مستعدة للتضحية بحياتها من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي يسعى إلى تحقيقها قائدهم وفق رؤية إستشرافية مستقبلية ترسخ مبدأ عدم الذاتية، والولاء للقضايا المصيرية من خلال إشراك جميع فئات المجتمع في تقرير المصير وفي البناء والتضحية، فيجب أن يكون الهدف وجداني يتعلق بديمومة الوطن والحفاظ عليه وربطه بالعقائد الدينية التي تجعل من هذا الوطن قضية أخلاقية، يعيب من يفرط في بنائه ويتسم بالخيانة من يهز بنيانه، هذا في ما يخص الجانب الوجداني أما الجانب العملي فيمكن الإستعانة بالدول المتطورة بدعم الإستثمار الأجنبي من خلال توفير فرص الإستثمار والقضاء على البيروقراطية، فالشعوب قابلة للتعلم من خلال الإحتكاك بالتكنولوجيا والتقليد، فهكذا يمكن للشعوب المتخلفة إذا وجدت التأطير المناسب والحكمة والقيادات العليا فبمجرد الإهتمام بالإستثمارات الأجنبية وتشجيعها وفق السيادة الوطنية والمنفعة المتبادلة، وليس في إطار الإستغلال ونهب الثروات، فسيحصل المجتمع من خلال إحتكاكه بالتكنولوجيا المتطورة على خبرة تجعله يبدأ بالتقليد إلى أن يصل إلى مرحلة التصنيع. إذن فالجودة هي إستعمال ماهو متاح والبحث عن الفرص في ما هو موجود لدى الغير من أجل إستغلاله والإستفادة منه، من اجل الوصول إلى تنمية مجتمعية أساسها العدل والحرية التي تميز الإنسان على باقي المخلوقات الأخرى، فتطوره ونهوضه مرتبط بتصرفاته وعقائده، فسطيرة قيم التنمية، منبعه إتقان ما كلفنا بإنجازه سواء كان تقديم خدمة أو إعطاء محاضرة، أو غرس شجرة أو حراسة مبنى، إلى كل ما كلف به الفرد في حياته، يجب أن يؤدى بإتقان وأمانة فالجودة مفهوم شامل يتجاوز المحيط الضيق الذي أشتهر به في المصانع فهو قيمة أخلاقية راسخة في خبايا الإنسان المتحضر، الذي عرف معنى وجوده. وقد تجلت قيم الجودة في قرارات العديد من الحكومات الغربية أثناء أزمات مرت بإقتصادياتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة الرهن العقاري الذي مرت على الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم نظامها الرأسمالي الذي يعتمد على الحرية الرأسمالية في الإستثمار، إلا أنها لما وجدت البنوك الخاصة وقعت في خطر الإفلاس فقد ضخت أموالا طائلة في ميزانية هذه بنوك الخاصة لتنقذ ها ، ضاربة بذلك أسس الرأسمالية التي تمنع تدخل الدولة في التسيير عرض الحائط وإنقاذ المؤسسات الخاصة، ولكن لما علمت أن إفلاس هذه البنوك له

تداعيات مجتمعية قررت إنقاذها من خلال منحها فارق العجز الذي تعاني منه وبالتالي فإن تطور الدول الغربية وبقائها في الصدارة يتم دائما تحت راعاية الدولة والحكومات.

إذن معاني الجودة تهدف إلى البقاء في القمة بمحاربة الإفلاس والأزمات والفساد، هذا في الوقت التي قامت فيه الدول النامية، بإستيراد قوانين غربية في التسيير المحلي دون بنية قاعدية تتلاءم والمجهودات التي بنتها الدول الغربية قبل سن القوانين، فتراها لا تجيد العمل الرأسمالي ولا الإشتراكي مما جعلها قابعة في حلقة مفرغة تشدها إلى الفقر والتخلف.

النتائج: من خلال ما سبق إستخلصنا النتائج التالية:

– الجودة يجب أن تطبق في جميع مؤسسات الدولة خاصة السياسية كونها المسؤولة على الرقابة وتنفيذ المشاريع ومتابعة إحترام القوانين.

– التنمية الإقتصادية ترتكز على جودة الرأسمال البشري، فحتى مع إنعدام الموارد يمكن للدولة أن تتطور وما بالك مع توفر الموارد.

– جميع الإقتصاديات التي تطورت كان سببها القيادة الرشيدة والجودة في التسيير الإستراتيجي للقيادات أو ما يسمى الحوكمة.

– التطور عملية صعبة، خاصة وأنها تدخل ضمن الصراعات الإقليمية للدول للتسابق نحو القمة.

– من الأسباب التي جعلت الدول النامية متخلفة عن الركب هو تاريخها الإستعماري، والتبعية الحالية للدول العظمى دون نفي الأسباب الأخرى المتعلقة بفكر المسؤولين والشعوب.

التوصيات و الإقتراحات: إذا أرادت الدول النامية أن تصير في مصف الدول العظمى عليها أن تتبع مايلي:

- إختيار القيادات الكفوءة التي تمتاز بالحكمة والمعرفة في التسيير وتمتاز بالأخلاق الرفيعة.
- تبني النظام المؤسساتي للدولة وليس الإعتماد على الفردية في تسيير الدول.
- عودة الرأسمال البشري النازف إلى دول الغرب، إلى دول الأصل في كل المجالات.
- الإهتمام بالتعليم من خلال إستراتيجية طويلة الأمد.
- الحرية السياسية وزيادة الترابط بين الحاكم والمحكوم من خلال الثقة المتبادلة دون الأنانية والمحسوبية.
- إنشاء تكتلات إقليمية بين الدول النامية خاصة الدول العربية، التي تمتاز بكل مقومات الإتحاد(جغرافيا، ثقافيا، لغويا، دينيا) إظافة إلى الموارد الباطنية التي تميزها.

المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا:الكتب

1- سوسن شاكر مجيد، الدكتور محمد عواد الزيادات، ***الجودة والإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي***، الطبعة الثانية ، عمان الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006

2- توفيق محمد عبد المحسن، **إتجاهات حديثة في الجودة والقياس ستة سيجما بطاقة القياس المتوازن 2000: ISO 9001** ، دار الفكر العربي، مصر 2007_2008

3- حرير مات سيقر، الترجمة بإعتماد د خالد العامري، المرجع العالمي لإدارة الجودة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، سنة 2007

4- محمود عمر حماد أبودوح، **التناسق والتناقض بين التنمية الإقتصادية وعدالة توزيع الدخول في** إطار الفكر الإسلامي والوضعي، الدار الجامعية ، الإسكندرية القاهرة، سنة 2008

5- سهيلة فريد النباتي **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015

6- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012

7- خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، سنة 2014

8- أحمد عارف العساف_ محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011

9- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، سنة 2010

10-سلطان محمد الشامي وآخرون، الرقم الدولي للكتاب 0-16710-92-978 الطبع والتوزيع

بواسطة مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، البنك الإسلامي للتنمية بجدة، البنك الأفريقي وشبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدات الإنمائية، سنة 2011

11-كينئيشي أو نو، **التنمية الإقتصادية في اليابان**، الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأدن سنة 2006، 441 صفحة، رقم الإيداع 2005/07/1727

12-كاتي ويليس، **نظريات التنمية وتطبيقاتها**، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، جامعة الملك سعود، السعودية ،سنة 2012، 308 صفحة، رقم الإيداع 1433/7414

13-احمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والإقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى،الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2014، 372 صفحة رقم الايداع 2014/3/1085

14-منصوري الزين، تشجييع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،سنة 2012، 412 صفحة، رقم الايداع 2012/5/1633

15- أحمد عيسى المعصراوي، وآخرون، المصحف الكريم، سورة العلق، مجمع البحوث الإسلامية، الإدارة العامة للبحوث والتأليف والترجمة، إدارة المصاحف، النموذج رقم 04، ص 597سنة 2006

ثانيا :المذكرات

1- عبد العزيز عبد العال زكي عبد العال ،**إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات** أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال الجامعة الإفتراضية الدولية بالمملكة المتحدة الجهة الإشرافية: المركز الإستشاري البريطاني2010

2- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد عمّان 2008 الصفحة72

بوخلوة باديس، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على المنتوجات النفطية**، دراسة ميدانية مؤسسة سونطراك، قسم التكرير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2016

3- شامية عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد

مهري – قسنطينة- كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. الجزائر 2014-2015.

4- بوعنان نور الدين، الموضوع **جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء** دراسة ميدانية في المؤسسات المينائية لسكيكدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير علوم التسيير فرع التسويق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر السنة الجامعية 2007/2006

5- إلهام شيلي، **دور الاستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية** دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 السنة الجامعية 2013_2014

6- حساني بن عودة، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب اللإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، جامعة وهران السنة الجامعية 2010-2011

7- مصطفى أحمد سليمان السطري، **دورة التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين** قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة 2011

8- مصطفى أحمد سليمان السطري، **دورة التعليم العالي في التنمية الإقتصادية** في فلسطين قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد من كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة 2011

9- عمران حميدة، سعداني فطيمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان **أثر إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسات الاقتصادية حالة مؤسسة المطاحن الكبرى دحماني** بأولاد موسى، بومرداس التخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلو التسيير المركز

الجامعي العقيد أوكلي محند الحاج البويرة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011

ثالثا:المجلات

1- حسين الطلافحه، **سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية**، سلسلة الخبراء المعهد الوطني للتخطيط الكويت العدد 46 مارس 2013

2- حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد 257 ماي 2000

3- خالد عاصم و م.م. محمد ابراهيم ، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013

4- مسعودي رشيدة، **العناصر المحركة للتنمية في ظل البحث عن مصادر مستقلة لتمويل التنمية الشاملة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية العدد 06 – 2015

5- أحمد الكواز بالكويت، **لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة** العدد 44 سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 2011

6- خليفة الكوراي، عالم المعرفة، **دور المشروعات العامة في التنمية الإقتصادية**، العدد 42 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، جوان 1981

7- طاهر حمدي كنعان وآخرون، **هموم إقتصادية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001 329 صفحة

8- أمين حواس،فاطمة الزهراء طاووز، المؤسسة والنمو الإقتصادي،مجلة العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015

9- إيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2000

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- http://comfac.mans.edu.eg/units-centers/quality-ar/way-to-gawda/what-is-the-quality**ماهي الجودة** كلية التجارة جامعة المنصورة

2- http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127962

ناصر عبدالله ناصر المعيلي، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها على التنمية الإقتصادية**

3- http://mawdoo3.com ليلى العاجيب، التكنولوجيا

4- http://www.ao-academy.org/ar/2010/5/2221.html كلية الادارة

– : **دراسة QFD** والاقتصاد تقييم جودة الخدمة التعليمية بأستخدام أداة نشر وظيفة الجودة **تحليلية لاراء طلبة مرحلة الدكتوراه في قسم ادارة الاعمال / / جامعة بغداد**

5- http://www.ao-academy.org/ar/2009/7/2079.html عبدالقادر إسحلق إسماعيل التنمية الاقتصادية طالب سنة أولى ماجستير اقتصاد

6- http://mawdoo3.com سارة زقية **مفهوم دول الجنوب**

7- http://mawdoo3.com مجد خضر **مفهوم عالم الشمال**

8- – http://mawdoo3.com غادة حلايقة **أسباب تخلف العرب**

9- http://www.ao-academy.org/ar/2010/7/2249.html د. نادر فرجانى **هجرة الكفاءات من الوطن العربى فى منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالى** يوليو 2000

10- http://library.islamweb.net

11- http://www.nabulsi.com

12- http://fatwa.islamweb.net

13- http://www.dorar.net/enc/aqadia/4043

14- http://al-badr.net/muqolat/2745

15- http://articles.islamweb.net/Media/

16- http://almoslim.net/node/116548

17- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160291 محمد نبيل الشمي، **الإدارة والإقتصاد**

18- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=537697 تامر البطراوي

19- https://www.sqc.org.sa/sqcdocs/QItqanInIslam.pdf فتحي يكن الجودة والإتقان في الإسلام

20- http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/

21- https://www.sasapost.com/singapores-economy/

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Source : Abdelhamid Merad-Boudia, économie du dévloppement,l'harmattan,universite pierre-Mendés-FRANCE 2012, page 129,upmf : 978-2-296-96525-6

2- Source : matouk belattaf ,economie du dévloppemeent,office des publucaion universitaires 02-2010,place central ,Ben-aknoune-ALGER 2010 , PAGE 52, 606-2010